



الجنوب أمام الخطر..

مقاتلون سوريون لحرب سعودية بلا نهاية

« صنعاء تحرّر من الرياض.. »

« حكومة المنفى تعلن الحرب والجنوبيون وحدهم في مواجهة الحوثيين »

عليها حرباً مطلع العام، وقصفت مواقعها وفككت تشكيلاتها وصارت عتادها. واليوم، بعدما عاد الحوثيون إلى تهديد السعودية وضرب مطاراتها ومنشأتها، تريد الرياض من القوات الجنوبية نفسها أن تنقذها من نتائج سياستها.

قصفت المقاتل الجنوبي في يناير، ثم بحثت عنه في أكتوبر.

فككت قواته عندما طالب بدولته، ثم استدعتها عندما اقترب الحوثيون من باب المندب.

حاربته دفاعاً عن الوحدة اليمنية، ثم طلبت منه أن يحمي سلطة لم تحمه يوماً.

هذه ليست أخطاء عابرة، بل سياسة كاملة ترى الجنوب مخزناً للجنود، لا وطناً له قضية وحقوق. تحتاج إليه السعودية عندما تضيق بها الحرب، وتنقلب عليه عندما تنتهي حاجتها العسكرية.

ولهذا يجب ألا يُسمح لحكومة المنفى بمصادرة المعركة الجنوبية. ما تخوضه القوات الجنوبية هو دفاع عن أرض الجنوب وحدوده وأمنه، وليس تفويضاً مفتوحاً لتحرير صنعاء وإعادة سلطة العليمي إليها. ومن يريد تحرير الشمال، فعليه أن يبدأ بالقوات الشمالية المكدسة في مأرب وتعز ووادي حضرموت.

على قوات الإصلاح أن تتقدم هي نحو صنعاء. عليها أن تفتح طريق تعز، وتستعيد التربة، وتحرك ألويةها من مأرب والجوف. أما أن تبقى في معسكراتها، ثم يُدفع بالجنوبيين إلى الموت وتصدر البيانات باسم «الجيش الوطني»، فهذه خدعة تجاوزها الزمن.

لا يحق لرشاد العليمي أن يعلن حرباً من الرياض ثم يبحث عن جنوبي يخوضها. ولا يحق للسعودية أن تهدم القوة الجنوبية بيد، ثم تستدعيها باليد الأخرى كلما تعرضت مدنها للصواريخ. ولا يحق للإخوان أن يحتفظوا بأسلحتهم لحروب الجنوب، ثم يختفوا حين تكون المواجهة مع الحوثيين.

إن كانت هناك حرب فعلاً، فلتظهر على جبهات مأرب والجوف وتعز. وإن كانت هناك حكومة، فلتعد إلى البلاد وتقد معركتها من الداخل. وإن كان هناك جيش وطني، فليتقدم هو بدلاً من الاحتماء خلف القوات الجنوبية. أما ما يحدث الآن، فهو أكثر وضوحاً من كل بيانات التضليل: حكومة منفى تعلن حرباً لا تخوضها، وقوات إخوانية لا تتحرك، وسعودية تبحث عن جنود بعد أن فككت حلفاءها، وجنوبيون يدفعون مرة أخرى إلى مقدمة النار.

الحوثيون يقاتلون على الأرض، وحكومة العليمي تقاتل في الإعلام. وبينهما، يسقط المقاتل الجنوبي دفاعاً عن أرضه، ثم يأتي الآخرون لمصادرة دمه ورفع راياتهم فوق تضحياته.

هذه ليست عملية لتحرير صنعاء. هذه عملية جديدة لاستنزاف الجنوب.



الفرق بين من يقاتل على الأرض ومن يحارب بالمؤتمرات الصحفية.

أعلنت السلطة مئات الضربات وآلاف العمليات وأرقاماً ضخمة عن خسائر الحوثيين. لكن الحروب لا تُقاس بعدد البيانات ولا بالأرقام التي لا يمكن التحقق منها. تُقاس بالمدن المستعادة والطرق المفتوحة والجبهات المتقدمة. أين المدن التي استعديت؟ وأين الطريق الذي فتح؟ وأين الجبهة الإخوانية التي تحركت فعلياً باتجاه صنعاء؟

لا توجد إجابة، لأن العملية الشاملة ليست موجودة أصلاً.

الموجود غارات سعودية من الجو، ومقاتلون جنوبيون على الأرض، وحكومة منفى تجمع المشهدين في بيان وتضع اسمها عليه. حتى قصر معاشيق، مقر الحكومة في عدن، وصلته صواريخ الحوثيين. قتل حراس وأصيب آخرون، واهتزت المدينة بالانفجارات، بينما ظل رأس مجلس القيادة الرئاسي في الرياض. أعلنت حكومة المنفى الحرب من السعودية، لكنها تركت عدن تستقبل الرد من دون منظومة دفاع صاروخي تحمي المدينة وسكانها.

أي سلطة هذه التي تعلن تحرير صنعاء ولا تستطيع حماية مقرها؟

وأي تحالف هذا الذي يمتلك واحداً من أكبر ميزانية التسليح في العالم، لكنه لم يوفر لعدن دفاعاً جويّاً يصد الصواريخ والمسيرات؟

السعودية تعرف أنها لم تبني جيشاً في اليمن. بنت أتباعاً، ووزعت السلاح بين جماعات متنافسة، واشترت ولايات قادة القبائل والأحزاب، وأبقت القرار العسكري بيدها.

أرادت الجميع ضعفاء وتابعين، ثم فوجئت بأن الضعفاء لا ينتصرون في الحروب.

أما القوة التي أثبتت قدرتها على قتال الحوثيين والقاعدة وداعش، فقد شنت الرياض

عندما كانت المعركة ضد الجنوب، حضرت هذه القوات بعنادها وحشودها وخطابها الديني. تحركت إلى شبوة وأبين، وحاولت اجتياح عدن، وظلت ألوية منها متمركزة في وادي حضرموت لحماية نفوذ حزب الإصلاح. لكنها حين أصبحت المعركة مع الحوثيين، عادت إلى هوايتها القديمة: الانسحاب، والصمت، وانتظار الجنوب كي يقاتل نيابة عنها. سقطت التربة، أهم مدن الحجرية، بعدما انسحبت القوات المتمركزة فيها. لم تكن المدينة موقعاً نائياً يمكن تفسير خسارته بمفاجأة ميدانية، بل كانت قاعدة عسكرية وسياسية رئيسية لحزب الإصلاح، وتحظى بموقع يتحكم في الطريق بين تعز وعدن.

كان الحوثيون يقتربون منها منذ أيام. وكانت تحركاتهم معروفة ومرتفعاتهم مكشوفة. ومع ذلك، لم يصل الإسناد ولم تُبن خطوط دفاع جديّة، ولم تقع معركة توازي أهمية المدينة. دخل الحوثيون، وانسحبت الآليات نحو لحج، ثم بدأ الحديث المعتاد عن نقص السلاح والخذلان والخيانة.

أي خذلان أكبر من أن تُمنح قوة عسكرية المال والسلاح والنفوذ لأكثر من عشر سنوات، ثم تسلم أهم مواقعها عند أول اختبار؟ وأي حرب أعلنتها حكومة المنفى إذا كان الحوثيون قد أجابوا عنها باقتحام التربة وقطع طريق تعز-عدن؟

لقد حوصرت تعز في اليوم الذي قيل فيه إن صنعاء ستحرر. ضاقت الطرق، وارتفعت الأسعار، ونفذ الوقود، وفر السكان، فيما بقيت الألوية الحزبية عاجزة عن فتح ممر واحد نحو المدينة. ومع ذلك، واصلت الآلة الإعلامية التابعة للسلطة الحديث عن «فجر اليمن» و«ساعة الحسم» و«العمليات النوعية».

لا يحتاج الحوثيون إلى دعاية أفضل من هذه. تكفيهم بيانات حكومة المنفى كي يظهر

أطلقت حكومة المنفى اليمنية حرباً لا وجود لها خارج البيانات، ثم نسبت إلى نفسها معارك تخوضها القوات الجنوبية دفاعاً عن أرضها. وفيما بقيت قوات الإخوان المدعومة سعودياً داخل معسكراتها، اقتحم الحوثيون التربة وحاصروا تعز ونقلوا صواريخهم إلى قلب عدن.

هيئة التحرير

– من غرفة أمانة في الرياض، أعلن رشاد العليمي بدء حرب شاملة ضد الحوثيين، وتحدث كما لو أن الجيوش تتحرك نحو صنعاء وأن ساعات الجماعة باتت معدودة. لكن ما إن انتهى الخطاب حتى كانت التربة تسقط، وتعز تحاصر، والصواريخ الحوثية تضرب عدن ومأرب، بينما بقيت قوات حزب الإصلاح التي أنفقت عليها السعودية الأموال والسلاح طوال سنوات بعيدة عن أي معركة حقيقية.

هذه هي العملية العسكرية التي أعلنتها حكومة المنفى: حرب على الشاشات، وانتصارات في البيانات، وخرائط تحررها الاستوديوهات، فيما يتحرك الحوثيون على الأرض ويختارون زمان المعركة ومكانها.

لم تبدأ جبهات صنعاء، ولم تتحرك صروح ونهم والجوف بالتزامن، ولم تنطلق القوات المكدسة في مأرب ووادي حضرموت نحو الحوثيين. الذي تحرك بالفعل هو المقاتل الجنوبي؛ لأنه وجد الخطر يقترب من أرضه وحدوده، لا لأن العليمي أصدر بياناً من السعودية.

قاتلت القوات الجنوبية في باب المندب والصبيحة وأطراف تعز، ودفعت قتلى وجرحى، وتعرضت مواقعها للصواريخ الباليستية والمسيرات. ثم ظهرت حكومة المنفى لتسمي ذلك «عملية وطنية شاملة»، وكان جنودها هم الذين تقدموا، وكان قيادتها هي التي أدارت المعركة، وكان رشاد العليمي غادر الفندق في الرياض والتحق بغرفة عمليات على جبهة مشتعلة.

لم يحدث شيء من ذلك.

الحقيقة أن القوات الجنوبية تخوض معركة دفاعية لحماية الجنوب، بينما تحاول حكومة المنفى سرقةها سياسياً وإعادة تقديمها بوصفها حرباً لتحرير صنعاء. الجنوبي يقاتل حتى لا يصل الحوثي إلى عدن ولحج وباب المندب، لكن السلطة الموجودة في الرياض تريد تحويل دمه إلى رصيد لمشروعها، ثم تعود بعد انتهاء المواجهة لتقول له إن دولته ممنوعة ووجدها مقدسة.

هذه ليست شراكة. إنها عملية استخدام مكشوفة.

أين قوات الإخوان التي ملأت السعودية بها مأرب وتعز ووادي حضرموت؟ أين الألوية التي ابتلعت السلاح والرواتب والنفقات التشغيلية طوال أكثر من عقد؟ أين القيادات التي تحدثت لسنوات عن «الجيش الوطني» القادر على دخول صنعاء؟

والعمل في عدن. وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوزيع محتوى إعلامي وبحتي يساهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

العنوان: جنوب اليمن - عدن - البريقة.

Alyoum8th@gmail.com www.Alyoum8.net

أرقام التواصل: 967 777668124 / 777491124

منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th

الإخراج الفني | م. نديم عمر |

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية

رؤية المؤسسة

الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة

المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

مؤسسة

اليوم الامن

للإعلام والدراسات

تنويه

تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كتابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

مقتل عنصر في القاعدة شرق المكلا وتسليم السجن المركزي لقوات ممولة سعودياً

قتلت غارة أمريكية عنصراً في تنظيم القاعدة وأصابت آخر بجروح بليغة شرق المكلا، بالتزامن مع تسليم السجن المركزي إلى قوات الطوارئ اليمنية الممولة سعودياً، في خطوة أثارت مخاوف محلية من إطلاق معتقلين متورطين في قضايا إرهابية وعودة نشاط التنظيم إلى ساحل حضرموت.



قتلت غارة أمريكية عنصراً في تنظيم القاعدة وأصابت آخر بجروح بليغة شرق المكلا، بالتزامن مع تسليم السجن المركزي إلى قوات الطوارئ اليمنية الممولة سعودياً، في خطوة أثارت مخاوف محلية من إطلاق معتقلين متورطين في قضايا إرهابية وعودة نشاط التنظيم إلى ساحل حضرموت.

مؤسسة

alyoum8.net

Alyoum8th Alyoum8th@gmail.com

دقة في الرصد عمق في التحليل

اليوم الامن

اليوم الامن والدراسات



المعتقلين المتهمين بالإرهاب أمام اختيار بالغ الحساسية، خصوصاً في غياب إعلان رسمي يوضح الية التسليم، والضمانات المتعلقة ببقاء المتهمين داخل السجن، والجهة القضائية والأمنية المسؤولة عن ملفاتهم.

وتكشف الغارة، في الوقت نفسه، حدود المعالجة الجوية الأمريكية لخطر التنظيم، فقتل قيادي أو عنصر ميداني قد يعطل خلية أو عملية مؤقتة، لكنه لا يعيد بناء أجهزة الاستخبارات المحلية، ولا يحمي السجن، ولا يمنع عودة التنظيم إلى المناطق التي تضعف فيها سلطة القوات المتخصصة.

وبينما تستمر واشنطن في استهداف عناصر القاعدة من الجو، تحذر مصادر محلية من أن التفكك الأمني على الأرض قد يمنح التنظيم فرصة لإعادة التوسع في حضرموت. وتبدو المفارقة واضحة: طائرة أمريكية تلاحق عنصرين شرق المكلا، في الوقت الذي تنتقل فيه إدارة سجن يضم عشرات المشتبه بانتماهم إلى التنظيم إلى قوة جديدة لا تزال طبيعة ترتيباتها الأمنية والرقابية غير معلنة.

مالية، قبل أن تطلق قوات النخبة الحضرية، بإسناد من دولة الإمارات، عملية عسكرية وأمنية انتهت بطرد عناصره من المدينة في أبريل/نيسان ٢٠١٦.

ومنذ ذلك الحين، لعبت قوات النخبة الحضرية دوراً محورياً في تأمين المكلا والساحل وملاحقة خلايا التنظيم، وظلت المدينة بعيدة إلى حد كبير عن النشاط العلني للجماعات المتطرفة.

غير أن مصادر محلية تقول إن المشهد بدأ يتغير بعد الحرب التي شنتها السعودية على الجنوب مطلع يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، وما ترتب عليها من تفكيك قوات النخبة الحضرية وإعادة توزيع المسؤوليات الأمنية على تشكيلات جديدة تفتقر إلى خبرة مماثلة في مكافحة الإرهاب. وتثير عودة الضربات الأمريكية إلى محيط المكلا أسئلة عن حجم نشاط القاعدة في ساحل حضرموت، وما إذا كان التنظيم قد أعاد بناء شبكاته مستفيداً من الفراغ الذي خلفه تفكيك القوات المحلية التي تولت مواجهته خلال العقد الماضي.

كما يضع تسليم السجن المركزي إلى تشكيل ممول سعودياً ملف

يضع عشرات العناصر المتورطة في قضايا إرهابية أمام احتمال الخروج من المعتقل، منتقداً ما وصفه بالصمت الدولي، ولا سيما الأمريكي، تجاه تفكيك منظومة مكافحة الإرهاب التي حافظت على أمن ساحل حضرموت خلال السنوات الماضية.

وأضاف المسؤول أن الغارات الأمريكية المنفردة «لن تحقق نتائج دائمة ما دامت البيئة الأمنية في حضرموت أصبحت مهيأة مجدداً لعودة نشاط الجماعات المتطرفة»، معتبراً أن ملاحقة عناصر التنظيم من الجو لا تعوض غياب القوات المحلية المتخصصة في جمع المعلومات وتأمين المدن وملاحقة الخلايا على الأرض.

وكان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي نشأ من اندماج فرعي التنظيم في اليمن والسعودية، قد سيطر على مدينة المكلا في أبريل/نيسان ٢٠١٥، مستفيداً من انهيار مؤسسات الدولة واتساع الحرب التي أعقبت سيطرة الحوثيين على صنعاء. وحكم التنظيم المكلا وأجزاء واسعة من ساحل حضرموت لنحو عام، وسيطر خلال تلك الفترة على الميناء ومؤسسات حكومية وموارد

الغارة نُفذت بطائرة أمريكية مسيرة، وأن المستهدفين مرتبطان بتنظيم القاعدة.

وتزامنت الغارة مع تطور أممي آخر أثار مخاوف داخل السلطة المحلية في حضرموت، بعد تسليم السجن المركزي في مدينة المكلا رسمياً إلى قوات الطوارئ اليمنية، وهي تشكيل مسلح تموله السعودية. وقالت مصادر في السلطة المحلية لـ«اليوم الثامن» إن السجن يضم عشرات المعتقلين المشتبه بانتماهم إلى تنظيم القاعدة، وبينهم متهمون بالتورط في هجمات وجرائم إرهابية ارتكبت منذ عام ٢٠١٦، وهو العام الذي انتهت فيه سيطرة التنظيم على مدينة المكلا وساحل حضرموت.

وأبدت المصادر خشيتها من أن يؤدي نقل إدارة السجن إلى الإفراج عن عناصر متهمه بقضايا إرهابية، أو تخفيف الإجراءات المفروضة عليها، في ظل التحولات التي شهدها الملف الأمني في حضرموت منذ الحرب السعودية على الجنوب في الثاني من يناير/كانون الثاني الماضي.

وقال مسؤول محلي، طلب عدم الكشف عن اسمه، إن «تسليم السجن المركزي إلى قوات الطوارئ اليمنية

المكلا قتل عنصر في تنظيم القاعدة وأصيب آخر بجروح بليغة، ظهر الخميس، إثر غارة نفذتها طائرة أمريكية من دون طيار واستهدفت المركبة التي كانا يستقلانها في منطقة المعادش شرق مدينة المكلا، مركز محافظة حضرموت.

وقالت مصادر طبية لـ«اليوم الثامن» إن صاروخاً أصاب المركبة بصورة مباشرة، ما أدى إلى مقتل أحد العنصرين واحتراق جثته داخلها، بينما قذفت شدة الانفجار بالعنصر الآخر إلى الشارع، قبل أن يسعفه عدد من المارة وينقلوه لتلقي العلاج.

وسمع دوي ثلاثة انفجارات في مناطق متفرقة من المكلا، فيما تحدثت مصادر محلية عن إطلاق الطائرة المسيّرة أكثر من صاروخ باتجاه المركبة. ولم تتضح حتى الآن هوية القاتل والمصاب أو موقعهما داخل الهيكل التنظيمي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي يُعد أحد فروع التنظيم تطرفاً ونشاطاً في المنطقة.

ولم تصدر القيادة المركزية الأمريكية أو السلطات المحلية في حضرموت بياناً رسمياً بشأن العملية، غير أن مصادر «اليوم الثامن» أكدت أن

الحوثيون يعطلون أهم مطارات السعودية والرياض تدفع نحو تصنيف الجماعة إرهابياً

نقل الحوثيون الحرب إلى عمق السعودية باستهداف المطارات والمنشآت الحيوية، بينما ردت الرياض بحملة جوية وتهديدات بتوسيع القصف في مناطق سيطرة الجماعة. وفي تعز، يقترب القتال من مركز المدينة، بالتزامن مع تعثر المسار السياسي وعودة ملف الأسرى وخارطة الطريق إلى واجهة التصعيد.

ويكشف مسار الحرب خلال أسبوع أن السعودية لم تنجح في فرض معادلة عسكرية جديدة. فقد بدأت العملية بإعلان استعادة صنعاء وإنهاء سيطرة الحوثيين، لكنها وجدت نفسها تدافع عن مطار العاصمة وتطلب من الحلفاء تعزيز دفاعاتها الجوية، بينما واصلت الجماعة التقدم في تعز وتهديد الملاحة والمنشآت النفطية.

كما لم تتحول الإدانات الدولية للهجمات إلى مشاركة عسكرية مباشرة. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن واشنطن تدرس الانضمام إلى العمليات ضد الحوثيين، لكن الإدارة الأمريكية لم تعلن حتى الآن قراراً بذلك، واكتفت بتبادل المعلومات والمساعدة في التخطيط والدفاع الجوي.

وتخشى واشنطن أن يؤدي تدخلها المباشر إلى رد حوثي يستهدف السفن الأمريكية أو يغلق باب المنذب، بالتزامن مع اضطراب الملاحة في مضيق هرمز. وهذا السيناريو سيضع طريقين رئيسيين للطاقة والتجارة العالمية تحت ضغط متزامن.

ولا يقلل الخطر الداخلي عن البعد الإقليمي. فقد تجاوز عدد النازحين منذ تجدد المعارك 200 ألف شخص، وفق المنظمة الدولية للهجرة، بينما فر آلاف اليمنيين بحراً نحو جيبوتي والصومال. كما تسببت المواجهات في تعطيل الطرق ورفع أسعار الغذاء والوقود واتساع المناطق غير الآمنة.

وتقف السعودية الآن أمام نتائج سياسة متناقضة: تفاوض الحوثيين عندما تريد تأمين حدودها، ثم تصنفهم خطراً إرهابياً عندما تضرب صواريخهم الرياض؛ تعلن حرباً لاستعادة صنعاء، لكنها تخوض المعركة بقوات يمنية منقسمة؛ وتتوسع بتدمير قدرات الجماعة، بينما تفشل دفاعاتها في منع تكرار الهجمات على أهم مطاراتها.

أما الحوثيون، فقد نجحوا في نقل الحرب من الجبال والحدود إلى قطاع الطيران والاقتصاد السعودي، لكن استهداف المطارات المدنية وسقوط الضحايا يضع الجماعة أمام مسؤولية قانونية وإنسانية، ويوفر للرياض مادة سياسية لحشد تأييد دولي لعزلها وتصعيد العمليات ضدها.

وبين تهديد السعودية بإشغال مناطق الحوثيين وتحذير الجماعة من استخدام مطارات المملكة، تتجه الحرب نحو مستوى مفتوح يصعب التحكم في حدوده. فالضربات الجوية قد تتسع، والهجمات على السعودية قد تصبح أكثر كثافة، ومعركة تعز قد تنتقل من محيط المدينة إلى داخلها.

وتظل خارطة الطريق، وفق مصادر «البيان الثامن»، خلفية أساسية لهذه المواجهة. فالتصعيد العسكري ليس منفصلاً عن المفاوضات المتوقفة، وملف الأسرى ليس بعيداً عن حسابات الردع، والهجمات على المطارات ليست مجرد عمليات انتقامية، بل وسيلة لإجبار الرياض على العودة إلى التفاهات وتنفيذ التزامات تقول الجماعة إن السعودية تراجعت عنها.

وهكذا انتهى الأسبوع الأول من عملية «فجر اليمن» من دون حسم عسكري: الحوثيون لم يفقدوا قدرتهم الصاروخية، والسعودية لم تستعد السيطرة المؤكدة على كامل باب المنذب، وتعز أصبحت أكثر عرضة للحصار، ومطار الرياض تحول من بوابة دولية آمنة إلى هدف متكرر في حرب كانت المملكة تعتقد أنها تستطيع إبقاءها داخل الحدود اليمنية.



خصوصاً أن استمرارها سيقتد حركة المدنيين ويرفع كلفة التأمين ويجبر شركات الطيران على الابتعاد عن الأجواء السعودية اليمنية.

وعلى الأرض، لم تؤد كثافة الغارات إلى وقف الهجوم الحوثي في محافظة تعز. وقالت مصادر ميدانية إن الجماعة كثفت عملياتها جنوب المدينة وغربها، وتقدمت في محاور جبل حبشي ونجد قسيم والمناطق المطلة على خط وادي الضباب، أحد المداخل الرئيسية لمركز تعز.

وأفادت المصادر بأن الحوثيين اقتربوا من مركز المدينة بعد توسيع سيطرتهم في محيط الضباب، بينما قالت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية إنها أحيطت هجوماً جنوباً على الطريق وأجبرت المهاجمين على التراجع.

ولا تزال الروايات متضاربة بشأن حدود السيطرة في وادي الضباب. فوسائل إعلام موابية للسعودية تحدثت عن صد الهجوم، في حين تشير مصادر ميدانية ودراسات متابعة إلى أن الحوثيين يواصلون مهاجمة المواقع الواقعة جنوب تعز وغربها ضمن محاولة لإكمال تطويق المدينة وقطع منافذها نحو لحج وعدن. وتأتي معركة الضباب بعد سيطرة الحوثيين على التربة ومناطق واسعة في الحجرة، وهي مكاسب منحتهم قدرة أكبر على الضغط على خطوط الإمداد، وقربتهم من المداخل الجنوبية والغربية للمدينة.

وإذا تمكنت الجماعة من السيطرة الكاملة على خط الضباب، فإن تعز ستواجه حصاراً أكثر قسوة، ويستفقد القوات المتمركزة داخلها واحداً من أهم منافذها باتجاه الجنوب. كما سيمتد ذلك لحوح أو تثبيت طوق عسكري حول المدينة تمهيداً لمفاوضات بشروط أفضل.

أما في باب المنذب، فتقول القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية إنها استعادت مناطق في ذوباب والوازعقة وصدت محاولات تسلل قرب مطار ذوباب. وأعلنت استهداف أكثر من 1900 موقع وقتل أكثر من 1100 مقاتل حوثي وإعطاء 130 الكبة، وهي محاولة صادرة عن المتحدث العسكري ولم تخضع للتحقق المستقل.

وفي المقابل، ما تزال تقارير غربية تشير إلى احتفاظ الحوثيين بمواقع استراتيجية في الساحل الغربي وبالقرب من المضيق، رغم التقدم الذي أعلنته القوات المدعومة سعودياً. وقالت صحيفة «الغارديان» إن الجماعة ما تزال تسيطر على مواقع مهمة قرب باب المنذب، بما يبقى قدرتها على تهديد حركة الملاحة قائمة.

السعودية في توسيع غاراتها. ولم يصدر عن السلطات السعودية إعلان شامل يحدد عدد جنودها المفقودين أو الأسرى في اليمن منذ عام 2015، كما لم تقدم الجماعة قائمة علنية كاملة بأسمائهم ورتبهم وظروف أسرهم. لكن تبادل الأسرى ظل أحد الملفات التي ناقشتها الوساطات العمانية والأممية بالتوازي مع خارطة الطريق.

وتقول مصادر «اليوم الثامن» إن الرياض كانت تراهن على فصل أمنها الداخلي عن بقية ملفات التسوية اليمنية؛ أي الحصول على ضمانات بوقف الصواريخ والهجمات الحدودية، من دون تنفيذ جميع الالتزامات الاقتصادية والإنسانية والسياسية التي طالب بها الحوثيون.

لكن الجماعة قلبت هذه المعادلة بعد تجدد الحرب، وربطت أمن المطارات والمنشآت النفطية السعودية بوقف الغارات وتنفيذ التفاهات السابقة، ما وضع الرياض أمام خيارين مكلفين: العودة إلى المفاوضات وتقديم تنازلات، أو الاستمرار في حملة عسكرية لا توجد ضمانات بأنها ستقضي على الترسانة الحوثية.

واختارت السعودية، حتى مساء الأحد، التصعيد. وتوعد مسؤولون في التحالف بإشغال النيران في مناطق سيطرة الحوثيين واستهداف منصات الصواريخ ومراكز القيادة والمخازن والبنية العسكرية للجماعة.

وتعرضت صنعاء وصعدة والحديدة والجوف ومأرب وحجة وعمران وتعز لموجات من الغارات. وقال الحوثيون إن عدد الضربات بلغ في بعض الأيام أكثر من 150 غارة، بينما أعلنت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية استهداف نحو ألفي هدف ثابت ومتحرك منذ بدء عملية «فجر اليمن».

ولم يتسنى التحقق بصورة مستقلة من هذه الأرقام أو من حصيلة الخسائر التي أعلنتها القوات المهاجمة. واستمرار الهجمات على الرياض يشير إلى أن الغارات لم تتمكن من تدمير منظومة الصواريخ والمسيرات أو قطع سلسلة القيادة والسيطرة الحوثية.

وامتد القصف، الأحد، إلى مطار صنعاء الدولي. وقالت قناة «المسيرة» إن السعودية استهدفت المطار بغارة جوية، فيما نقلت «رويترز» الخبر من دون أن تتمكن من تحديد حجم الأضرار، ولم يصدر تعليق سعودي فوري.

ويفتح إداخل مطاري الرياض وصنعاء في دائرة الاستهداف المتبادل باباً شديداً للخطورة أمام حرب المطارات،

المتحدث باسم التحالف تركي المالكي الهجوم بأنه «جريمة حرب مكتملة الأركان»، متوعداً برد عسكري واسع وفي موازاة التهديد بالرد، دفعت الرياض دبلوماسياً نحو التعامل الدولي مع الحوثيين باعتبارهم تنظيمياً إرهابياً غابراً للحدود، وليس طرفاً محلياً في الحرب اليمنية. وتسعى السعودية إلى تحويل الإدانات التي صدرت بعد استهداف المطار إلى إجراءات عقابية أوسع تشمل تشديد القيود المالية والسياسية على الجماعة وشبكات تسليحها وتمويلها.

غير أن التحرك السعودي يواجه مفارقة سياسية واضحة: فالرياض تفاوضت طوال السنوات الماضية مع الحوثيين بصورة مباشرة، وتعاملت معهم باعتبارهم طرفاً قادراً على تقديم ضمانات أمنية للحدود السعودية، قبل أن تعود اليوم إلى المطالبة بعزلهم وتصنيفهم دولياً بعد انهيار التمهيد وانتقال الصواريخ إلى قلب العاصمة.

وقالت مصادر يمنية مقربة من الجماعة في صنعاء لـ«اليوم الثامن» إن نحو 400 جندي وضابط سعودي، بينهم ستة طيارين، وقعوا في أسر الحوثيين منذ بداية الحرب في مارس/آذار 2015.

وبحسب المصادر، لا يوجد جميع هؤلاء الأسرى في موقع واحد، كما أن بعضهم أسر خلال عمليات حدودية ومعارك برية أو بعد إسقاط طائرات ومروحيات شاركت في الحرب. وأكدت المصادر أن ملفهم ظل بعيداً عن التداول الإعلامي نتيجة اتصالات ومفاوضات غير معلنة جرت خلال مراحل مختلفة من الصراع.

وقالت المصادر إن الأزمة الحالية لم تبدأ من التطورات الميدانية في باب المنذب وحدها، بل جاءت نتيجة تفضّل السعودية من التزامات مرتبطة بخارطة الطريق والملف الإنساني، بما في ذلك المرتبات وفتح المنافذ وتبادل الأسرى والإفراج عن المحتجزين.

وأكدت أن الحوثيين أبلغوا الوسطاء، خلال جولات التفاوض السابقة، أن استمرار تعطيل التفاهات سيؤدي الحرب إلى داخل السعودية، وأن الجماعة لن تقبل ببقاء التهدة من طرف واحد بينما يستمر الحصار وتتوقف الإجراءات المتفق عليها. وتمنح معلومات الأسرى التصعيد بعداً إضافياً، إذ تمتلك الجماعة ورقة تفاوضية شديدة الحساسية بالنسبة إلى الرياض، خصوصاً مع وجود ضباط وطيارين ضمن المحتجزين، وفق مصادر «اليوم الثامن». ويمكن أن يصبح هذا الملف جزءاً من أي مفاوضات طارئة لوقف الهجمات، أو أداة ضغط إذا استمرت

دخلت المواجهة بين السعودية والحوثيين مرحلة أكثر خطورة، بعدما نجحت الجماعة اليمنية في تعطيل مطار الملك خالد الدولي في الرياض، ودفعت شركات طيران إقليمية ودولية إلى إلغاء رحلاتها أو تعليقها، بالتزامن مع تهديد صريح باعتبار المطارات السعودية أهدافاً عسكرية ما دامت الغارات على مناطق سيطرتها مستمرة.

ولم يعد التصعيد محصوراً في تبادل الصواريخ والغارات على منشآت عسكرية بعيدة عن التجمعات السكانية، بل انتقل مباشرة إلى المطارات المدنية وحركة الطيران والطاقة، في تطور يضع السعودية أمام معركة استنزاف مختلفة عن الحرب التي دامت منذ مارس/آذار 2015.

وخلال أقل من أسبوع، تعرض مطار الملك خالد الدولي لثلاث موجات من الهجمات. وأكدت السلطات السعودية مقتل ثلاثة مواطنين في ضربات الخميس، قبل أن تسفر ضربة السبت عن مقتل 12 شخصاً وإصابة 309 آخرين، وفق الحصيلة الرسمية الأولية.

وأفادت وكالة «أسوشيتد برس» لاحقاً بوفاة مواطن هندي متأثراً بجراحه، ما يرفع الحصيلة إلى 13 قتيلًا. وضمت قائمة الضحايا سعوديين ومواطنين من الولايات المتحدة وبنغلاديش والأردن وفلسطين وسوريا والسودان ومصر والهند.

وفي أحدث تطور، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية، الأحد، أن مقذوفاً مجهولاً أصاب صالة المسافرين رقم أربعة في مطار الملك خالد وأدى إلى اندلاع حريق، بالتزامن مع اعتراض صاروخ كروز في محيط المطار. ولم تعلن السلطات فوراً حجم الأضرار أو وقوع إصابات جديدة.

وأدت الهجمات على إغلاق المطار وتمديد تعليق الرحلات، بينما ألغت شركات طيران إماراتية وخليجية ودولية مئات الرحلات المتجهة إلى الرياض والقادمة منها. وأظهرت بيانات تتبع الرحلات إلغاء أكثر من 600 رحلة، شملت 313 رحلة وصول و293 رحلة مغادرة، فيما أعلنت شركات استمرار تعليق بعض الرحلات حتى 13 أكتوبر/تشرين الأول.

كما قررت السلطات السعودية تحويل الدراسة في الرياض إلى نظام التعليم عن بعد لمدة أسبوع، في إجراء يعكس مستوى القلق من استمرار الضربات، بينما أصدرت سفارات أجنبية تحذيرات لرعاياها ودعتهم إلى تجنب محيط المطارات والمنشآت الحيوية.

وأعلن الحوثيون أن المجال الجوي السعودي بات ضمن نطاق عملياتهم، ووجهوا تحذيراً إلى شركات الطيران والعاملين والمسافرين من استخدام مطارات المملكة، مع استثناء مطاري مكة والمدينة. كما حملوا السلطات السعودية مسؤولية الضحايا، وقالوا إن عمليات الاعتراض الفاشلة تسببت في سقوط قتلى وجرحى، وهي رواية لم تؤكد جهة مستقلة.

لكن استمرار وصول الصواريخ والمقذوفات إلى محيط مطار العاصمة، بعد إعلان السعودية تنفيذ مئات الغارات على منصات إطلاق الحوثيين ومخازنهم، وضع كفاءة الدفاعات الجوية السعودية أمام اختبار قاس، وأظهر أن الحملة العسكرية لم تنجح حتى الآن في تعطيل قدرات الجماعة الصاروخية.

وقالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن الضربة التي استهدفت المطار تسببت في أضرار كبيرة في الصاليتين الثالثة والرابعة، وأربكت الاتصالات وحركة التشغيل. ولفتت إلى أن الهجمات دفعت دولاً غربية إلى تشديد تحذيرات السفر، في وقت تستعد فيه الرياض لاستضافة فعاليات دولية مرتبطة بالطاقة والاستثمار. وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، لم يصدر نظام الإنذار في المطار تحذيراً قبل الضربة الأكثر دموية، فيما وصف

الاستراتيجية السعودية في اليمن.. حين يصبح ضبط الجنوب أهم من هزيمة الحوثيين

تكشف معركة حضرموت أن السعودية لا تتعامل مع اليمن بوصفه حرباً مفتوحة لهزيمة الحوثيين فحسب، بل ساحة لإعادة ترتيب النفوذ وضبط القوى المحلية، وتمنع قيام جنوب مستقل القرار إذا تعارض مع حساباتها الإقليمية، والنتيجة أن تفكيك خصوم الحوثيين يمنح الجماعة وقتاً ومجالاً أوسع ويجعل أمن البحر الأحمر وباب المندب رهينة للصراع.



في المحصلة، لا تبدو هزيمة الحوثيين أولوية سعودية مطلقة عندما تتعارض متطلبات هذه الهزيمة مع حسابات النفوذ في الجنوب والشرق اليمني. وهذه ليست مسألة لغوية أو خلافاً على توصيف النيات؛ إنها قراءة للنتائج السياسية والعسكرية التي أنتجت إدارة الصراع. فحين تتقدم معركة السيطرة على الجغرافيا الجنوبية على توحيد القوى المناهضة للحوثيين، يصبح من المشروع القول إن الرياض لا تخوض الحرب وفق هدف واحد، بل وفق مجموعة أهداف تتعارض أحياناً، ويأتي في مقدمتها ضمان ألا ينتج اليمن قوة مستقلة عن حساباتها الإقليمية.

لقد دفعت اليمن كلفة هذه المقاربة سنوات طويلة، ويدفع الجنوب اليوم كلفة الصراع على من يملك حق تقرير مستقبله. أما الحوثيون، فيستفيدون من الانقسام ويحتفظون بقدرتهم على تهديد الداخل اليمني والمصالح الإقليمية والملاحه الدولية. ولذلك فإن المشكلة الأساسية في السياسة السعودية تجاه اليمن لم تكن فقط في عدم قدرتها على هزيمة الحوثيين، وإنما في عجزها عن بناء جبهة يمنية متماسكة قادرة على هزيمتهم.

إن إعادة ترتيب النفوذ قد تغير خرائط السيطرة، لكنها لا تصنع سلاماً ولا تنتج دولة مستقرة. وإذا استمرت الرياض في التعامل مع استقلال القرار الجنوبي باعتباره خطراً يجب احتواؤه، بينما تتعامل مع الحوثيين باعتبارهم خصماً يمكن إدارة الصراع معه، فإن النتيجة لن تكون يميناً أكثر استقراراً، بل حرباً أطول، وجنوباً أكثر تمسكاً بحقه في تقرير مصيره، وتهديداً مستمراً لأمن البحر الأحمر وباب المندب.

لكن استمرار الحرب في بيئة تستثمر فيها الأطراف الانقسامات السياسية والمذهبية يمنح الحوثيين فرصة لتقديم أنفسهم بوصفهم الطرف الأكثر تماسكاً في مواجهة خصوم متفرقين. وفي المقابل، فإن إدارة السعودية للصراع من خلال إعادة ضبط مراكز النفوذ، بدلاً من معالجة أسباب الانقسام، تجعل الحرب قابلة للتجدد حتى عندما تتغير خطوط السيطرة. وهكذا يصبح استمرار الصراع نتيجة لغياب تسوية سياسية مقبولة، ولتعارض المشاريع المحلية والإقليمية، لا مجرد انعكاس لخلاف مذهبي.

إن أخطر ما في الاستراتيجية السعودية هو التناقض بين ما تقوله الرياض عن استعادة الدولة اليمنية وما تفرض إليه سياساتها من إضعاف القوى المحلية وإبقاء السلطة في حالة انقسام. فالدولة لا تستعاد عبر إقصاء كل قوة تمتلك مشروعاً مختلفاً، ولا تُبنى بتجريد الأطراف المحلية من قدرتها على التفاوض، ثم مطالبتها بالانضمام في ترتيبات لا تملك التأثير في صياغتها.

والجنوب، في هذا السياق، ليس تفصيلاً يمكن تجاوزه أو إعادة تشكيله من الخارج، إنه قضية سياسية لها جذورها ومطالبها وقواها الاجتماعية، وأي محاولة لفرض مستقبل الجنوب دون موافقة الجنوبيين لن تنتج استقراراً دائماً. كما أن التعامل مع تطلعاتهم السياسية باعتبارها تهديداً تلقائياً للمصالح السعودية يخلط بين حق الشعوب في تقرير مستقبلها وبين الحسابات الأمنية لدولة مجاورة. ومن حق الجنوبيين أن يقرروا شكل مستقبلهم السياسي، كما أن من حق السعودية حماية أمنها؛ لكن حماية الأمن لا تمنح الرياض حق تقرير مستقبل الآخرين أو فرض حدود لمصالحهم السياسية.

سيطرته فحسب، بل بين قوى محلية وإقليمية تتنافس على شكل اليمن الذي سيأتي بعد الحرب، إن انتهت أصلاً.

وتزداد خطورة هذه المعادلة عندما تضعها في سياق البحر الأحمر وباب المندب. فالممرات البحرية لا تتأثر فقط بقدرات الحوثيين الصاروخية والبحرية، بل أيضاً بقدرته الأطراف المناهضة لهم على بناء منظومة أمنية وسياسية مستقرة على امتداد الساحل. إن إضعاف التماسك بين القوى المحلية، وترك مؤسسات السلطة اليمنية منقسمة، وعدم بناء قيادة عسكرية مشتركة، كلها عوامل تجعل حماية الملاحة الدولية مهمة أصعب وأكثر كلفة.

ومن غير المنطقي أن نتحدث عن الأمن البحر الأحمر بينما نواصل سياسات تزيد انقسام القوى التي يفترض أن تساهم في حماية هذا الأمن. فالموقع الجغرافي لا يحمي نفسه، والتحالفات لا تُبنى بمجرد جمع أطراف متعارضة تحت مظلة سياسية واحدة. إنها تحتاج إلى أهداف مشتركة، وتوزيع واضح للمسؤوليات، وضمانات تمنع استخدام القوة ضد الشركاء المحليين كلما ظهر خلاف على النفوذ أو شكل الدولة.

أما البعد المذهبي، فهو جزء من المشهد، لكنه لا يفسر وحده استمرار الحرب. إن اختزال الصراع في مواجهة مذهبية بين السعودية والحوثيين يحجب جانباً أساسياً من المشكلة: الصراع على السلطة والجغرافيا والموارد وطبيعة الدولة اليمنية المقبلة. فالحوثيون ليسوا مجرد امتداد مذهبي لإيران، كما أن القوى المناهضة لهم ليست كتلة سياسية متجانسة. لكل طرف حساباته المحلية، ولكل قوة إقليمية تصورها الخاص لمستقبل اليمن.

العرب.

لهذا، فإن معركة حضرموت تفتح سؤالاً جوهرياً: هل تخشى السعودية قيام دولة جنوبية بحد ذاتها، أم تخشى قيام دولة لا تستطيع التحكم في قرارها؟ الفارق بين الأمرين كبير. فالدولة الجنوبية التي تنشأ باتفاق سياسي وتبني علاقات متوازنة مع جيرانها ليست بالضرورة تهديداً للسعودية. لكن دولة تمتلك مؤسساتها وقواتها ومواردها ومناذرها، وتحدد تحالفاتها وفق مصالحها الوطنية، ستغير طبيعة العلاقة التي اعتادت الرياض إدارتها مع القوى اليمنية. ولن يكون بإمكان السعودية التعامل معها بالطريقة نفسها التي تعاملت بها مع سلطة منقسمة، أو قوى تعتمد على الدعم الخارجي، أو مجلس رئاسي لا يملك قيادة عسكرية موحدة.

من هنا يمكن فهم حساسية الرياض تجاه تمدد المجلس الانتقالي في الشرق. فالمسألة لا تتعلق فقط بالخلاف على توقيت التحرك العسكري أو شرعيته، بل بالنتائج التي كان يمكن أن يفرضها على الأرض. إن امتداد النفوذ الجنوبي من عدن إلى شبوة وحضرموت والمهرة، مع حضور سياسي في سقطرى، كان سيمنح المشروع الجنوبي قاعدة جغرافية أوسع وموارد وقدرات تفاوضية أكبر. وكان من شأن ذلك أن يقلص قدرة الأطراف الإقليمية على إعادة تشكيل الجنوب وفق ترتيبات لا يملك الجنوبيون وحدهم تحديدها.

ولا يعني هذا أن كل تحرك سعودي في اليمن يستهدف الحوثيين بصورة شكلية، أو أن الرياض لا ترى في الجماعة تهديداً أمنياً حقيقياً. لكن المشكلة تكمن في ترتيب الأولويات وفي النتائج التي تنتجها السياسة السعودية على الأرض. فالهدف المعلن المتمثل في هزيمة الحوثيين يفقد معناه العملي عندما تتقدم معركة ضبط القوى المناهضة لهم على بناء جبهة متماسكة تستطيع مواجهتهم.

لقد أثبتت سنوات الحرب أن الحوثيين استفادوا من انقسامات خصومهم أكثر مما استفادوا من أي خطاب سياسي يبرر استمرار الصراع. وكلما انشغلت القوى المناهضة لهم بتصفية الحسابات الداخلية، ازدادت قدرة الجماعة على تثبيت سلطتها وتوسيع خياراتها العسكرية والسياسية. ومن ثم، فإن إضعاف المجلس الانتقالي أو تقليص نفوذه لا يمثل تلقائياً مكسباً للمعسكر المناهض للحوثيين؛ فقد يؤدي، على العكس، إلى إضعاف أحد مراكز القوة التي كان يمكن أن تشكل جزءاً من توازن أوسع في مواجهة الجماعة.

المشكلة السعودية، في تقديرنا، ليست فقط أنها لم تنجح في هزيمة الحوثيين، بل أنها ساهمت في إنتاج معادلة تجعل هزيمتهم أكثر تعقيداً. فبدلاً من بناء تحالف يستوعب اختلاف المشاريع السياسية للقوى المحلية ويوحد قدراتها العسكرية حول هدف واضح، جرى التعامل مع الخلافات داخل المعسكر المناهض للحوثيين باعتبارها ساحة لإعادة توزيع النفوذ. وكانت النتيجة أن الصراع لم يعد يدور بين سلطة حوثية وخصوم يسعون إلى إنهاء

الرياض

لم تعد السياسة السعودية في اليمن قابلة للفهم من خلال تصريحات الرياض عن استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي وحدها. فالمشهد الذي تشكل خلال السنوات الأخيرة يكشف تناقضاً أكثر عمقا: السعودية تريد يميناً لا تسيطر عليه جماعة الحوثي، لكنها لا تريد أيضاً أن تنتج الحرب قوة جنوبية مستقلة القرار، تمتلك أرضاً استراتيجية وموانئ وموقعا جغرافياً يمنحها قدرة على رسم علاقاتها الإقليمية بعيداً عن الوصاية السعودية.

هنا تحديداً تكمن المفارقة التي تكشفها معركة حضرموت. فبينما يفترض أن تتجه الأولوية إلى بناء جبهة قادرة على مواجهة الحوثيين، انشغلت الرياض بإعادة ترتيب موازين القوة داخل المعسكر المناهض لهم، ووضعت التمدد العسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي في قلب مواجهة سياسية وعسكرية انتهت بتراجع نفوذه الميداني في الشرق. ولم تكن المسألة مجرد خلاف على إدارة محافظة أو انتشار قوات؛ بل صراع على شكل السلطة التي ستتشكل في جنوب اليمن، وعلى من يملك حق تقرير مستقبل هذه الجغرافيا.

تقدم إحاطة مكتبة مجلس العموم البريطاني، الصادرة في ٥ أكتوبر ٢٠٢٦ بعنوان «اليمن ٢٠٢٦: سقوط المجلس الانتقالي الجنوبي وتجدد الصراع الحوثي السعودي»، سرداً للتطورات التي أعقبت تمدد القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة، ثم الهجوم المضاد المدعوم سعودياً في يناير من العام نفسه. لكن أهمية هذه الوقائع لا تقتف عند حدود التقدم والتراجع العسكريين. إنها تكشف أن السعودية لم تكن مستعدة لقبول تحول المجلس الانتقالي إلى قوة تفرض معادلة سياسية وعسكرية جديدة في شرق اليمن، حتى عندما كان يفترض أن تكون مواجهة الحوثيين هي الأولوية المشتركة.

لا يمكن فصل هذا السلوك عن طبيعة المشروع السعودي في اليمن. فالرياض لا تدير حرباً ضد الحوثيين فحسب؛ إنها تدير أيضاً صراعاً على النفوذ داخل القوى التي تقاوتهم، وتعمل على منع ظهور مراكز قوة محلية تستطيع اتخاذ قراراتها الاستراتيجية خارج حساباتها. وفي هذه المعادلة، يصبح الجنوب المستقل سياسياً وعسكرياً مشكلة يجب احتواؤها، لا شريكاً يمكن البناء على قدراته لتغيير ميزان القوة مع الحوثيين.

حضرموت ليست محافظة عادية في الحسابات الإقليمية. فهي تمتد على مساحة واسعة، وتضم موارد نفطية ومناذراً بحرية، وترتبط جغرافياً بالمهرة والحدود السعودية، بينما تمنح شبوة موقعا مهما في منظومة الطاقة والاتصال بين الداخل والساحل. أما سقطرى، بما لها من موقع في المحيط الهندي وبالقرب من طرق الملاحة، فتدخل ضمن الجغرافيا التي تتجاوز أهميتها حدود اليمن. إن السيطرة على هذه المساحات أو التأثير في القوى التي تديرها لا يتعلقان فقط بترتيبات الأمن المحلي؛ بل بمستقبل النفوذ في جنوب الجزيرة العربية وبحر

« قصف عدن يختبر وعود الحماية.. »

« السعدونية » أمام اختبار

نقل استهداف مطار عدن ومحيط معسكر بدر المواجهة إلى المدينة التي تعتمد عليها العمليات والإمدادات، وبين التقدم المعلن قرب باب المندب والتوقف المؤقت نحو المخا، تواجه السعدونية أسئلة عن حماية الجنوب وحصيلة تدخلها، فيما يوسع الحوثيون ضرباتهم على المطارات والمنشآت، وتبقى سلامة الملاحة معلقة بنتائج ميدانية غير مستقرة.



نقل استهداف مطار عدن ومحيط معسكر بدر المواجهة إلى المدينة التي تعتمد عليها العمليات والإمدادات. وبين التقدم المعلن قرب باب المندب والتوقف المؤقت نحو المخا، تواجه السعدونية أسئلة عن حماية الجنوب وحصيلة تدخلها، فيما يوسع الحوثيون ضرباتهم على المطارات والمنشآت، وتبقى سلامة الملاحة معلقة بنتائج ميدانية غير مستقرة.

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

اليوم الثامن والدراسات

دقة في الرصد عمق في التحليل

Alyoum8th@gmail.com

Alyoum8th

واعترض تناسب التهديد، وكيف جرى تقدير احتمال استهداف المطار قبل بدء العملية، ومن يتحمل مسؤولية معالجة الثغرات التي كشفها الهجوم. تزداد أهمية هذه الأسئلة لأن التهديد الحوثي للمطارات والمنشآت لم يظهر للمرة الأولى صباح الأربعاء. فالضربات السابقة على المنشآت السعودية، والتطور الذي شهدته قدرات الجماعة على الوصول إلى أهداف بعيدة، كانا كافيين لجعل حماية المرافق الخلفية جزءاً أساسياً من التخطيط. وإذا كانت عدن تستقبل إمدادات مرتبطة بالمعركة، فإن ذلك يرفع الحاجة إلى حمايتها، وإبعاد المخاطر عن المنشآت المدنية، وتوفير إجراءات واضحة لاستمرار الخدمات. ولا تستطيع بيانات الإدانة،

لم تقترن بتقليل قدرتها على الوصول إلى مناطق الإمداد والتجمعات السكانية. ويكشف وصول الصواريخ إلى محيط المطار أن الرد المعلن لم يمنع الهجوم، وأن الإجراءات اللاحقة اقتضت، في المعلومات المنشورة، على الإخلاء وتغيير مسار الطائرات. لا تقدم البيانات المتاحة جرماً لمنظومات الدفاع الجوي الموجودة في عدن أو مستوى جاهزيتها، لكنها لا تتحدث أيضاً عن اعتراض الصاروخين اللذين استهدفا المطار. وهذه نقطة ينبغي أن تبقى في صلب المسألة. فحماية المدينة لا تقاس بالانتشار الأمني في الشوارع وحده، ولا بتأمين البوابات بعد وقوع الضربة. المطلوب معرفة ما إذا كانت هناك ترتيبات إنذار

هدفاً عسكرياً للهجوم، بينما تركز الرواية المحلية على تعرض المرفق المدني والمسافرين للخطر. وقد تتصل الروايتان بواقعة واحدة ذات مواقع متجاورة، لكن تحديد نقاط السقوط والأضرار يحتاج إلى معلومات ميدانية أدق. والثابت أن الهجوم وضع المطار ومحيطه داخل دائرة الاستهداف، بصرف النظر عن الاسم الذي اختاره المهاجم لهدفه. تضع الواقعة الحوثيين أمام مسؤوليتهم عن استخدام الصواريخ في منطقة تضم منشأة مدنية وحركة طيران، وتضع السعودية أيضاً أمام مسؤوليتها السياسية والعسكرية عن مستوى حماية المدينة المرتبطة بالحملة التي تدعمها. فلا يكفي أن تتوافر القدرة على قصف مواقع الجماعة داخل اليمن إذا

دون تسجيل خسائر بشرية وفق المعلومات الأولية. وقالت إن الهجوم عرض المسافرين والعاملين والطواقم الجوية للخطر. وجاء بيان وزارة النقل أكثر تفصيلاً: إذ تحدث عن سقوط صاروخ قرب المدرج قبل دقائق من وصول رحلة الخطوط الجوية اليمنية القادمة من القاهرة، وتحويل مسارها إلى جدة، وإخلاء مبنى المطار وإبعاد طائرتين كانتا على أرضه. لم تكن هذه إجراءات تشغيلية معتادة، بل استجابة طارئة لمنع وقوع كارثة محتملة. في المقابل، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين استهداف إمدادات عسكرية سعودية وصلت إلى معسكر بدر المجاور للمطار باستخدام صواريخ باليستية. تقدم هذه الرواية

دخلت الحرب اليمنية، فجر الأربعاء السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، مرحلة تكشف المسافة بين إعلان العمليات العسكرية والقدرة على حماية المناطق التي تنطلق منها. فقد تعرض مطار عدن الدولي ومحيطه لهجوم صاروخي، بينما كانت القوات المشاركة في عملية «فجر اليمن» تحاول تثبيت مواقع قرب باب المندب واستكمال تقدمها على الساحل الغربي. وبذلك انتقل الاختبار من سؤال استعادة الأراضي إلى سؤال أكثر إلحاحاً: كيف تُدار معركة تستهدف تغيير موازين القوى، بينما تبقى مدينة الإمداد ومرافقها المدنية عرضة للضرب؟ أعلنت إدارة أمن عدن أن صاروخين أطلقهما الحوثيون استهدفا المطار،

«فجر اليمن» وعدن تدفع كلفة الحرب المفتوحة

مهما كانت حازمة، سد فجوة عملياتية في هذا المستوى.

بالنسبة إلى سكان عدن، لا تختزل القضية في النجاة من ضربة واحدة. فالمطار منقذ للسفر والعلاج والدراسة والعمل، وتعطيله ولو مؤقتاً يفرض أعباء على أشخاص لا يملكون بديلاً سهلاً. والمسافر الذي تتحول رحلته إلى مدينة أخرى يتحمل التأخير والكلفة والقلق، بينما تواجه شركات الطيران قراراً أصعب بشأن استمرار التشغيل. وقد تستأنف الحركة سريعاً، لكن استعادتها لا تمحو أثر الاستهداف في الثقة، ولا تقدم ضماناً بأن الرحلات التالية ستكون بمنأى عن الخطر.

جاء الهجوم بعد انتقال التحضيرات العسكرية إلى عملية معلنة باسم «فجر اليمن». وسبق الإعلان الرسمي خطاب لرشاد العليمي عن بدء العمليات لاستعادة الأراضي ومؤسسات الدولة، ثم توالى الأخبار عن تحركات على الساحل والجبهات الداخلية. لم تعد المسألة، كما كانت في النسخة السابقة من هذا التقرير، استعداداً لعملية محتملة. أصبحت هناك حملة قائمة يمكن فحصها على أساس ما حققته، وما تعثرت فيه، ومدى قدرتها على حماية المناطق التي تعتمد عليها، بعيداً عن السقف المرتفع الذي رافق إعلاناتها.

لكن الأخبار لا تقدم حتى الآن حصيلة تسمح باعتبار العملية حسمًا عسكرياً، كما لا تكفي وحدها للحكم بانتهاء فرصها. هناك تقدم معلن في مواقع ساحلية، يقابله خبر عن توقف مؤقت للزحف نحو المخا، ومعارك مستمرة وضربات حوثية على مناطق بعيدة عن خطوط الاشتباك. والأدق أن العملية تواجه اختباراً مبكراً بين الاحتفاظ بالمكاسب وتوسيعها. فالتقدم الذي لا يصحبه قدرة على تأمين الطرق والإمداد يمكن أن يتحول إلى انتشار مكلف، بدلاً من أن يكون بداية لاستعادة مستقرة.

نقلت «عدن الغد»، صباح الأربعاء، عن الصحافي فارس الحميري معلومات عن سيطرة القوات المشتركة على مطار ذوباب العسكري ومعسكر العمري ومناطق أخرى، مع وقف مؤقت للتقدم المباشر نحو المخا بسبب كثافة الألغام والحواجز. وأوردت أن التوقف يستهدف تثبيت السيطرة واستمرار التمشيط. هذه رواية ميدانية محدودة ينبغي نسبتها إلى صاحبها؛ فهي لا تعني توقف جميع العمليات، ولا تثبيت بمفردها احتمال السيطرة على كامل المنطقة الساحلية أو انتهاء قدرة الحوثيين على القتال فيها. وفي تغطيتها يوم الأربعاء، قالت رويترز إن إعلان الوصول إلى المخا يوم الاثنين كان مبكراً، وفق مسؤولين عسكريين ميدانيين ومحللين. وهذه ملاحظة جوهرية في تقييم الخطاب الذي صاحب العملية. فالفرق بين الاقتراب من مدينة والوصول إليها والسيطرة عليها ليس تفصيلاً لغوياً. لكل وضع متطلبات ونتائج مختلفة، وقد يؤدي تجاوز هذه الفروقات إلى بناء توقعات سياسية وإعلامية لا تسندها الوقائع، ثم إلى تراجع الثقة حين يتبين أن المعركة لم تصل إلى المرحلة المعلنة.

تحتاج السعودية، بصفتها الداعم الرئيسي للحملة، إلى التعامل مع هذه الفجوة باعتبارها مشكلة في إدارة الحرب، لا مجرد مبالغة إعلامية يمكن تجاوزها. فإعلان أهداف واسعة ثم تقديم مكاسب محدودة على أنها تحول حاسم يرفع سقف التوقعات، ويجعل أي توقف يبدو انتكاسة أكبر مما هو عليه. وفي المقابل، لا يجوز استخدام الألغام والتضاريس ذريعة عامة تعفي القيادة من تفسير استعداداتها. هذه عقبات متوقعة في الساحل، وكان يفترض أن تدخل في

حساب الموارد والوقت ومراحل التنفيذ. تفرض جغرافية ذوباب والمناطق المرتفعة شرق الساحل شروطها على الحركة. فالسيطرة على السهل الساحلي لا تكفي إذا بقيت المرتفعات المطلة عليه مصدر تهديد، كما أن استعادة طريق لا تضمن استمرار استخدامه إذا ظلت مدخله معرضة للنيران. ولهذا تتوقف قيمة المكاسب على تأمين عمقها، لا على ظهورها في خريطة ملونة. وتبدو معركة تثبيت المواقع، وإزالة الألغام، وتنظيم الإمداد والإخلاء الطبي، أقل حضوراً في العناوين، لكنها قد تحدد مصير العملية أكثر من الاندفاع الأول.

يظهر اسم قوات العماقة في الأخبار عن قيادة الهجوم الساحلي وعمليات التمشيط. وهذا يعيد طرح موقع القوات الجنوبية في حملة تقدم بأهداف وطنية وإقليمية واسعة. فالمشاركة العسكرية تحمل كلفة بشرية ومادية، وتحتاج إلى وضوح بشأن القيادة والغاية والحقوق السياسية للمجتمع الذي يقدم المقاتلين. ولا تستطيع الدعوة إلى توحيد الصف تأجيل هذه الأسئلة إلى ما بعد المعركة، لأن طريقة توزيع الأعباء والمكاسب جزء من شروط استمرار التحالف، وليست قضية منفصلة عن أدائه.

تواجه الرياض هنا مشكلة سياسية تتجاوز توافر القوات. فالتحالف القادر على القتال لا يبني التمويل والتسليح وحدهما، بل بعلاقة تنتج للشركاء معرفة ما الذي يقاوتون من أجله، وما الذي سيترتب على نجاحهم. وإذا عولمت القوى المحلية باعتبارها أدوات لتنفيذ هدف سعودي، دون ضمانات واضحة بشأن مصالحها وأمن مناطقها، فإن الانضباط المؤقت لا يتحول بالضرورة إلى شراكة مستقرة. وتصبح كل جولة جديدة فرصة لعودة الخلافات التي جرى تأجيلها باسم أولوية الحرب.

يضيف قصف عدن سبباً مباشراً لهذه المخاوف. فالقوات التي تتحرك بعيداً عن مناطقها تحتاج إلى الأطمئنان إلى أن أسرها ومرافق مدنها لا تترك مكتشوفة. ومن الصعب مطالبة المجتمع بتقبل كلفة التقدم على الساحل بينما يشاهد مطاره يتعرض للاستهداف، ثم يسمع تفسيراً يقتصر على إدانة الحوثيين. المسؤولية المباشرة عن إطلاق الصواريخ لا تلغي مسؤولية من يدير الحملة عن الاستعداد للرد المتوقع، وحماية المناطق التي تستخدم لإسنادها، وتقديم تفسير علني لمستوى الحماية المتاح.

على الجبهات الداخلية، أورد «يمن مونيتور» خريطة للقتال تمتد من ريف تعز وباب المندب إلى مأرب والجوف وحرض وميدي. تعكس هذه الصورة تعدد مناطق الاشتباك، لكنها لا تعني أن جميع المحاور تعمل بإيقاع واحد تحت مستوى متساو من التنسيق. وقد يساعد الضغط المتزامن في تشتيت قوات الحوثيين، لكنه يفرض في المقابل عبئاً على القيادة والإمداد. لذلك لا يمكن تحويل عدد الجبهات المفتوحة إلى دليل تلقائي على قوة الحملة أو اقتراب نهايتها. وفي تعز، استمر سقوط المدنيين وسط المواجهات. نقل «المصدر أونلاين» يوم الأربعاء إصابة خمسة أشخاص بقصف حوثي على أحد الأحياء السكنية، واستقبالهم في مستشفى الثورة. ويضاف هذا الخبر إلى وقائع سابقة تناولها التقرير الأول عن ضحايا في مناطق مختلفة من المحافظة. لا ينبغي جمع هذه الحصائل دون سجل زمني واضح، لكن تكرر الأخبار يبين أن القتال يضغط على السكان والخدمات الصحية، وأن قدرة المؤسسات على استقبال المصابين تصبح جزءاً من قدرة المجتمع على تحمل استمرار الحرب.

تزداد خطورة الوضع حين تتداخل

طرق الإمداد العسكري مع الطرق التي يعتمد عليها المدنيون. فتعطيل الحركة بين التجمعات السكانية يرفع أسعار النقل ويؤخر وصول السلع، ويجعل الوصول إلى المستشفى قراراً محفوفاً بالمخاطر. ولا تظهر هذه النتائج دائماً في التقارير اليومية، التي تركز على السيطرة والخسائر القتالية. غير أنها تتراكم بسرعة، ويمكن أن تضعف البيئة الاجتماعية المحيطة بالقوات حتى عندما تحتفظ الأخيرة بمواقعها، لأن السكان يقيسون الأمن بقدرتهم على مواصلة الحياة.

في السعودية، أعلن التحالف الأربعاء اعتراض صاروخ باليستي شمال الرياض وآخر باتجاه خميس مشيط، وفق ما نقلته المصادر المحلية عن المتحدث تركي المالكي. وفي المقابل، أعلن الحوثيون استهداف مطارات ومواقع سعودية بصواريخ ومسيّرات. ينبغي إبقاء إعلان الاستهداف منفصلاً عن إثبات الإصابة أو الأضرار. لكن استمرار الإطلاق نفسه يوضح أن بدء الحملة البرية لم يوقف فوراً قدرة الجماعة على الرد، وأن السعودية تواجه معركة اعتراض وحماية بالتوازي مع دعم العمليات داخل اليمن.

تكشف مقارنة هذه الأخبار بقصف عدن اختلافاً في المعلومات المنشورة عن الحماية. ففي السعودية توجد بيانات محددة عن اعتراض صواريخ، بينما تتحدث بيانات عدن عن وصول الصواريخ وإجراءات الإخلاء. لا تكفي المقارنة لإحصاء قدرات البلدين، لكنها تفرض سؤالاً عن ترتيب الأولويات: كيف تُحمى المدن والمنشآت التي ترتبط مباشرة بالحملة؟ وما مقدار الدعم المخصص لذلك؟ لا تتعلق القضية بالمساواة في الإمكانيات، بل بوجود خطة تناسب المخاطر، وتمنع تحويل الجنوب إلى مجال يتحمل نتائج التصعيد دون حماية كافية.

اقتصادياً، لا تعني الهجمات أن تدفق النفط توقف أو أن السوق فقد جميع البدائل. فقد نقلت رويترز الأربعاء عن وزير الطاقة السعودي ارتفاع تدفقات خط الشرق والغرب إلى ٥,٨ مليون برميل يومياً، وأوردت بقاء خام برنت فوق مئة دولار للبرميل مع موازنة المستثمرين بين تحسن الإمدادات ومخاطر التعتل. تقدم هذه البيانات صورة مركبة: قدرة على استعادة التدفق، يقابلها استمرار القلق بشأن استدامته. ومن الخطأ اختزال الوضع في انهيار كامل أو عودة مكتملة إلى الاستقرار.

يزيد الاعتماد على منافذ البحر الأحمر أهمية أمن الساحل والموانئ وطرق الوصول إليها. فاستعادة ضخ النفط عبر خط بري لا تنهي المشكلة إذا بقي التحميل والإبحار عرضة للتهديد. وتحتاج سلسلة التصدير إلى انتظام في مراحلها المختلفة، من المنشأة إلى الناقلة ثم الممر البحري. وفي هذا السياق، يصبح باب المندب جزءاً من حساب الاقتصاد السعودي، ويصبح استمرار قدرة الحوثيين على تهديد السفن ورقة ضغط تتجاوز المكاسب المحلية التي حققتها الجماعة على الأرض.

لكن وصف هذه الورقة يحتاج إلى دقة. فوجود الحوثيين في مواقع قريبة من المضيق، والقدرة على مراقبة الحركة أو إطلاق مقذوفات، لا يساويان إدارة جميع السفن العابرة أو إغلاق الممر بصورة كاملة. وقد يستمر العبور مع ارتفاع الخطر، وقد تغير بعض الشركات مساراتها بينما تواصل أخرى العمل. ولذلك يجب تقييم سلامة الملاحة من خلال بيانات الحركة والتنبيهات وقرارات التشغيل، إلى جانب نتائج المعارك. فالسيطرة البرية عنصر مؤثر، لكنها ليست المؤشر الوحيد. وبالمثل، فإن استعادة مناطق قرب

باب المندب لا تعني وحدها انتهاء التهديد البحري. قد تنخفض قدرة الجماعة على الرصد أو المناورة في موقع معين، بينما تبقى لديها وسائل إطلاق من مواقع أخرى. والمطلوب من الحملة، إذا كانت تستهدف تأمين الممر، هو أثر قابل للقياس في مستوى المخاطر، لا مجرد إعلان الوصول إلى الساحل. هذا يضع القيادة أمام ضرورة ربط المكاسب العسكرية بخطة حماية مستمرة، تستطيع شركات النقل والطواقم أن تستند إليها في قراراتها.

لا يثبت الرصد الحالي وقوع هجوم جديد على سفينة داخل خليج عدن خلال الساعات الأخيرة، ولذلك لا يصح تقديم قصف المطار باعتباره حادثاً بحرياً. إلا أن عدن تجمع وظائف جوية وبحرية ولوجستية تجعل استقرارها مؤثراً في البيئة المحيطة بالملاحة. فاضطراب حركة السفر والإمداد يزيد تعقيد إدارة المنطقة، ويكشف أن أمن الممرات لا يمكن فصله تماماً عن أمن المدن التي تخدمها. وهنا تتسع مسؤولية الحملة من الجبهة الساحلية إلى مرافق خلفية تحتاج إلى حماية وتنظيم.

يبقى الموقف الأمريكي عاملاً أساسياً في حدود هذه المسؤولية. فقد أظهرت التقارير السابقة تحفظاً على المشاركة القتالية المباشرة، مع استمرار الدعم في مجالات أخرى. ولا يقدم الرصد الجديد أساساً كافياً لإعلان تحول واشنطن إلى شريك مباشر في الضربات. لذلك يتعين على السعودية بناء خطتها على الموارد والالتزامات المعلنة، لا على افتراض أن الولايات المتحدة ستتدخل تلقائياً إذا تعثرت العمليات أو ازدادت الهجمات. فالاعتماد على احتمال غير محسوم يترك فجوة في حساب الكلفة.

قد تتشاور واشنطن والرياض الرغبة في خفض الخطر على الملاحة، لكن ذلك لا يضمن تطابق أهدافهما داخل اليمن. يمكن أن تركز الولايات المتحدة على استمرار المرور ومنع اتساع المواجهة، بينما ترى السعودية أن تحسين وضعها الميداني ضروري لخفض التهديدات. وتختلف القوى المحلية بدورها في تصور النتيجة السياسية. هذه الفروقات ليست تفصيلاً يمكن محوه بالشعارات؛ إنها تحدد مدى استعداد كل طرف لتحمل حرب طويلة، ونوعية الترتيبات التي قد يقبلها عندما تبدأ كلفتها بالارتفاع.

تسعى الجماعة الحوثية، من خلال ضرب المطارات والمنشآت والإمدادات، إلى نقل الضغط بعيداً عن المواقع التي تتعرض للهجوم. وهذا تفسير لاتجاه العمليات المعلنة، لا إثبات لنجاح جميع أهدافها. فإجبار الخصم على توزيع موارده بين الجبهة والدفاع عن منشآته يمكن أن يبطئ الحملة أو يزيد كلفتها، لكنه قد يدفعه أيضاً إلى تصعيد أكبر. لذلك لا تعطي القدرة على إطلاق الصواريخ جواباً نهائياً عن نتيجة الحرب، وإن كانت تمنع تصويرها بوصفها تقدماً برياً لا يواجه رداً.

وفي المقابل، لا تستطيع السعودية معالجة هذا التحدي بالغارات وحدها. تحتاج الحملة إلى معلومات دقيقة عن مصادر التهديد، وقدرات دفاعية، وقوات أرضية قادرة على الاحتفاظ بالمواقع، وشراكة سياسية تمنع تفكك الإسناد المحلي. وإذا ضعفت أحد هذه العناصر، قد تستمر العمليات دون تحقيق الهدف المعلن. وهذا هو موضع النقد الأهم لإدارة الملف: الفجوة بين حجم التدخل وطول مدته، وبين القدرة على إنتاج ترتيبات أمنية وسياسية مستقرة، تحمي السكان وتقلل الحاجة إلى جولات جديدة. الحكومة اليمنية مطالبة بدورها بتقديم معلومات تتجاوز بيانات الإدانة والتأكيد على استمرار العمل. وأوردت

الجزيرة اجتماعاً لرئيس الوزراء في عدن مع وزراء لبحث تطورات العملية والهجوم على المطار. لكن الجمهور يحتاج إلى نتائج عملية: وضع الرحلات، وحجم الأضرار، وإجراءات الحماية، وخطط التعامل مع تكرار الهجمات. فوجود السلطة في موقع الأزمة يحمل مسؤولية مباشرة عن إدارة الخدمات والإفصاح، ولا يعفيها الاعتماد العسكري على السعودية من تقديم إجابات تخص حياة المواطنين. وتحتاج هذه الإجابات إلى وضوح في الحدود بين الأمن والمعلومات العامة. حماية التفاصيل العملياتية لا تستوجب حجب وضع المرافق المدنية أو منع السؤال عن تجهيزاتها. كما أن مكافحة الشائعات لا تتحقق بتكرار الرواية الرسمية وحدها، بل بنشر معلومات يمكن فحصها وتصحيحها. وفي حادث قريب من كارثة جوية، يصبح الإعلان الدقيق عن الإجراءات والنتائج وسيلة لخفض الخوف، بينما يترك الغموض مساحة لروايات متضاربة قد تزيد الارتباك لدى المسافرين والسكان.

لم تنتج في هذا التحديث مواد حديثة من وكالة أنباء حصر موت يمكن التحقق من تواريخها ونصوصها، ولذلك لم نُسب إليها أخبار استناداً إلى نتائج قديمة. يستند الرصد المحلي إلى مواد متاحة من عدن الغد والمصدر أونلاين ويمن مونيتور، مع مقارنة الروايات الحوثية والتغطية الدولية. وهذه الحدود مهمة لفهم نطاق التقرير؛ فهو يقدم قراءة للتطورات العسكرية والأمنية والاقتصادية البارزة، ولا يدعي الإحاطة بجميع أخبار المحافظات أو جميع ما نشرته المنصات خلال اليوم.

أما المؤشرات التي ستحدد اتجاه المرحلة المقبلة، فتبدأ بقدرة القوات على تثبيت ما أعلنته من سيطرة، واستئناف التقدم بعد معالجة الألغام، وحماية طرق الإمداد. ويأتي معها خفض قدرة الحوثيين على استهداف عدن والمنشآت السعودية، وانتظام الرحلات والتصدير والملاحة. إذا بقيت هذه المؤشرات ضعيفة، فلن تعوضها كثافة البيانات العسكرية. وإذا تحسنت، سيكون ذلك أساساً أكثر جدية لتقييم العملية من العناوين التي تعلن انتصاراً واسعاً قبل استكمال شروطه على الأرض.

لا تمنح حصيلة الأيام الأولى الرياض فرصة لتقديم «فجر اليمن» بوصفها نهاية للأزمة. فهي تظهر مكاسب معلنة وتوقفاً في مسار التقدم، وقدرة حوثية مستمرة على نقل التهديد إلى الخلف، ومرافق مدنية تبحث عن الحماية. ويستدعي ذلك مراجعة لما تستطيع الحملة تحقيقه فعلاً، وكيف يرتبط هدفها العسكري بترتيب سياسي يحمي الشركاء المحليين. فاستعادة موقع دون معالجة العلاقة مع المجتمع الذي يسنده قد تؤجل المشكلة، لكنها لا تقدم حلاً قابلاً للاستمرار.

يقف قصف عدن في نهاية هذه الصورة بوصفه اختباراً لصداقية وعود الحماية. فقد تحولت المدينة، في ليلة واحدة، من قاعدة لإسناد العمليات إلى مكان تُخلى فيه صالات السفر وتُحوّل عنه رحلة مدنية خشية الصواريخ. المسؤولية عن إطلاقها تقع على الحوثيين، والمسؤولية عن تقليل فرص وصولها تقع على الجهات التي تدير الحرب وتملك قرار الإسناد والحماية. وما لم تجب السعودية والسلطة اليمنية عن هذا الجانب، سيظل الجنوب يدفع كلفة حملة تتجاوز جبهاته، بينما ينتظر ضمانات لأمنه لم تتحول بعد إلى واقع يطمئن إليه السكان.

المقاييس والسلطة في تجارة عدن والمخا..

قراءة تاريخية مقارنة في ضوء دراسة

تكشف معلومات خاصة حصلت عليها «مجلة بریم» عن مخطط يقوده مستثمر يمني يمتلك مصرفاً إقليمياً في عدن لتحويل محمية الحسوة إلى مدينة سكنية مغلقة، فيما تواصل سلطة عدن وصندوق النظافة ووزارة الثقافة والسياحة تجاهل الحرائق والتعديات التي تلتهم آخر رئة بيئية في العاصمة.



السوق في زمنه وغموضه لقارئ الوثيقة بعد عقود أو قرون.

كذلك لا يثبت تعدد الوحدات عجز السوق عن العمل. يمكن للمتعاملين استخدام أكثر من نظام متى امتلكوا قواعد للتحويل وافتقوا على الوحدة المعتمدة في الصفقة. وما يحتاج إلى البحث هو كلفة هذه المعرفة، ومدى إتاحتها، والجهة التي يرجع إليها عند الخلاف. بهذا المعنى يصبح التعدد مدخلاً لدراسة التنظيم التجاري والسخيرة، مع بقاء الحكم على كفاءة الممارسة مشروطاً بأدلة أوسع من مجرد وجود أسماء مختلفة.

الوزن والثمن والخبرة التجارية تبدأ قراءة السعر التاريخي بتحديد ما يدفع المشتري مقابل. فالوزن الإجمالي قد يشمل العبوة، بينما يستبعدا الوزن الصافي؛ وعدد الطرود قد يعبر عن ترتيب الشحن دون بيان محتواها. وفي أي بحث عن البن أو الحبوب أو غيرها، ينبغي فحص ما إذا كانت الوثيقة تشرح شروط الوزن. وحين تغيب هذه المعلومات، يجب إبقاء المقارنة محدودة، بدلاً من ملء الفراغ بتقدير يبدو دقيقاً لكونه مكتوباً بالأرقام.

يتداخل ذلك مع اختلاف جودة السلعة وشروط البيع. فمقارنة سعرين تسعراً، إلى جانب توحيد الوزن، معرفة الصنف وطريقة الدفع وما إذا كان الثمن يشمل النقل أو التأمين أو الرسوم. وقد يكون اختلاف السعر نتيجة اختلاف هذه الشروط. وهذه قاعدة منهجية للمقارنة، لا وصفاً لإجراء واحد ثبت تطبيقه في كل الأسواق المذكورة. فالصادر المستخدمة تتيح طرح الأسئلة، لكنها لا تجيب عنها جميعاً لكل شحنة.

وتمنح معرفة الوحدات أصحابها وظيفة اقتصادية محتملة. فالشخص القادر على تفسير حساب صادر في سوق آخر يستطيع مساعدة المتعاملين في مقارنة العروض ومراجعة المطالبات. ويتيح ذلك التفكير في دور الكاتب والوسيط والمترجم التجاري، شريطة البحث عن شواهد مباشرة على أعمالهم. ولا تكفي فروق الأوزان لإثبات أنهم احتكروا المعرفة أو استغلوها؛ إنها تحدّد مجالاً يمكن أن تنشأ فيه تفاوتات بين الأطراف بحسب الخبرة وإمكان الوصول إلى المعلومات. وتزداد الحاجة إلى هذا التمييز عند

الشركة. [4] تكشف هذه العناصر اجتماع الشراء والائتمان والحبابة داخل علاقة تجارية واحدة. وتبقى الرسالة تعبيراً عن منظور الشركة، لذلك لا تعد مقاومتها للرسم دليلاً كافياً على عدم مشروعيتها من وجهة نظر السلطة المحلية.

عدن وتعايش وحدات القياس تقدم وثائق عدن صورة لاحقة زمنياً عن تعدد الوحدات. ففي دليل «ملاحظات ميدانية عن عدن» الصادر سنة 1917، يرد قسم للأوزان والمقاييس، يذكر الرطل والفرسلة وغيرها، ويميز بين ما يستخدم وزناً وما يستخدم أيضاً لقياس الحبوب. كما يسجل مقاييس مرتبطة بمناطق من الداخل. [5] وهذه مادة ينبغي قراءتها ضمن نطاق الدليل العسكري والجغرافي، مع الحذر من تحويل ملاحظاته عن مناطق متسدة إلى نظام موحد خاص بمدينة عدن.

ويقدم تقرير وزارة التجارة الأمريكية عن الدائرة القنصلية لعدن، الصادر في أبريل 1946، مثالاً عددياً واضحاً. فهو يذكر شيوع المقاييس الإمبراطورية وبعض الأوزان الهندية، واستخدام «التولة» في وزن الرسائل الداخلية و«الأونصة» للرسائل الخارجية. ويحدد من بومباي بوزن 82.28 رطلاً، بينما يذكر مناً محلياً يزن 28 رطلاً فقط. [6] وتخص هذه القيم التقرير وتاريخه، ولا تصلح وحدها لتفسير كل استعمال سابق لكلمة «المن».

يقارب الفرق بين القيمتين ثلاثة أضعاف. ولذلك يمكن أن يؤدي نقل سعر «المن» من جدول إلى آخر، دون تحديد نوعه، إلى نتيجة مضللة عن رخص السلعة أو غلائها. وك توضيح حسابي، فإن صفقة افتراضية من عشرة أمانات تمثل 280 رطلاً إذا استخدمت الوحدة المحلية المذكورة، وتمثل 822.8 رطلاً إذا استخدمت وحدة بومباي. هذا مثال يشرح أثر الاختلاف، ولا يصف صفقة تاريخية موثقة أو واقعة غش. ويدعو المثال إلى إعادة النظر في معنى اسم الوحدة داخل السجل. فذكر «المن» وحده أقل فائدة من ذكره مع مكان استعماله وقيّمته وعلاقته بالوحدات الأصغر. وقد يعرف المتعامل المحلي هذه التفاصيل دون شرحها في كل فاتورة، بينما يحتاج الباحث اللاحق إلى إعادة بنائها. تنشأ هنا فجوة بين وضوح المصطلح لأهل

والعملات في المخا وبيت الفقيه. ومن بينها بيان للمقاييس والعملات المستخدمة في السوقين، وسجل مؤرخ في 12 يوليو 1724 عن الأوزان والعملات والمقاييس في المخا، وحساب لمتوسط أوزان جمرك بيت الفقيه مؤرخ في يناير 1723. يستند الاستشهاد هنا إلى العناوين والبيانات الأرشيفية، ولا يفترض قراءة جميع القيم العددية الواردة في المخطوطات. [2]

تفيد هذه العناوين في تحديد مشكلة كان على الموظف التجاري التعامل معها. فجمع الوزن والمقياس والعملة في بيان واحد يوحي بالحاجة إلى ربط كمية البضاعة بمبلغ الدفع. وتسمية السوق في عنوان السجل تعني أن المعرفة المطلوبة مرتبطة بمكان محدد. أما الإشارة إلى أوزان الجمرك فتفتح سؤالاً عن المرجع الذي كانت الحسابات تعتمد عليه: وزن السوق، أم وزن المؤسسة التي تستوفي الرسم، أم العلاقة بينهما؟

لا يكفي عنوان حساب المتوسط لإثبات وجود تلاعب أو نزاع بين التجار والجمرك. فالسبب قد يتعلق بالمقارنة أو التدقيق أو توثيق فروق بين أدوات القياس. ولهذا تظل قراءة المخطوط نفسه ضرورية للحكم على تفاصيل الواقعة. غير أن وجود وثيقة مخصصة لهذه المسألة يتيح استنتاجاً أضيق: كانت الأوزان موضوعاً يستحق التسجيل والحساب داخل العمل التجاري، ولم تكن معرفتها أمراً مفروغاً منه لدى جميع الأطراف.

وتوضح وثيقة أخرى من المجموعة جانباً من ربط البضاعة بالحساب البحري. فهي تسجل التكلفة الأولية للبن وغيره والحمولة المتصلة بسفينتي دونيغال ولبينهايم، وتعود إلى نحو أغسطس 1710. يتيح وصف الوثيقة النظر إلى الشحنة بوصفها موضوعاً لحساب الكلفة والنقل معاً، دون استخراج متوسطات سريعة من بيانات لم تراجع تفصيلاً. [3] ومن الناحية التحليلية، ينبغي الفصل بين كمية السلعة التي اشترت والحيز الذي شغلته والنفقة المدفوعة لنقلها.

أما الرسالة العامة من المخا إلى مديري الشركة، التي تعود إلى عشرينيات القرن الثامن عشر، فيذكر وصفها الأرضيقي أسعار البن في بيت الفقيه، ومشتريات وديونا، ومحاولة لفرض رسم قاومها موظفو

بالمخا، وبعض الوثائق المفردة من المجموعة نفسها، ودليل بريطاني عن عدن ومحيطها، وتقرير إداري عن عدن في الثلاثينيات، وتقرير تجاري أمريكي صدر سنة 1946. وهذه مواد متفاوتة في غاياتها ودقتها؛ فلا تعامل باعتبارها سلسلة إحصائية واحدة، ولا يستخرج منها جدول موحد للأوزان يمتد عبر القرون.

ما الذي تتيحه المقارنة مع سبليت نشرت ماريّا زانينوفيتش رومورا سنة 2010 دراسة بعنوان «المقاييس القديمة في سبليت من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر». تجمع الدراسة بين الوثائق المكتوبة وشواهد متصلة بالعمران، وتبحث وحدات الطول والمساحة وتغيراتها في مدينة انتقلت بين أطر سياسية وإدارية مختلفة. وتمنح هذه المقاربة المقاييس موقعاً داخل التاريخ الاجتماعي للمدينة، إذ تربطها بالبيع والبناء وتحديد الممتلكات، وبالحاجة العملية إلى تفسير العقود القديمة. [1]

تظهر قيمة الدراسة في تتبعها العلاقة بين الوحدات المحلية والوحدات التي حملتها السلطة البندقية، ثم التحولات اللاحقة في العهد النمساوي. فقد دخلت سبليت تحت الحكم البندقي سنة 1420، لكن هذا التحول لم يجعل جميع المعاملات تجري فوراً وفق نظام واحد. وتتابع الباحثة استمرار وحدات محلية وتغير بعض قيمها، وصولاً إلى إدخال المقاييس النمساوية سنة 1856. ويكشف هذا المسار أن تاريخ الوحدة يحتاج إلى قراءة مستقلة عن التاريخ السياسي العام. [1]

تساعد هذه النتيجة على صياغة سؤال يمكن اختباره في موانئ أخرى: كيف تتغير الممارسة التجارية عندما تتغير السلطة؟ قد يصدر أمر باعتماد وحدة جديدة، لكن إنفاذه يحتاج إلى أدوات قياس متاحة، وحسابات يمكن مراجعتها، ومعرفة يتشاركها المتعاملون. وقد يحتفظ عقد قديم بوحدة تعود إلى نظام سابق، فيصبح تفسيره ضرورياً لتسوية حق قائم. ولهذا ينبغي البحث عن تاريخ التطبيق الفعلي، إلى جانب تاريخ القرار الإداري.

وتبرز دراسة سبليت مسألة أخرى تتصل بتكوين وحدات المساحة من وحدات الطول. فالقدم أو الذراع لا يقتصر استعماله على قياس قطعة قماش؛ يمكن أن يدخل في تحديد أبعاد الأرض، ثم في حساب مساحتها. وعند تحويل القياسات القديمة إلى المتر، قد ينتقل الخطأ من تقدير الطول إلى تقدير مساحة الملكية. ويكتسب ضبط القيمة هنا أثراً يتجاوز الشرح اللغوي، لأنه يغير فهم الحدود والحقوق المثبتة في الوثيقة. [1]

مع ذلك، لا تسمح حالة سبليت بإسقاط قيم وحداتها على عدن أو المخا، ولا بإثبات اتصال مباشر بين أنظمتها وأنظمة جنوب الجزيرة العربية. ما يمكن نقله هو طريقة طرح السؤال: تحديد الوحدة في سياقها، ومقارنة النصوص التي استخدمتها، وتتبع علاقتها بالمؤسسات والممارسات. ومن هذا المنطلق تصبح الدراسة ركيزة منهجية للورقة، فيما تستمد المناقشة المحلية شواهداها من الوثائق الخاصة بالمنطقة.

المخا وبيت الفقيه في السجل التجاري تتضمن مجموعة «رسائل وحسابات من المخا» المحفوظة ضمن سجلات مكتبة بريطانية وثائق يهرسها الأرشيف تحت عناوين تتعلق بالأوزان والمقاييس

ملخص

تبحث هذه الورقة في علاقة المقاييس بتنظيم التجارة وتوزيع السلطة داخل الموانئ، من خلال شواهد تتصل بعدن والمخا وبيت الفقيه، مع الاستعانة بدراسة المقاييس القديمة في مدينة سبليت على الساحل الدلماسي. وتنتقل من أن تحديد كمية السلعة جزء من تحديد قيمتها، وأن اختلاف الوحدات بين الأسواق يؤثر في قراءة الأسعار والحسابات والرسوم. تعتمد الورقة قراءة تاريخية مقارنة لوثائق تجارية وإدارية منشورة، وتفصل بين المعلومات التي تصرح بها المصادر والاستنتاجات المستخلصة منها. وتخلص إلى أن تعدد المقاييس يمكن أن يستمر داخل شبكات تجارية واسعة، وأن توحيدها يحتاج إلى مرجعية مؤسسية وإجراءات تحقق، فضلاً عن اعتماد وحدة مشتركة. كما تؤكد ضرورة التعامل النقدي مع الوثائق الأجنبية، واستكمالها بالمصادر المحلية قبل تعميم نتائجها على تاريخ المنطقة. الكلمات المفتاحية: عدن، المخا، بيت الفقيه، سبليت، المقاييس، التجارة البحرية، السلطة.

الميناء بوصفه مكاناً للحساب تصل السفينة إلى الميناء محملة ببضاعة يمكن رؤيتها وعدّ طرودها، لكن تحويل هذه البضاعة إلى قيمة مالية يتطلب معرفة أكثر تفصيلاً. ينبغي تحديد ما يحتويه الطرد، وكيف توزن محتوياته، وأي وحدة يستخدمها البائع والمشتري، وما يدخل في حساب الكمية وما يستبعد منها. عند هذه النقطة يبدأ جانب من تاريخ التجارة قلما يحظى بما تحظى به السفن والطرق البحرية من اهتمام: تاريخ المقاييس التي تجعل الصفقة قابلة للحساب.

فيما إذا ورد في سجل تجاري سعر قنطار من البن، بقي الرقم ناقص الدلالة حتى نعرف القنطار المقصود. وقد تتفق وثيقتان في اسم الوحدة، بينما تختلفان في الكمية التي يمثلها الاسم. كذلك لا يكفي أن نعرف عدد الأكياس المشحونة لاستنتاج الوزن، ولا أن نقرأ قيمة البضاعة لنحكم على ارتفاع سعرها. تتوقف المقارنة على العلاقة بين الاسم والكمية ومكان التعامل وتاريخه، وعلى شروط القياس التي اعتبرها الأطراف ملزمة.

تتناول هذه الورقة تلك العلاقة من خلال عدن والمخا، وتستحضر بيت الفقيه بوصفها سوقاً داخلياً تظهر في الوثائق المتصلة بتجارة المخا. وتستعين بحالة سبليت لتوسيع السؤال عن استمرار المقاييس المحلية تحت سلطات متعاقبة. أما البحر الأحمر وخليج عدن فيشكلان الإطار الجغرافي للمناقشة، من دون ادعاء تقديم مسح شامل لموانئهما. وتتباعد الشواهد زمنياً، لذلك تستخدم المقارنة لفهم مسائل مشتركة، مع الحفاظ على خصوصية كل حالة.

وتتقترح الورقة أن موضع القوة في المعاملة قد يرتبط بالقدرة على تعيين المرجع الذي تقاس به السلعة وتفسير نتيجته. وتظل هذه فرضية تحتاج إلى اختبار في سجلات النزاع والتسوية. فوجود وحدة رسمية لا يكشف وحده من امتلاك سلطة تطبيقها، كما أن استمرار وحدة محلية لا يثبت استقلال السوق. ويتحدد الحكم من خلال ما تبينه الوثائق عن إجراءات التعامل وأطرافه.

يعتمد البحث على دراسة ماريّا زانينوفيتش رومورا عن سبليت، وفهرسة سجلات شركة الهند الشرقية المرتبطة

سلة المقاييس القديمة في سبليت

حنين العولقي

باحثة مقيمة لدى
مؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات



استخدام سجلات الشركات الأجنبية. فقد يسجل الموظف سعراً أو وزناً يخدم أغراض الحساب الداخلي للشركة، بينما تكون الصفة الأصلية قد جرت وفق ترتيب مختلف. لذلك يفيد البحث عن نسختين للعملية نفسها: مستند الشراء، ثم قيدها في الدفتر. وعند توفرهما يمكن تتبع التحويلات والاستقطاعات. أما إذا بقي أحدهما وحده، فالأقرب بيان ما يمثله الرقم، وتجنب اعتباره وصفاً كاملاً للممارسة المحلية.

ويمكن تحويل هذه الأسئلة إلى برنامج بحث قابل للتنفيذ. يبدأ بتجميع معاملات مؤرخة لسلعة واحدة في سوق محددة، ثم تسجيل اسم الوحدة وقيمتها المعروفة والعملة وشروط التسليم. بعد ذلك تقارن المعاملات المتقاربة زمنياً، مع فصل الأرقام المحققة عن التقديرات. وتسمح هذه الطريقة بقياس أثر اختلاف الوحدات فعلياً، بدلاً من افتراض أنه يفسر وحده كل تفاوت في الأسعار أو كل خلاف بين المتعاملين.

ويستدعي البحث تمييز الوزن عن الكيل والمساحة والطاقة الاستيعابية للسفينة. فالوزن يحدد كتلة البضاعة، بينما يحدد الكيل حجماً قد تتغير علاقته بالوزن باختلاف المادة وظروفها. أما مساحة الأرض فتتعلق بأبعادها، والحمولة البحرية قد ترد في سياق حسابي يحتاج إلى تفسير خاص. لذلك لا تجمع هذه المقادير في جدول واحد لمجرد ظهور كلمة «مقياس» في وصفها. وتفيد الدراسة المقارنة حين توضح وظيفة كل مقدار قبل محاولة تحويله، وبذلك تمنع تشابهها لغوياً من إنتاج مساواة غريبة صحيحة.

وتبرز أهمية هذا التمييز عند دراسة الحبوب، فإذا كانت الوحدة وعاءً يملأ، فإن تحويله إلى وزن يحتاج إلى معرفة المادة المقيسة وكيفية ملء الوعاء، ولا يكفي معرفة سعته وحدها. ويمكن اختيار المسألة بأدوات محفوظة وتجار موقفة، لكن نتائج التجربة الحديثة تبقى تقريبية بالنسبة إلى معاملة تاريخية مجهولة الشروط. وهذا يفسر ضرورة فصل التحويل المباشر الموثق عن التحويل التقديري، وتجنب عرضهما بالطريقة نفسها داخل الجدول، حتى لا يكتسب التقدير يقيناً لم يمنحه المصدر.

كذلك يحتاج التعامل مع الكسور إلى عناية. فذكر نصف وحدة أو ربعها لا يزال الغموض ما دامت قيمة الوحدة الأصلية غير محسومة. وإذا اختيرت قيمة اعتماداً على وثيقة لاحقة، وجب تفسير سبب صلاحيتها للمعاملة الأقدم. ويستحسن، عند تعارض الشواهد، عرض نطاق محتمل أو إبقاء الكمية بوحدتها الأصلية. فالامتناع عن تحويل غير مأمون يحافظ على إمكان المقارنة لاحقاً، بينما قد يؤدي رقم غير محقق إلى بناء استنتاجات عن الإنتاج أو الربح يصعب تصحيحها بعد تداولها.

سلطة المعيار وحدود الميناء الحر تتصلل المقاييس بالسلطة حين يصبح اعتماد وزن معين أساساً لاستحقاق مالي أو حسم خلاف. فالمؤسسة التي تحدد المرجع وتتحقق من أدوات القياس تشارك في تنظيم العلاقة بين الأطراف. وقد تتوزع هذه الوظائف بين جهات مختلفة، أو تستند بعض المعاملات إلى العرف. لذلك فإن البحث عن سلطة المعيار يقتضي تحديد المؤسسة والإجراء في كل حالة، دون افتراض حضور شكل واحد من الرقابة في جميع الموانئ.

وفيد تقرير إدارة عدن لسنة 1933-1934 في اختبار اختزال سلطة الميناء في

الجمارك. فهو يذكر إعلان عدن ميناءً حراً سنة 1850 وعدم استيفاء رسوم جمركية، لكنه يورد رسوماً انتقائية وضوابط وترخيصاً مرتبطاً بمواد منها الأسلحة والذخيرة والنفط والمتفجرات. [7] ويعني ذلك أن وصف «الميناء الحر» لا يلخص وحده علاقة الإدارة بالتجارة. يثبت التقرير استمرار وظائف رقابية، من دون أن يثبت بذاته نظاماً بعينه لمعايرة الأوزان.

ويمكن، على هذا الأساس، التمييز بين حرية دخول البضائع وشروط التعامل بها داخل السوق، فالغاء رسم حدود لا يحسم قواعد البيع أو توثيق الدين أو تسوية المنازعات. وهذه نتيجة تحليلية تستدعي البحث في لوائح الميناء وسجلات المحاكم والمراسلات التجارية. وتزداد أهمية التمييز حين تستخدم صفة الميناء الحر لتفسير ازدهار التجارة، إذ ينبغي بحث أثرها إلى جانب النقل والائتمان والخدمات والقواعد التي تنظم المعاملات.

ولا يختزل أثر المعيار في حماية الإدارة أو التاجر الكبير. فعندما تكون أداة القياس متاحة للجميع، ويعرف المتعاملون مرقعها، تتحسن إمكانية الاعتراض على كمية مسلمة أو مطالبة مالية. أما إثبات استفادة فئة اجتماعية محددة من إجراء تاريخي، فيحتاج إلى سجل تطبيق أو نزاع يبين ما حدث بالفعل. ومن ثم فإن وظيفة المعيار في العدالة التجارية تمثل سؤالاً للبحث، مع الفصل بين إمكاناتها النظرية وبنائها الموثقة. كيف نقرأ الوثيقة الأجنبية

تجمع المصادر المستخدمة بين موظفي شركة يسجلون حساباتهم، وإدارة استعمارية تصف أوضاع المنطقة، وجهة أمريكية تقدم معلومات اقتصادية. ولكل منها جمهور مقصود وحاجة عملية تحدد ما تسجله وما تهمله. وقد يكون الرقم دقيقاً في مجاله، بينما يكون الوصف العام للسكان أو السوق متأثراً بأحكام الجهة الكاتبة. لذلك ينبغي تقويم المعلومات مفردة، مع معرفة الغرض الذي أدرجت من أجله داخل الوثيقة.

وتتضح المشكلة حين تتحول ملاحظة مرتبطة بمكان محدود إلى حكم على مجتمع كامل. فدلّيل أعد للاستخدام الميداني قد يركز على ما يحتاجه ضابط في التحرك والتأمين، ويهمل تفسير العرف التجاري لدى السكان. كما أن بيان المقاييس الذي أعدته شركة يوضح ما احتاج موظفوها إلى تعلمه، لكنه لا

يستوعب بالضرورة معرفة المتعاملين المحليين. ومن المفيد قراءة هذا النص بوصفه حداً للمصدر، بدلاً من اعتباره نقصاً في السوق نفسه.

ولهذا ينبغي استكمال المادة الأجنبية بدفاتر التجار المحليين وعقود البيع ووثائق المحاكم والمراسلات العربية، متى أمكن الوصول إليها. وقد تساعد أدوات الوزن الباقية في المجموعات والمتاحف، إذا ثبت تاريخها ومكان استعمالها. فاجتماع النص والأداة يتيح اختبار معنى الوحدة وقيمتها. أما الأداة المعزولة عن سياقها أو الرواية الشفوية غير المؤرخة، فتبقى قريبة تحتاج إلى المقارنة، ولا تتحول تلقائياً إلى معيار لتفسير وثائق أقدم.

التوحيد الدولي ومسألة التطبيق وتحتاج المقارنة بين المخا وعدن إلى ضبط زمني يوازي ضبط الوحدات. فوثيقة الشركة من القرن الثامن عشر وتقرير عدن من القرن العشرين يصفان وضعين مختلفين، ولا يشكّلان شاهدين على ممارسة واحدة مستمرة. يتيح وضعهما جنباً إلى جنب ملاحظة تكرر الحاجة إلى تفسير المقاييس عبر السوق، لكنه لا يثبت بقاء قيمة معينة خلال المدة الفاصلة. ولإثبات الاستمرار يلزم العثور على وثائق وبسيطة يمكن تتبع المصطلح وقيمه من خلالها، مع الانتباه إلى تبدل السلع ومجالات استعمال الوحدة.

وعلى المستوى المحلي، يمكن أن يبدأ توسيع البحث بملف صغير من عقود بيع أو دفاتر حسابات تعود إلى تاجر واحد. يفيد ذلك في معرفة ما إذا كان الشخص نفسه يستخدم وحدات مختلفة بحسب السلعة أو الطرف المقابل، وكيف يثبت التحويلات داخل حسابه. ثم تقارن نتائجه بملف آخر من الفترة ذاتها. وهذه خطوة عملية تتيح بناء معرفة تراكمية؛ فهي تقلل احتمال نسبة عرف فردي إلى مدينة كاملة، وتكشف تدريجياً ما يتكرر في الوثائق وما يظل خاصاً بمعاملة محددة.

وتستطيع مجلة ثقافية معينة بتاريخ المنطقة أن تسهم في هذا المسار بنشر نماذج محققة من الوثائق، مع تعريف بمصدرها وتاريخها وشرح مصطلحاتها. ويصبح دور النشر هنا إتاحة مادة قابلة للمراجعة، لا الاكتفاء برواية عامة عن شهرة الميناء. كما يمكن لدعوة أصحاب الوثائق العائلية إلى التعريف بمقتنياتهم أن توسع قاعدة المصادر، بشرط توثيق ما ينشر واحترام حقوق أصحابه. وستظل

كل نتيجة قابلة للتعديل عندما يظهر شاهد أقرب زمنياً أو أوضح دلالة من المادة المتاحة.

يضع تاريخ التوحيد الدولي هذه الأسئلة في إطار أوسع. فقد وقعت اتفاقية المتر في باريس يوم 20 مايو 1875 بمشاركة سبع عشرة دولة، وأنشأت المكتب الدولي للأوزان والمقاييس وهيكل مؤسسياً للتعاون بشأن وحدات القياس. [8] تبرز أهمية هذا الحدث في اقتران الاتفاق على الوحدات بترتيبات تحفظ المرجعية وتنظم العمل المشترك. غير أن تاريخه لا يحدد موعد تطبيق المقاييس المترية في عدن أو اليمن؛ فتلك مسألة تحتاج إلى مصادرها المحلية.

ويتيح هذا المثال فهم التوحيد باعتباره عملية تشمل تعريف الوحدة ونشرها والتحقق من استعمالها. وقد يتعلم التاجر اسم الوحدة الجديدة سريعاً، بينما تتطلب إعادة تنظيم دفاتره أو تفسير العقود القديمة وقتاً إضافياً. وتتوقف سرعة الانتقال على الظروف المحلية والأدوات المتاحة. لذلك يجب تتبع الفرق بين نص التشريع والممارسة، وعدم استنتاج اختفاء الوحدات السابقة فور صدور قرار يعتمد نظاماً آخر.

وتبقى المقاييس القديمة ذات قيمة بحثية بعد انتهاء استخدامها الرسمي. فهي جزء من اللغة التي كتبت بها الحقوق والحسابات، ولا يمكن قراءة تلك الوثائق قراءة دقيقة من دون تفسيرها. ومن المفيد إعداد معجم تاريخي يربط كل وحدة بمكانها وتاريخها ومصدر قيمتها، ويسجل الخلافات بين الشواهد. سيكون هذا العمل أكثر فائدة من جدول يقدم مقابلاً مترياً واحداً لكل اسم، لأنه يحفظ التغير الذي يحتاج الباحث إلى فهمه.

تتيح الشواهد المتاحة قراءة المقاييس بوصفها عنصراً في تنظيم التجارة، وفي العلاقة بين معرفة السوق وسلطة المؤسسة. وتقدم سبليت مثلاً على تغير الوحدات واستمرار بعضها عبر تحولات سياسية، بينما تكشف وثائق المخا أهمية تسجيل المقاييس ضمن الحساب التجاري. أما تقرير عدن سنة 1946 فيوفر دليلاً واضحاً على أن اشتراك وحدتين في الاسم لا يضمن اتفاقاً في الوزن، وهو أمر مؤثر في تفسير الأسعار والكميات.

وتظل النتيجة محكومة بنطاق المصادر: لا تثبت الورقة نظاماً واحداً

للمنطقة، ولا مساراً متصلاً بين جميع الفترات، ولا وقائع تلاعب تستنتج من اختلاف الوحدات وحده. لكنها تحدد مدخلاً مستقلاً لتاريخ عدن والمخا، يقوم على ربط السلعة بوحدتها وحسابها والمرجع الذي يقرأها. ومن شأن توسيع هذا المدخل بالمصادر المحلية أن يجعل تاريخ الميناء أقرب إلى تفاصيل العمل الذي أتاح للتجارة أن تستمر، صفقة بعد صفقة.

الهوامش والمراجع
Marija Zaninović-Rumora, [1] "Stare mjere Splita od 15. do 19. stoljeća", Radovi Zavoda za povijesne znanosti HAZU u Zadru, 52, 2010, pp. 173-188. تعتمد المناقشة على الدراسة المرفقة، ويتيح سجل المجلة التحقق من بيانات النشر والملخص. <https://hrcak.srce.hr/en/63875>

British Library, Letters and [2] Accounts from Mocha, IOR/G/17/1 Account of the: الوثائق المفهرسة: Account of the Weights, Measures and Coins in Use at Mocha and Bealefuckee [Bayt al Calculate :Faḳḥ], Part 1, ff. 132-133 of the Medium of the Bealefuckee Customhouse Weights taken January Account of :23d 1723, Part 2, f. 210 Weights Coins & Measures at Mocha. 12th July 1724, Part 2, ff. 341-342. الاستشهاد بعناوين الفهرس وبياناته، دون نقل جداول المخطوطات. https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_10000001251.0x000216

British Library, "Accto.t of ye [3] Prime Cost of ye Coffee & c by ye Donegall & Bleinheim and tonnage they cost", نحو أغسطس 1710, IOR/G/17/1, ff. 5-6. الوصف الأرشيفي. https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_100188074253.0x00006f British Library, General Letter [4] from Mocha to the Directors of the East India Company, IOR/G/17/1 Part 3, ff. 517-520. الوصف الأرشيفي. يحيل النص إلى عشرينيات القرن الثامن عشر بسبب اختلاف السنة بين حقل التاريخ والوصف في السجل الرقمي. https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_100083570755.0x0000a3

General Staff, India, [5] Field Notes: Aden, 1917, IOR/L/MIL/17/16/7, pp. 24-25. British Library, Qatar Digital Library. https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_100023514026.0x000029 و https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_100023514026.0x00002a

U.S. Department of Com- [6] merce, "Aden Consular District: Summary of Current Economic Information", International Reference Service, vol. 3, no. 18, April 1946, p. 2, "Weights and Measures". Prepared by the Foreign Service of the United States of America. https://www.cs.cmu.edu/~kraut/Family_Photos/pages/Aden/Aden-info.pdf Report on the Administration [7] of Aden for the Year 1933-34, Government of India Press, New Delhi, 1935

قسم الجمارك، Qatar, British Library, Digital Library الورقة 10 ظ. https://www.qdl.qa/en/archive/81055/vd-c_100151780576.0x00001a

Bureau International des Poids [8] et Mesures, "Official texts: The Metre Convention". <https://www.bipm.org/en/official-texts>

تاريخ الاطلاع على المصادر الرقمية: 5 أكتوبر 2026.

خطة سعودية تهدد بتحويل جنوب اليمن إلى قاعدة لحرب مذهبية

تبحث الرياض ودمشق إرسال آلاف المقاتلين السوريين إلى اليمن لمواجهة الحوثيين، في خطوة تكشف أزمة الاستراتيجية السعودية بعد أكثر من عقد من الحرب، وتثير الخطة مخاوف من تمركز المقاتلين في المهرة وحضرموت وشبوة، وتحويل الجنوب إلى ساحة استنزاف مذهبي تعيد إنتاج القاعدة والجماعات المتطرفة.

القوى المحلية وإبقائها محتاجة إلى التمويل والحماية الخارجية.

فالسعودية لا تحتاج إلى احتلال الجنوب بالصورة التقليدية كي تتحكم فيه، يكفي أن تظل قواته منقسمة، ومؤسساته ضعيفة، ومحافظاته موزعة بين معسكرات متعددة، وأن تنشغل القوى الجنوبية في الوقت نفسه بمواجهة الحوثيين واحتواء الجماعات المتطرفة.

وفي مثل هذه البيئة، تتراجع قدرة الجنوب على بناء دولة مستقلة أو فرض مشروع سياسي موحد، بينما تتحول الرياض إلى الجهة التي تمول الأطراف وتوزع السلاح وتحدد مواقع الانتشار وتدير التوازن بين قوى منهكة.

ولا يبدو سيناريو زحف عشرين ألف مقاتل سوري من عدن إلى صنعاء واقعياً، بالنظر إلى تضاريس الشمال والخبرة القتالية للحوثيين ورفض قطاعات جنوبية واسعة الدخول في الحرب. والأرجح أن يبدأ الانتشار، إذا حدث، بصورة محدودة وتدرجية تحت مسميات التدريب والحماية والدعم اللوجستي. وقد تتمركز القوات أولاً داخل قواعد مغلقة أو قرب منشآت حيوية ومطارات، قبل توسيع مهماتها. كما قد يجري الفصل بين وحدات سورية توصف بالنظامية ومقاتلين أو متعاقدين يصلون بصورة فردية، بما يجعل الرقابة عليهم أكثر صعوبة ويمنح الأطراف المعنية مجالاً للإنتكار.

وتتمثل مؤشرات الإنذار المبكر في وصول رحلات عسكرية غير معلنة إلى مطارات الجنوب، وإنشاء معسكرات جديدة في المهرة ووادي حضرموت، وظهور دعاة يتبنون خطاباً مذهبياً، ومنح رواتب أو وثائق لمقاتلين غير يمنيين، ونقل وحدات جنوبية من مهمات مكافحة الإرهاب إلى الجبهات الشمالية.

كما سيكون تصاعد الحملات التي تربط الإباضية بالتشيع وتصور الحدود العمانية جبهة دينية مؤشراً على أن القضية تتجاوز ملاحقة شحانات السلاح إلى بناء بيئة سياسية تبرز عسكرة شرق الجنوب.

ولا يقدم استخدام المقاتلين السوريين حلاً لمشكلة الحوثيين أو لمآزق السعودية في اليمن. فقد يضيف قوة برية مؤقتة، لكنه سيضيف أيضاً طبقة جديدة من الجماعات المسلحة والولاءات الخارجية والصراعات العقائدية إلى بلد يعيش أصلاً واحدة من أكثر الحروب تعقيداً في المنطقة.

وإذا كانت الرياض تبحث عن قوات أجنبية لحماية حدودها ومنشأتها، فيمكنها نشرها داخل أراضيها. أما إدخالها إلى الجنوب فسيجعل عدن وحضرموت والمهرة وشبوة تتحمل تبعات قرار لم تشارك في اتخاذ، وحرب لا ترتبط بمشروعها السياسي. وتشير المعطيات إلى أن الجماعات المتطرفة لن تكون أداة قادرة على إخراج الحوثيين من صنعاء بقدر ما قد تصبح وسيلة لإقامة حرب استنزاف طويلة في الجنوب وحوله. حرب تستنزف الحوثيين والقوى الجنوبية معاً، وتترك السعودية في موقع الطرف الذي يراقب ويدير التمويل والتوازنات من مسافة أمنة.

وبذلك لا يعود السؤال مقتصرأ على احتمال وصول مقاتلين سوريين إلى اليمن، بل يمتد إلى مستقبلهم بعد انتهاء الحاجة إليهم، والجهة التي ستتحمل مسؤولية نزع سلاحهم وإخراجهم، وما إذا كان الجنوب سيجد نفسه مرة أخرى أمام جماعات استعُدمت لمهمة مؤقتة ثم بقيت لعقود.

فالجنوب ليس ممراً عسكرياً إلى صنعاء، ولا قاعدة احتياط للحروب السعودية، ولا أرضاً قابلة لإعادة توطين المقاتلين الخارجين من النزاعات الإقليمية. وأي خطة تتجاهل هذه الحقيقة قد تنتهي بإنتاج تهديد يفاق في مداه الحرب التي استُقدم هؤلاء المقاتلون للمشاركة فيها.



والتفجيرات واستهداف القوى الجنوبية. ويمكن الخطر الأكبر في استخدام الهوية السنية الشافعية السائدة في الجنوب لتعبئة المقاتلين ضد الحوثيين بوصفهم «روافض» و«شيعة». فالجنوب لم يخض تاريخياً صراعاً مذهبياً مع الزيدية، وظلت قضيته مرتبطة باستعادة الدولة والسيادة والقرار السياسي، لا بإقامة مشروع ديني مضاد في صنعاء. لكن إدخال آلاف المقاتلين القادمين من تجربة سورية مشبعة بالخضاب المذهبي قد يغير طبيعة الصراع. فبدلاً من مواجهة الحوثيين باعتبارهم جماعة مسلحة ذات مشروع سياسي توسعي وارتباط إقليمي بإيران، ستتحول المعركة إلى مواجهة بين معسكر سني وآخر زيدي شيعي.

وسوف يستفيد الحوثيون من هذا التحول قبل غريهم. إذ سيقدمون أنفسهم بوصفهم قوة يمنية تواجه غزواً أجنبياً تقوده جماعات متطرفة، ويستخدمون وجود المقاتلين السوريين لتعبئة القبائل والسكان في مناطقهم واستدعاء المخاوف التاريخية من الجماعات التكفيرية.

وبذلك تغذي التعبئة المذهبية الطرفين: كل خطاب يصف الحوثيين بـ«الروافض» يمنح الجماعة مادة إضافية لحشد أنصارها، وكل هجوم حوثي يوسع بدوره دائرة التجنيد السني المضاد. والنتيجة ليست حسم الحرب، بل إطالة عمرها وتحويل المجتمع إلى مخزون دائم للمقاتلين.

وتبدو المصلحة السعودية المباشرة في هذا السيناريو واضحة؛ إبعاد المعركة البرية عن الجنود السعوديين، وتقليل الخسائر البشرية داخل المملكة، واستخدام قوات أجنبية ومحلية لاستنزاف الحوثيين من دون تحمل كلفة الاجتياح المباشر. أما المصلحة الأبعد، فتتصل بجغرافيا الجنوب وموقعه الاستراتيجي. فالمهرة وحضرموت وشبوة تضم مساحات واسعة من النفط والغاز والمعادن، إلى جانب الموانئ والسواحل الممتدة على بحر العرب وخليج عدن، فيما يمثل باب المندب واحداً من أهم ممرات التجارة والطاقة في العالم.

ولا توجد وثيقة معلنة تثبت أن الرياض وضعت خطة مكتوبة لتسوية الجماعات المتطرفة في الجنوب من أجل السيطرة على موارده. إلا أن نتائج السياسة السعودية، إذا مضت في اتجاه استخدام المقاتلين وتوسيع المعسكرات، قد تؤدي عملياً إلى إنهك جميع

مناقشة نتائج الوساطة العُمانية وانتقاد علاقاتها المفتوحة مع صنعاء، لكن التواصل مع الحوثيين واستضافة المفاوضات لا يشكلان بمفردهما، دليلاً على المشاركة في تسليحهم. ويخشى مراقبون من أن تكون الحملة على عُمان مقدمة لتوسيع الوجود العسكري السعودي في المهرة، وإقامة معسكرات جديدة بذريعة إغلاق طرق التهريب، قبل استقبال مقاتلين سوريين أو عرب وأجانب تحت عنوان حماية الحدود ومواجهة النفوذ الإيراني. وسيمنح تحويل المهرة إلى خط مواجهة مذهبي الرياض مبرراً أميناً للبقاء في المحافظة، والتحكم في منافذها وموانئها وطرقها البرية. كما سيضع المجتمع المهري أمام قوى عسكرية وعقائدية غريبة عن تركيبته الاجتماعية، ويهدد علاقاته التاريخية والاقتصادية مع سلطنة عُمان.

وتتجاوز المخاوف محافظة المهرة إلى حضرموت وشبوة، حيث سبق لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب أن استغل انهيار مؤسسات الدولة وتعدد القوى المسلحة لبناء نفوذ واسع. وسيطر التنظيم على المكلا وساحل حضرموت بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، قبل أن تطرده قوات النخبة الحضرمية بدعم وإشراف إماراتيين. وأثبتت تلك التجربة أن الفراغ الأمني، واتساع المناطق الصحراوية، وتدفق المال والسلاح، وتعدد الجهات العسكرية، عوامل تمنح الجماعات المتطرفة فرصة لبناء شبكات يصعب تفكيكها لاحقاً.

ولا يشترط أن يصل المقاتلون السوريون إلى اليمن بصفتهم أعضاء معلنين في القاعدة أو داعش حتى ينشأ هذا الخطر. فالقوة القادمة من حرب أهلية طويلة تحمل معها روابط شخصية وعقائدية وخبرات قتالية واقتصاداً موازياً يقوم على السلاح والتمويل غير المنظم. وقد تنتهي المهمة الرسمية لبعض المقاتلين، لكن الشبكات التي ينشئونها داخل اليمن قد تستمر. ويمكن أن يتحول بعضهم إلى مدربين أو وسطاء سلاح أو قادة مجموعات محلية، خصوصاً إذا طالت الحرب أو توقفت الرواتب أو تخلت السعودية عنهم بعد التوصل إلى تفاهم جديد مع الحوثيين.

ويعد ذلك إلى الذاكرة تجربة «الأفغان العرب» الذين استخدمتهم سلطة صنعاء خلال حرب عام ١٩٩٤ لاجتياح الجنوب. وبعد انتهاء الحرب، لم تخفت تلك الجماعات، بل أصبح بعض أفرادها جزءاً من البيئة التي خرج منها تنظيم القاعدة، وتحولوا إلى أدوات للاغتيالات

سوريا، لا تربطها بالجنوب قضية أو أرض أو مصلحة وطنية.

ويثير ذلك سؤالاً عن المكان الذي ستمركز فيه القوات السورية إذا جرى الاتفاق على إرسالها. فالوصول إلى الجبهات الشمالية يقتضي استخدام مطارات وموانئ ومعسكرات تقع في الجنوب، فيما تبدو محافظات المهرة ووادي وصحراء حضرموت وأجزاء من شبوة أكثر المواقع ترجيحاً لاستقبالها.

تتمتع المهرة بحدود برية طويلة مع سلطنة عُمان وساحل مفتوح على بحر العرب، بينما يوفر وادي حضرموت وصحراؤها عمقاً جغرافياً واسعاً يمكن إقامة المعسكرات والقواعد فيه بعيداً عن جبهات القتال المباشرة. أما صحراء شبوة، فتفتح طرقاً باتجاه مارب والبيضاء ومناطق التماس مع الحوثيين.

ومن منظور غرف العمليات السعودية، تمثل هذه الجغرافيا قاعدة خلفية مناسبة لإعادة تجميع القوات وتحريكها نحو الشمال. لكنها، من وجهة نظر سكان الجنوب، قد تتحول إلى منطقة استقرار دائم للمقاتلين الأجانب وشبكات السلاح والتجنيد الديني.

ويتزامن الحديث عن إرسال قوات سورية مع حملة سياسية وإعلامية يشنها مسؤولون وناشطون مقربون من حكومة المنفى اليمنية المؤقتة ضد سلطنة عُمان، متهمين مسقط بتسهيل مرور السلاح إلى الحوثيين عبر الحدود الشرقية. واستندت بعض الاتهامات إلى بيانات عن شحنات سلاح ومسارات تهريب في المهرة، لكن الحملة تجاوزت المطالبة بالتحقيق في عمليات التهريب إلى مهاجمة الهوية الدينية لسلطنة عُمان، ووصفها بأنها «دولة إباضية» في سياق يحاول ربط المذهب الإباضي بالتنشيع وإيران والحوثيين.

ويحمل هذا الانتقال من الاتهام الأمني إلى التصنيف المذهبي مؤشرات خطيرة. فالإباضية مذهب إسلامي مستقل تاريخياً وعقدياً، وليست امتداداً للمذهب الشيعي. واستخدام هوية عُمان الدينية لتفسير سياساتها الإقليمية لا يقدم دليلاً على دعم الحوثيين، لكنه يوفر مادة تحريضية يمكن استخدامها لإعادة تعريف حدود المهرة باعتبارها جبهة بين «السنة» وخصومهم.

ولعبت مسقط خلال سنوات الحرب دور قناة تفاوض بين السعودية والحوثيين والولايات المتحدة والأمم المتحدة. ويمكن

عدن

انتقلت فكرة إرسال قوات سورية إلى اليمن من دائرة التكهات إلى مناقشات بين الرياض ودمشق أبلغت بها واشنطن، في تطور يكشف بحث السعودية عن قوة برية أجنبية تتولى مواجهة الحوثيين، بعد تعثر القوات اليمنية المحلية الموالية لها ورفض قوى جنوبية الدخول في حرب مفتوحة لا تتضمن حلاً سياسياً لقضية الجنوب.

ولم تتخذ دمشق قراراً نهائياً بالمشاركة، لكن مجرد طرح إرسال آلاف المقاتلين السوريين يفتح الباب أمام تغيير خطير في طبيعة الحرب اليمنية؛ إذ قد تنتقل المواجهة من صراع سياسي وعسكري على السلطة والنفوذ إلى حرب مذهبية تستخدم فيها جماعات تشكلت داخل النزاع السوري لمقاتلة الحوثيين تحت رايات دينية.

ونقلت منصة «أكسيوس» الأمريكية، في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، عن ثلاثة مسؤولين أمريكيين أن السعودية وسوريا تبحثان إمكان إرسال قوات سورية إلى اليمن للمشاركة في الهجوم على الحوثيين، وأن الرئيس السوري أحمد الشرع يدرس المقترح من دون أن يتخذ قراراً نهائياً.

ووفقاً للتقرير، أبلغت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالمناقشات، ولم تعترض عليها من حيث المبدأ، فيما تتراوح التقديرات المطروحة لحجم القوة السورية بين عشرة آلاف وعشرين ألف مقاتل.

وأكدت وكالة «رويترز» وجود مباحثات بشأن تقديم دمشق مساعدة عسكرية للسعودية، ونقلت عن مسؤول أمريكي وآخر عسكري سوري أن الخيارات المطروحة تشمل دعماً دفاعياً لحماية المملكة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، أو نشر قوات سورية بمهام هجومية إلى جانب التشكيلات اليمنية التي تشرف عليها الرياض.

لكن الخطر لا يرتبط بالعدد وحده، بل بطبيعة الوحدات التي قد يقع عليها الاختيار. فقد تحدثت «أكسيوس» عن فرقتين ٩٠ و٨٤، وقالت إن الأخيرة تضم آلاف المقاتلين الإسلاميين الأجانب الذين وصلوا إلى سوريا خلال الحرب ضد نظام بشار الأسد، وقاتلوا ضمن تشكيلات ارتبطت بهيئة تحرير الشام.

ولا يعني ذلك أن كل جندي سوري محتمل إرساله إلى اليمن ينتمي إلى تنظيم متطرف، كما أن وصف قوات ترسلها دولة بموجب تفاهم رسمي بأنها «مرتقة» لا يمثل حكماً قانونياً محسوماً. غير أن تركيبة بعض الوحدات المطروحة، وتاريخ المقاتلين المنضوين فيها، وطبيعة المهمة الخارجية التي ستسند إليهم، تشير أسئلة تتجاوز التعريف القانوني إلى النتائج الأمنية والسياسية.

وتكشف المباحثات، في جوهرها، أن السعودية لم تعد واثقة بقدرة القوات التي بنتها ومولتها طوال سنوات على خوض معركة برية واسعة في المرتفعات الشمالية. فبعد أكثر من عقد من الحرب، لا يزال المعسكر المناهض للحوثيين موزعاً بين تشكيلات وقيادات متعددة، ولا يخضع لقرار عسكري موحد أو مشروع سياسي متفق عليه.

أما القوات الجنوبية التي اكتسبت خبرة واسعة في مواجهة الحوثيين وتنظيمي القاعدة وداعش، فقد تعرضت مطلع العام الجاري لحرب سعودية انتهت بتفكيك أجزاء من بنيتها العسكرية، ومصادرة أسلحة وأليات كانت تستخدم في مكافحة الإرهاب، وإعادة توزيعها على تشكيلات محلية تدين بالولاء المباشر للرياض.

وبدلاً من مراجعة نتائج تلك السياسة، تبدو السعودية وكأنها تتجه إلى تعويض القوة الجنوبية التي أضعفتها بقوات مستوردة من

« واشنطن تترك حليفها في الميدان.. »

السعودية تواجه حرب الحوثيين منفردة وتراهب يرفض طلبها بالتدخل

وجدت الرياض نفسها أمام حرب حوثية واسعة تجاوزت الجبهات اليمنية إلى المطارات والمنشآت الاقتصادية داخل المملكة. وبينما رفضت القوى اليمنية المتحالفة معها خوض معركة كسر عظم، اتصل ولي العهد السعودي بتراهب طالبا تدخلًا عسكرياً، لكن واشنطن اكتفت بالمعلومات الاستخباراتية والمساعدة في تحديد الأهداف.

أما الولايات المتحدة، فتتعامل مع الأزمة بمنطق مختلف. اهتمامها الأساسي هو حماية الملاحة الدولية ومنع تعطل صادرات الطاقة، لا إعادة حكومة العليمي إلى صنعاء أو إنقاذ المشروع السعودي في اليمن. ولهذا تقدم لمدينة الرياض صور الأقمار الاصطناعية والمعلومات الاستخباراتية والمساعدة في تحديد الأهداف، لكنها تتجنب إرسال الطائرات والجنود إلى حرب مفتوحة.

ترى واشنطن أن الحوثيين مشكلة ينبغي على السعودية وحلفائها الإقليميين احتواؤها، بينما تركز القوة الأمريكية على المواجهة الأوسع مع إيران وحماية مضيق هرمز والمصالح المباشرة للولايات المتحدة. ووفق هذا التصور، يقع على الرياض تحمل العبء الرئيسي للحرب اليمنية، حتى إن كانت المملكة قد بنت أمنها طوال عقود على افتراض أن الولايات المتحدة ستدخل عند تعرضها لخطر كبير.

وبهذا المعنى، لم تدر واشنطن ظهورها للسعودية بصورة كاملة؛ فهي لا تزال تقدم السلاح والمعلومات والدعم الدفاعي. لكنها أدارت ظهورها لطلب سعودي محدد: أن تخوض الولايات المتحدة الحرب بدلاً من المملكة أو إلى جانبها.

اتصال محمد بن سلمان بترايب أظهر محدودية العلاقة عندما انتقلت من صفقات التسليح والبيانات السياسية إلى طلب القتال الفعلي. السعودية طلبت ضربات أمريكية، فحصلت على مساعدة في اختيار الأهداف. طلبت شريكاً يدخل المعركة، فتلقت وعداً بدراسة الخيارات.

وفي الأثناء، يستمر الحوثيون في الضغط العسكري والاقتصادي. وصلت هجماتهم إلى مطارات الرياض وأبها والدمام ومنشآت البحر فيما بقيت لديهم القدرة على تهديد البحر الأحمر وباب المندب. وأشارت تقارير «رويترز» إلى أن الانقسامات داخل المعسكر المناهض للحوثيين تقلل فرص تحقيق انتصار سريع، وتجعل الحرب مرشحة لمزيد من الاستنزاف.

لم تعد الأزمة السعودية في نقص الطائرات أو الصواريخ، بل في غياب القوة المحلية والمشروع السياسي. يمكن للرياض تنفيذ مئات الغارات، لكنها لا تستطيع احتلال جبل أو حماية طريق أو استعادة مدينة من الجو. ويمكنها شراء أحدث الأسلحة، لكنها لا تستطيع شراء ولاء مجتمع حاربه أو ثقة حليف فككت قواته.

لقد أضعفت السعودية حلفاءها اليمنيين، وحاربت القوات الجنوبية، وأبقت خصوم الحوثيين متفرقين، ثم أعادت إشعال الحرب قبل أن تضمن وجود قوة برية قادرة على خوضها. وعندما بدأت الصواريخ تسقط على مطاراتها، اكتشفت أن الحلفاء المحليين لا يريدون القتال، وأن الولايات المتحدة لا تريد التورط، وأن عليها البحث عن قوات من خارج اليمن.

هذه هي الخلاصة الأكثر قسوة بالنسبة إلى الرياض: لا تواجه السعودية الحوثيين وحدهم، بل تواجه أيضاً نتائج سياستها. فالجماعة الموالية لإيران تستغل الانقسامات التي صنعتها المملكة داخل المعسكر المناهض لها، وتهاجم دولة أهدرت حلفاءها الحقيقيين، ثم راحت تبحث في واشنطن وأنفرة وإسلام آباد ودمشق عن يحميها من حرب كانت شريكاً رئيسياً في صناعة شروطها.



محلية وخبرة في القتال الميداني. وبعد تفكيكها، بدأت الرياض البحث عن بدائل خارج اليمن.

اتجهت أولاً إلى الولايات المتحدة، لكن ترايب رفض تنفيذ الضربات التي طلبها محمد بن سلمان. ثم عقد ولي العهد اجتماعاً مع قائد القيادة المركزية الأمريكية الأميرال براد كوبر، في محاولة للحصول على دعم عسكري أوسع، من دون أن تعلن واشنطن انتقالها من الإسناد الاستخباراتي إلى المشاركة المباشرة.

كما لجأت الرياض إلى تركيا وباكستان ضمن ترتيبات دفاعية وسياسية إقليمية، وسط حديث عن طلب قوات أو دعم جوي ودفاعي. وظهرت لاحقاً مناقشات سعودية سورية بشأن احتمال إرسال آلاف المقاتلين السوريين إلى اليمن، بما في ذلك وحدات تضم مقاتلين إسلاميين أجانب شاركوا في الحرب السورية.

لا يعكس هذا النشاط الدبلوماسي وجود استراتيجية سعودية متماسكة بقدر ما يكشف البحث العاجل عن أي قوة تستطيع سد الفراغ البري. فخلال أسابيع، طلبت الرياض المساعدة من الأمريكيين، وناقشت الدعم مع الأتراك والباكستانيين، ثم فتحت باب البحث في استخدام قوات سورية.

تبحث السعودية في الخارج عن المقاتلين الذين قد تهم في الداخل. وعندما فككت القوة الجنوبية التي كانت تعمل ضمن التحالف العربي، أصبحت تفكر في جلب قوات من سوريا لا تعرف اليمن جغرافيته ومجتمعه، وقد تحمل معها عقائد الحرب السورية وتناقضاتها المذهبية والتنظيمية.

وحتى إذا وصلت قوات أجنبية، فإنها لن تعالج أصل المشكلة. الحرب ضد الحوثيين لا تحتاج إلى مزيد من الأجساد المسلحة فقط، بل إلى مشروع سياسي قادر على جمع القوى المحلية وإقناعها بأن نتيجة القتال لن تكون العودة إلى النظام نفسه الذي أنتج الانقسامات والحروب.

ولم تقدم الرياض هذا المشروع. فهي ما تزال تتمسك بوحدة يمنية فقدت أسسها السياسية والاجتماعية، وتدير مجلساً رأسياً عاجزاً من الخارج، وتطلب من القوى المحلية القتال من أجل سلطة لا تستطيع العودة إلى عدن أو ممارسة صلاحياتها بعيداً عن الوصاية السعودية.

من مواقع في حضرموت والمهرة ومناطق أخرى، وصارت أسلحة وآليات كانت مستخدمة في حماية المدن ومكافحة الإرهاب. وأكدت تقارير دولية أن قوات مدعومة سعودياً استعادت مناطق سيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي، عقب غارات واشتباكات عمقت الانقسام داخل المعسكر المناهض للحوثيين.

قدمت الرياض تلك الحرب بوصفها تحركاً لحماية وحدة اليمن وإعادة سلطة الحكومة، لكنها حطمت، عملياً، جزءاً من القوة البرية التي كان يمكن الاستئذان إليها في حماية باب المندب والسواحل الجنوبية ومواجهة أي تقدم حوثي.

لم تؤد الحرب السعودية إلى إنشاء جيش بديل أكثر قوة وانضباطاً. بل فككت تشكيلات قائمة ووزعت أسلحتها ومواقعها على قوات طوارئ و«درع الوطن» وتشكيلات أخرى لا تمتلك خبرة القوات الجنوبية نفسها، ولا تجمعها عقيدة عسكرية أو قيادة عمليات موحدة.

وعندما عاد الحوثيون إلى الهجوم، ظهرت نتيجة ذلك القرار. لم تعد الرياض تمتلك داخل الجنوب حليفاً راعياً في القتال معها، ولم تستطع القوات التي قدمتها بديلاً لتحقيق اختراق حاسم، بينما رفض قطاع واسع من الجنوبيين أن يتحول أبناؤهم مرة أخرى إلى وقود لحرب سعودية، بعد أشهر فقط من استهدافهم بالطيران وتفكيك قواتهم.

كان الجنوبيون من أكثر الأطراف اندفاعاً في مواجهة الحوثيين عند انطلاق عاصفة الحزم عام ٢٠١٥. وقد قاتلوا دفاعاً عن عدن ولحج والضالع، ثم تقدموا في الساحل الغربي حتى أبواب الحديد، وأسهموا في تأمين باب المندب وملاحقة تنظيم القاعدة في أبين وشبوة وحضرموت.

لكن السعودية أرادت الاحتفاظ بقدرتهم العسكري من دون الاعتراف بمشروعهم السياسي. أرادتهم حلفاء في مواجهة الحوثيين، وخصوصاً عندما طالبوا باستعادة دولتهم. وعندما تعارضت مطالب الجنوب مع أولوية الوحدة اليمنية التي تتمسك بها الرياض، اختارت المملكة ضرب حليفها الجنوبي، حتى لو أدى ذلك إلى إضعاف الجبهة التي تواجه إيران وأنزرها. اليوم تدفع السعودية ثمن هذا الاختيار. فالقوة التي حاربتها في يناير/كانون الثاني كانت ضمن القوى القليلة التي امتلكت حاضنة

أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي المؤقت رشاد العليمي من مقر إقامته في السعودية بدء حرب لاستعادة مناطق الحوثيين، ودعا إلى التعبئة العامة. إلا أن الدعوة لم تنتج استجابة يمنية واسعة، ولم تتحول إلى حشود قبلية وشعبية قادرة على تغيير ميزان القوة.

القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية موزعة بين تشكيلات وولايات متعددة، ولا تخضع لقيادة موحدة. ولكل قوة حساباتها السياسية ومناطق نفوذها ومصادر تمويلها. كما لا تشق هذه الأطراف بأن الرياض تمتلك خطة لإنهاء الحرب أو تصوراً لما سيحدث إذا دُفع الحوثيون من بعض المناطق.

لا تريد القوى المرتبطة بحزب الإصلاح التضحية بما تبقى من مواقعها وقواتها في مواجهة غير مضمونة، ولا تبدو التشكيلات القبلية في مأرب مستعدة لفتح حرب شاملة، بينما تعرضت قوات طارق صالح لخسائر قاسية في الساحل الغربي. أما القوات الجنوبية، فلا ترى مصلحة في التوجه إلى صنعاء أو صعدة من أجل إعادة إنتاج سلطة يمنية ترفض الاعتراف بحق الجنوب في تقرير مصيره.

وهكذا وجدت السعودية نفسها أمام حلفاء يقبلون الدعم، لكنهم يرفضون دخول معركة كسر عظم وفق الشروط السعودية. وهذه النتيجة لم تظهر فجأة؛ إنها حصيلة سياسة طويلة تعاملت مع القوى اليمنية بوصفها شبكات نفوذ منفصلة، لا مكونات لتحالف سياسي وعسكري يمتلك هدفاً مشتركاً.

وبدلاً من توحيد القوى المناهضة للحوثيين، عمقت الرياض الخلافات بينها. حافظت على علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، ودعمت تشكيلات سلفية وقبلية متنافسة، وأبقت مجلس القيادة الرئاسي منقسماً بين ثمانية أعضاء يمثلون مشروعات متعارضة. وحين انفجرت الخلافات، تدخلت السعودية لحماية توازن النفوذ، لا لحسم الاتجاه العسكري ضد الحوثيين.

في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، ارتكبت الرياض خطأها الاستراتيجي الأكبر عندما شنت حرباً واسعة على القوات الجنوبية، وهي القوات التي كانت جزءاً رئيسياً من التحالف العربي العسكري، وخاضت المعارك الأكثر حسماً ضد الحوثيين والقاعدة وداعش. استخدمت السعودية الطيران والقوات المحلية الموالية لها لإخراج القوات الجنوبية

الرياض

تواجه السعودية أخطر موجة من الهجمات الحوثية منذ انهيار الهدنة الطويلة، من دون أن تمتلك حتى الآن رداً عسكرياً قادراً على وقف الضربات أو نقل الجماعة من الهجوم إلى الدفاع. فالغارات السعودية المكثفة على اليمن لم تمنع الصواريخ والطائرات المسيّرة من الوصول إلى مطارات المملكة ومنشآتها النفطية، فيما رفضت القوى اليمنية المتحالفة مع الرياض الاندفاع إلى حرب مفتوحة لا تعرف أهدافها ولا حدودها ولا الضمانات السياسية التي ستليها.

وسط هذا المأزق، اتصل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، طالباً مشاركة عسكرية أمريكية مباشرة ضد الحوثيين. وأفادت وكالة «رويترز»، نقلاً عن ثلاثة مصادر مطلعة، بأن ترامب أجرى اتصالات على الأقل مع ولي العهد، لكنه لم يوافق على تنفيذ ضربات أمريكية، وعرضت واشنطن بدلاً من ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية والمساعدة في تحديد الأهداف.

كشف الاتصال الفارق الكبير بين حاجة السعودية إلى تدخل ينفذ موقفها العسكري، وبين حدود الاستعداد الأمريكي للدفاع عنها. فالرياض كانت تريد قوة نارية أمريكية تدخل الحرب وتضرب منشآت الصواريخ ومراكز القيادة الحوثية، بينما قدمت واشنطن ما يكفي لمساعدة المملكة على مواصلة الحرب بنفسها، لا ما يكفي لحسمها.

وبعد الهجوم الدموي على مطار الملك خالد الدولي في الرياض، قال ترامب إنه سيتحدث مع محمد بن سلمان، ووصف ما حدث بأنه «غير مقبول». وعندما سئل عن احتمال انضمام الولايات المتحدة إلى الضربات السعودية، قال إن إدارته ستدرس الأمر وتتخذ قراراً سريعاً. لكنه لم يعلن دخول الحرب أو إصدار أوامر بتنفيذ ضربات، وبقي الموقف الأمريكي عند حدود التضامن السياسي والبحث في الخيارات.

وجاءت تصريحات ترامب بعدما تعرض مطار الرياض لهجوم أدى إلى مقتل ١٣ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠٠، قبل أن يتعرض المطار لهجوم آخر أصاب إحدى صالات الركاب وتسبب في اندلاع حريق وإصابات إضافية. كما أعلن الحوثيون استهداف مطارات ومنشآت اقتصادية أخرى، وحذروا شركات الطيران والمسافرين من استخدام المطارات السعودية. أظهرت الهجمات أن الحرب لم تعد مواجهة تجري خلف الحدود السعودية أو داخل الجبال اليمنية. لقد انتقلت إلى قلب المملكة، وأصبحت تستهدف صورة الرياض بوصفها عاصمة آمنة للأعمال والاستثمار والطيران الدولي، بالتزامن مع سعي القيادة السعودية إلى تقديم البلاد مركزاً اقتصادياً وسياحياً عالمياً.

وردت السعودية بتكثيف الغارات الجوية على صنعاء وصعدة ومواقع أخرى، لكن القصف، على اتساعه، لم يقدم حتى الآن جواباً عن المشكلة الأساسية: كيف يمكن وقف منشآت الإطلاق المتحركة، وإسكات الطائرات المسيّرة، واستعادة المبادرة البرية من جماعة راكمت خبرة عسكرية طويلة، وامتلكت شبكة واسعة من التحصينات والصواريخ ووسائل الهجوم غير التقليدية؟

تستطيع الطائرات السعودية ضرب مواقع ثابتة ومستودعات ومبان ومراكز قيادة، لكنها لا تستطيع وحدها استعادة المدن والجبال والطرق الاستراتيجية. ولذلك تحتاج الرياض إلى قوة برية يمنية تخوض الحرب نيابة عنها، وهي القوة التي لم تتجح في بنائها طوال أكثر من عقد.

من الشراكة إلى التدقيق السياسي..

«أوروبا والإخوان.. كيف يعيد قرار البرلمان تشكيل معركة النفوذ المؤسسي؟»

«يدفع قرار البرلمان الأوروبي المواجهة مع شبكات الإخوان نحو التمويل والشراكات والوصول إلى المؤسسات، وتكمن دلالاته في مراجعة الموارد التي تمنح هذه الشبكات القدرة على التأثير، بينما يتوقف أثره الفعلي على بناء ملفات قانونية محددة، وتنسيق أوروبي يهنع الائتلاف على الرقابة ويحمي المشاركة المدنية المشروعة».



يمكن تصور ثلاثة مسارات للمرحلة المقبلة. الأول أن يبقى القرار في حدود الضغط السياسي، مع مراجعات محدودة لا تغير قواعد التعامل. والثاني أن تقود المؤسسات فحصاً مالياً وتنظيماً ينتج قرارات تخص منحاً وشراكات بعينها. والثالث أن تتوافر ملفات تستوفي شروط الإدراج، فيتخذ المجلس إجراءات عقابية محددة. وهذه مسارات محتملة، وليست نتائج تحققت بمجرد التصويت، وقد تتقدم بدرجات مختلفة في الوقت نفسه.

ويمثل المسار الثاني اختباراً مهماً لأنه يتيح قياس التنفيذ عبر قرارات يمكن تتبعها: إعلان معايير الشراكة، وتوضيح المستفيدين من الأموال، ونشر أسباب التعليق أو الاستبعاد، وتحديد إجراءات الاعتراض. وإذا اقتصر التحرك على وقف علاقة دون إصلاح طريقة اختيار الشركاء، فقد تعود المشكلة بصيغة أخرى. أما مراجعة النظام الذي أنتج العلاقة، فتمنح المؤسسات قدرة أكبر على منع تكرار مواطن الضعف.

ومن مؤشرات المتابعة ما تقدمه المفوضية بشأن مراجعة التمويل، وما تغفوه المؤسسات على قواعد الوصول والشراكة، وما تعلقه السلطات عن تقييم ملفات الإدراج. وينبغي كذلك متابعة نتائج الاعتراضات والطعن، لأنها تكشف مدى تماسك الإجراءات. فبالإعلان عن التشديد يقدم مؤشراً سياسياً، بينما تظهر النتائج في القرارات المعللة وقدرتها على الاستمرار.

يمنح تصويت ٨ أكتوبر ملف نفوذ الإخوان أولوية برلمانية واضحة، ويضع العلاقات المؤسسية والمالية أمام مسألة أوسع. لكن التحول الأوروبي سيقاس

بوصفه إجراءً واحداً. ويشكل التعاون بين الدول الأعضاء عاملاً حاسماً. فإذا كانت المنظمة تعمل في عدة بلدان، فقد تتوزع المعلومات بشأنها بين سلطات مختلفة، ولا تمتلك أي منها الصورة الكاملة. كما أن اختلاف قواعد الإفصاح والرقابة قد يجعل تطبيق الإجراءات متفاوتاً. ويمكن للتنسيق أن يقلل هذه الفجوات، شرط أن يحدد نوع المعلومات المتبادلة والغرض منها والجهات المخولة استخدامها، بدلاً من الاكتفاء بدعوة عامة إلى التعاون.

وفي مواجهة هذا الاتجاه، نشرت «فيمسو» بياناً مشتركاً يوم ٨ أكتوبر، رفضت فيه منظمات مدنية ربطها بالإخوان المسلمين، وحذرت من آثار القرار على مشاركة المسلمين والعمل المناهض للتمييز. وكشف هذا الرد أن النزاع سيشمل تعريف الصلات التنظيمية، وأسس الاستبعاد، ومدى حماية الحقوق. وتبقى هذه المواقف ردوداً صادرة عن الجهات المعنية، يتعين تقييمها إلى جانب الأدلة التي تستند إليها المؤسسات.

وتؤثر إدارة هذا الخلاف في نجاح السياسة المطلوبة. فالإجراءات المعللة تتيح للجمهور معرفة موضوع المخالفة، وللجهة المتضررة الرد عليها، وللمؤسسة الدفاع عن قرارها. أما الخطاب الذي يدمج المسلمين الأوروبيين في حكم سياسي واحد، فيضعف القدرة على تحديد الجهات المسؤولة، ويزيد الاستقطاب. وحماية الحقوق هنا جزء من فعالية الرقابة: فهي تساعد على جعل المسؤولية محددة، وعلى منع انتقال النقاش من أفعال تنظيمية إلى انتماء ديني.

ويظهر الانقسام البرلماني أهمية بناء هذه الضمانات منذ البداية. فالأغلبية تستطيع توفير الضغط السياسي، لكنها لا تعوض الحاجة إلى قواعد متسقة. كما أن المعارضة لا تلغي ضرورة فحص التمويل والعلاقات المؤسسية. وستحتاج الجهات المنفذة إلى صياغة معايير تسمح بمحاسبة المخالفات المثبتة، وتتيح استمطار النشاط المدني الذي يستوفي الشروط، حتى لا تصبح الشراكات رهينة تغير التحالفات السياسية.

فالمخالفة التعاقدية أو ضعف الإفصاح المالي لهما إجراءات تختلف عن الإجراءات المتعلقة بدعم الإرهاب. وعندما تجمع هذه المسائل في توصيف واحد، تفقد المؤسسات دقة الأدوات التي تستخدمها. والأجدى أن يرتبط كل إجراء بسبب محدد: استرداد أموال صرفت خلافاً للشروط، أو تعليق شراكة بسبب إخلال بالتزاماتها، أو إحالة ملف إلى جهة مختصة عند وجود أساس يستدعي التحقيق.

هذا الفصل يوضح حدود التصويت بشأن قائمة الإرهاب. فالدعوة إلى تقييم الإدراج تضع الملف على جدول الاهتمام السياسي، بينما يتطلب اتخاذ القرار استيفاء الشروط القانونية. ويشرح مجلس الاتحاد الأوروبي أن إضافة أفراد أو كيانات إلى القائمة ترتبط بقرار صادر عن سلطة مختصة في دولة عضو أو دولة ثالثة، وقد يتعلق القرار بتحقيق أو ملاحقة أو إدانة بشأن أعمال إرهابية أو المشاركة فيها أو تسهيلها. وتشمل آثار الإدراج تجميد الأموال ومنع إتاحة الموارد للجهات المدرجة.

وتترتب على ذلك حاجة إلى تقييم الجهات والأفراد المحددين، وتوضيح الأفعال والعلاقات التي يستند إليها كل ملف. فالشبكة العابرة للحدود قد تضم كيانات تتفاوت أدوارها وطبيعة ارتباطها. وتحديد هذه الفروق يساعد على إسناد المسؤولية إلى صاحبها، ويعزز قدرة المؤسسات على الدفاع عن إجراءاتها. أما إحلال التصنيف السياسي العام محل ملف الأدلة، فيجعل القرارات أكثر عرضة للاعتراض والتعثر.

ومن الناحية الاستراتيجية، يمكن أن تكون مراجعة التمويل والشراكات أكثر قابلية للتحرك الإداري من ملف الإدراج، لأن لكل مسار شروطه وصلاحياته. ولا يعني ذلك ضمان سرعة التنفيذ أو حسم نتائج. فالمنهج القائمة قد تحكمها التزامات تعاقدية، والعلاقات المؤسسية قد تحتاج إلى قرارات مستقلة، والملفات الأمنية تستلزم تعاوناً بين سلطات متعددة. لذلك سيكون قياس أثر القرار عبر نتائج كل مسار أدق من التعامل معه

تمويل؟ فلكل منها التزامات وآثار مختلفة، ولا تصلح قاعدة واحدة لتقييمها جميعاً. يضع هذا التمييز مسؤولية على الشركاء يعتمد على معارف سابقة أو علاقات مستقرة، فقد تتقلص فرص دخول أصوات جديدة إلى الحوار. وإذا غابت معايير معلنة للاختيار، تصبح المؤسسة أقل قدرة على تفسير قراراتها عندما تتعرض للاعتراض. ومن هنا، فإن التدقيق في المنظمات ينبغي أن يقتصر بتدقيق إجراءات المؤسسات التي منحها التمويل والوصول، حتى لا تنحصر المسألة في الطرف الخارجي.

وتتصل القضية كذلك بمن يملك حق تمثيل المسلمين الأوروبيين. فالانتماء الديني لا ينتج موقفاً سياسياً موحداً، والجياليات تختلف بحسب البلدان والأصول والأجيال والتجارب الاجتماعية. ويمكن لجمعية أن تمثل أعضاءها أو تدافع عن قضية محددة، دون أن تكتسب حق الحديث باسم جميع المسلمين. وحين تعتمد المؤسسات على دائرة ضيقة من المحاورين، فإنها تخاطر بتحويل الشراكة الإدارية إلى تفويض تمثيلي لم تمنحه المجتمعات المعنية.

من هذه الزاوية، يمكن أن يفتح القرار مجالاً لتوسيع الحوار، إذا اقتزنت مراجعة العلاقات باتاحة المشاركة لمبادرات محلية وشخصيات مستقلة ومنظمات متعددة. أما الاكتفاء بإبعاد جهة واستبدالها بجهة دائمة أخرى، فيبقى مشكلة احتكار التمثيل قائمة. والاختبار العملي هو قدرة المؤسسات على الاستماع إلى مصالح متنوعة، وعلى إعلان ما تطلبه من الشريك وما تمنحه له، دون الخلط بين التمثيل الديني والولاء السياسي.

أما التمويل، فيوفر مدخلاً أكثر اتصالاً بقدرة المنظمات على الاستمرار. ونذكر موقع «FEU» أن القرار يدعو إلى تتبع الأموال الأوروبية ومراجعة التمويل الممنوح لأشخاص وكيانات يُشتبه بصلاتهم بشبكات الإخوان والإسلام السياسي. وينقل ذلك الفحص من عنوان المشروع وحده إلى أهلية الجهة المستفيدة وعلاقاتها، مع الاستناد إلى القواعد المالية الأوروبية في اتخاذ إجراءات الاستبعاد.

التمويل يتيح توظيف العاملين، واستئجار المكاتب، وتنظيم المؤتمرات، وإعداد الدراسات، واستمرار برامج التدريب. ومن الناحية التحليلية، فإن هذه الموارد تمنح المنظمة قدرة على الحضور المنتظم، بينما تواجه المبادرات الأقل تمويلاً صعوبة في متابعة الملفات والتواصل المستمر. ولهذا يمكن لتغيير شروط المنح أن يؤثر في توزيع النفوذ داخل المجال المدني، وليس في ميزانية جمعية واحدة فقط. وتزداد أهمية المراجعة عندما ترتبط المنحة بوصول إضافي إلى مؤسسات أو شركاء آخرين.

لكن التدقيق في اسم المستفيد المسجل لا يكفي. فقد ينفذ المشروع عبر شركاء، أو تنتزع أنشطته على أكثر من بلد، أو تتداخل قياداته مع جهات أخرى. ولا تشكل هذه العلاقات مخالفة تلقائية؛ فهي مألوفة في العمل المدني. غير أنها تحتاج إلى إفصاح يتيح معرفة الجهة التي تدير المال والقرار، وطبيعة العقود، ومصادر التمويل الكاملة. ومن دون هذه الصورة، قد تراجع المؤسسة جزءاً من المشروع وتترك العلاقات المؤثرة خارج نطاق الفحص. وتحتاج الرقابة أيضاً إلى التناسب.

بكين في الثامن من أكتوبر ٢٠٢٦، نقل البرلمان الأوروبي الجدل بشأن نفوذ الإخوان المسلمين إلى مستوى يطال علاقات المؤسسات الأوروبية بشركائها، وطريقة صرف الأموال العامة، وشروط التعامل مع شبكات سياسية تعمل عبر الحدود. وأقر البرلمان قراراً يدعو إلى استراتيجية لمواجهة التغلغل الإسلامي ونفوذ شبكة الإخوان، بأغلبية ٣٨١ صوتاً مقابل ١٦٧ معارضا وامتناع ١٥ عضواً. وتنبع أهميته من وضع قننات النفوذ اليومية، التي تشمل المنح والفعاليات والشراكات، إلى جانب تقييم شروط الإدراج على قائمة الإرهاب.

تعرض منصة «HowTheyVote»، استناداً إلى سجلات البرلمان، خريطة سياسية واضحة للتصويت: تأييد واسع من حزب الشعب الأوروبي والمحافظةين وكتلة «وطنيون من أجل أوروبا» ومعظم المصوتين من «تجديد أوروبا». مقابل معارضة معظم المصوتين من الاشتراكيين والخضر واليسار. وبذلك، يملك القرار أغلبية تدفع باتجاه التشديد، لكنه يواجه انقساماً سيئوثر في تعريف الإجراءات وتبريرها. ولا تكشف الأرقام وحدها أسباب موقف كل نائب؛ فهي تثبت اتجاه التصويت، وتترك تفسير الدوافع بحاجة إلى الرجوع إلى مواقف أصحابها.

الأسطورة التي تنطلق منها هذه الورقة أن القرار يحاول تغيير شروط التعامل المؤسسي مع الجهات التي يتناولها، عبر مساءلة الموارد التي تستند إليها قدرتها على العمل والتأثير. فالشبكة السياسية لا تحتاج إلى حضور انتخابي مباشر في بلد حتى تبني نفوذاً. يمكن للخبرة التنظيمية، واستمرار التمويل، والعلاقات مع المؤسسات، أن تمنحها قدرة على تحديد القضايا المطروحة ومن يدعى إلى مناقشتها. وفحص هذه الموارد يتيح فهم القرار بما يتجاوز عنوانه الأمني.

وقالت وكالة «أوروبا»، في تغطيتها لجلسة التصويت، إن النائبة الفرنسية سيلين إيمار أبرزت ثلاثة اتجاهات: وقف استخدام المؤسسات الأوروبية لمنح الشبكات الإسلامية غطاءً من الاحترام، ومنع منظمة «فيمسو» من دخول مقر المؤسسات، ووقف وصول الأموال العامة إلى الشبكات المعنية، إلى جانب تقييم قانوني لإدراج كيانات وأفراد على قائمة الإرهاب. وهذه المطالب تجمع بين أدوات مؤسسية ومالية وقانونية تختلف في شروطها، وفي الجهات المخولة تنفيذها.

الوصول إلى البرلمان أو إلى هيئة أوروبية يمنح المنظمة المشاركة فرصة للتأثير في المنح، ويعزز قدرتها على تقديم نفسها أمام جمهورها ومموليها. وتكرار المشاركة يحول العلاقة إلى مورد مستمر: معرفة بقواعد العمل، واتصالات بالمسؤولين، وإمكان اقتراح موضوعات ومتحدثين. لذلك فإن مراجعة الدعوات والشراكات تمس جانباً من قوة المنظمة، حتى عندما لا تتوافق مع إجراءات مالية أو أمنية.

ومع ذلك، فإن المشاركة في فعالية أوروبية لا تثبت، في ذاتها، أن المؤسسة تتبنى مواقف المنظمة أو تمنحها تفويضاً سياسياً. المشكلة التي يطرحها القرار تتصل بما قد ينشأ من علاقات متكررة دون فحص كاف، وبكيفية استخدام الاعتراف المؤسسي خارج سياقه. ويقتضي التعامل معها تحديد طبيعة العلاقة: هل هي دعوة للاستماع، أم شراكة تنفيذية، أم عقد

« هجمات عدن تكشف خيارات الجماعة البديلة.. »

باكستان تتجاوز «خطوط الدعم».. مقاتلات إسلام آباد تدخل الحرب الجوية ضد الحوثيين

«كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مشاركة مقاتلات باكستانية في عمليات هجومية ضد مواقع الحوثيين، بالتزامن مع انتشار عسكري يقدّر بنحو ثمانية آلاف جندي داخل السعودية. ويتركز الدور على إضعاف الصواريخ والمسيرات وحماية منشآت الطاقة، مع استبعاد انخراط القوات الباكستانية في حرب برية داخل اليمن.»



التي تواجه هجمات متكررة ومتزامنة من اتجاهات مختلفة.

كما يوفر سلاح الجو الباكستاني خبرة عملياتية في تنفيذ الضربات بعيدة المدى والتعامل مع الأهداف المتحركة والمواقع الصاروخية، وهي قدرات تحتاج إليها السعودية لملاحقة منصات الحوثيين قبل إطلاقها الصواريخ والمسيرات.

وقال مسؤول باكستاني آخر لـ«نيويورك تايمز» إن دور بلاده يركز على إضعاف القدرات الصاروخية والجوية غير المأهولة للحوثيين، من خلال العمليات الجوية، وليس المشاركة في اجتياح بري أو نشر وحدات قتالية داخل اليمن.

ويكشف هذا التحديد محاولة باكستان رسم حدود واضحة لمشاركتها، بحيث تقدم دعماً عسكرياً مؤثراً للسعودية من دون الانجرار إلى حرب برية طويلة في الجغرافيا اليمنية المعقدة.

ورجح سميث أن تتجنب القوات الباكستانية العمليات البرية المباشرة، بالنظر إلى كلفتها العسكرية والسياسية، وإلى رغبة إسلام آباد في الحفاظ على توازن دقيق بين تحالفها الاستراتيجي مع السعودية وعلاقتها بإيران.

وترتبط باكستان بحدود طويلة وحساسة مع إيران، وتواجه الدولتان مشكلات أمنية مشتركة تتصل بالجماعات المسلحة والتهريب في المناطق الحدودية، ما يجعل المواجهة المفتوحة مع حليف إيراني خياراً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة إلى إسلام آباد.

ولهذا يبدو أن القيادة الباكستانية اختارت نموذجاً يقوم على حماية السعودية وضرب القدرات الحوثية التي تهددها، مع تجنب إرسال قوات إلى جبهات القتال البرية أو الظهور طرفاً في محاولة السيطرة على مناطق يمنية.

غير أن العمليات الجوية، حتى من دون قوات برية، تجعل باكستان طرفاً مباشراً في الصراع، وتضع قواعدهما وطاقتهما ومصالحهما ضمن حسابات الحوثيين وحلفائهم الإقليميين.

ويأتي الكشف عن المشاركة الباكستانية بينما يواصل الحوثيون توسيع نطاق عملياتهم. فقد أطلقت الجماعة، الأربعاء، صواريخ وطاقرات مسيرة باتجاه مطار عدن وقاعدة بدر العسكرية، في هجوم استهدف مناطق خاضعة لسيطرة حكومة المنفى اليمنية.

وفي الوقت نفسه، أعلن التحالف بقيادة السعودية اعتراض صاروخ آخر شمال الرياض، ما يعكس اتساع خريطة الاستهداف الحوثي من عدن جنوباً إلى عمق الأراضي السعودية شمالاً.

ويبرز التزامن بين الهجومين تفاوتاً واضحاً في منظومة الحماية؛ فبينما تتجه وحدات دفاع جوي باكستانية إلى حماية منشآت النفط والمطارات السعودية، بقيت عدن من دون منظومة دفاع صاروخي قادرة على اعتراض الهجمات الحوثية قبل وصولها إلى القاعدة العسكرية والمطار المدني.

وتتحمل السعودية، بصفتها الدولة المسيطرة على القرار العسكري والأمني داخل مناطق حكومة المنفى، مسؤولية ترك عدن مكشوفة أمام الصواريخ

إسلام آباد

دخلت باكستان مرحلة أعمق من المشاركة العسكرية في الحرب ضد جماعة الحوثيين، بعد انتقال دورها من الدعم الاستخباراتي واللوجستي والدفاعي إلى تنفيذ عمليات جوية هجومية داخل اليمن، وفق ما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول عسكري باكستاني.

وقال المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته بسبب حساسية المعلومات العملياتية، إن مقاتلات تابعة لسلاح الجو الباكستاني تشارك في نشاط هجومي يستهدف مواقع وقدرات عسكرية للحوثيين.

ويمثل هذا التطور تحولاً في طبيعة الدور الباكستاني، الذي ظل خلال المراحل السابقة مرتبطاً بتدريب القوات السعودية وتقديم الخبرات العسكرية والمعلومات الاستخباراتية والمشاركة في حماية منشآت المملكة.

وتشير المشاركة الجوية إلى أن إسلام آباد قررت الانتقال من مساندة الرياض في إدارة التهديد إلى المساهمة المباشرة في ضرب مصادره داخل اليمن، مع إبقاء تدخلها دون مستوى الحرب البرية.

وفي السياق نفسه، أفادت قناة «الحدث» السعودية بتنفيذ ضربات جديدة استهدفت مواقع للحوثيين، نقلاً عن مصادر محلية في الحديدة وصنعاء. وقالت مصادر في صنعاء إن ضربات دقيقة استهدفت معسكراً للجماعة في منطقة بني مطر، الواقعة غرب العاصمة، إلى جانب مواقع في سلسلة جبلية بمنطقة ميكراس في محافظة البيضاء.

ولم تكشف التقارير عن هوية جميع الطائرات التي نفذت الضربات أو طبيعة الأهداف التي جرى تدميرها، غير أن تزامن العمليات مع الكشف عن المشاركة الباكستانية يضع سلاح الجو الباكستاني ضمن القوة الجوية العاملة ضد الحوثيين. ونقلت الصحيفة الأميركية عن العقيد ديفيد أو. سميث، الملحق العسكري الأميركي السابق في باكستان والمسؤول السابق في وكالة استخبارات الدفاع، أن تقديرات متداولة بين محللين وجهات أمنية تشير إلى نشر نحو ثمانية آلاف جندي باكستاني في السعودية.

وأوضح سميث أن الرقم لا يستند إلى معلومات سرية يمتلكها شخصياً، لكنه يمثل تقديراً متداولاً لحجم الانتشار الباكستاني في المملكة.

ويضم الانتشار أفراداً من سلاح الجو ووحدات متخصصة في الدفاع الجوي، في وقت تواجه فيه السعودية هجمات متزايدة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة القادمة من مناطق سيطرة الحوثيين.

وتتمثل إحدى المهام الأساسية للقوات الباكستانية في حماية منشآت النفط والطاقة والمطارات والقواعد العسكرية السعودية، بعدما أظهرت الهجمات الحوثية قدرة على الوصول إلى أهداف تقع بعيداً عن الحدود اليمنية.

ويمنع وجود وحدات الدفاع الجوي الباكستانية الرياض قوة إضافية لتشغيل أنظمة الرصد والاعتراض، وتخفيف الضغط على منظومات الدفاع السعودية

الباكستانية لا يعالج وحده الخلل الذي أصاب المعسكر المناهض للحوثيين داخل اليمن، ولا يعوض تفكك القوى التي كانت تسيطر على الساحل الغربي وتشارك في حماية باب المندب. فالضربات الجوية تستطيع تدمير مخازن ومنصات إطلاق ومعدات، لكنها لا تستطيع استعادة الأراضي أو بناء خطوط دفاع محلية مستقرة من دون قوة برية متماسكة تمتلك قيادة موحدة وهدفاً سياسياً واضحاً.

وفي هذا السياق، تثار تساؤلات بشأن الجهة التي ستوفر المعلومات اللازمة لاختيار الأهداف، والقواعد التي تنطلق منها المقاتلات الباكستانية، وهوية القيادة التي تصدر أوامر الضرب، ومدى ارتباط العمليات الجديدة بخطط التحالف الذي تقوده السعودية.

كما أن دخول طرف خارجي جديد إلى الحرب قد يزيد تعقيداً إذا لم يقرن بمسار سياسي واضح، خصوصاً أن الحوثيين سيستخدمون المشاركة الباكستانية لتقديم الصراع باعتباره مواجهة مع تحالف دولي أوسع. وبالتوازي مع الدور الباكستاني، تحدثت تقارير عن اتصالات بين السعودية وسوريا بشأن إرسال قوات سورية إلى اليمن للمشاركة في العمليات ضد الحوثيين.

وقالت التقارير إن الرئيس السوري أحمد الشرع، المعروف سابقاً باسم أحمد الجولاني، يدرس طلباً سعودياً لإرسال عشرات الآلاف من الجنود السوريين، لكنه لم يتخذ قراراً نهائياً حتى الآن.

ويختلف المقترح السوري عن الدور الباكستاني من حيث طبيعته وكلفته. فبينما تركز إسلام آباد على الدفاع الجوي والضربات من الجو، سيعني إرسال قوات سورية استخدامها في عمليات برية داخل اليمن، بما يفتح أسئلة أمنية وسياسية واسعة بشأن طبيعة هذه القوات ومناطق

والمسيرات، رغم وجود قوات سعودية وباكستانية في قاعدة بدر ومحيط المطار. كما يكشف الهجوم على عدن أن توسيع العمليات الجوية ضد الحوثيين لا يمنع الجماعة من الرد على مناطق بعيدة، وقد يدفعها إلى استهداف مدن ومنشآت تفتقر إلى أنظمة الاعتراض، بدلاً من الاقتصار على ضرب المواقع السعودية المحمية.

وتأتي المشاركة الباكستانية بالتزامن مع تفعيل التحالف العسكري الجديد الذي يجمع السعودية وباكستان وتركيا بموجب اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي تعتبر أي اعتداء على إحدى الدول الثلاث هجوماً على الأطراف جميعاً.

وكانت الدول الثلاث قد بدأت بناء لجان سياسية وعسكرية وأمانة عامة دائمة في السعودية، بالتوازي مع اجتماعات لرؤساء الأركان هدفت إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتكامل القدرات الدفاعية.

وتشير العمليات الجديدة إلى أن الاتفاقية بدأت تنتقل من مرحلة إنشاء المؤسسات وإعلان التضامن إلى التطبيق الميداني، عبر مشاركة سلاح الجو الباكستاني ووحدات الدفاع الجوي في مواجهة التهديد الحوثي.

ولا تزال طبيعة المشاركة التركية غير واضحة، لكن أنقرة تمتلك قدرات مهمة في الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية والصناعات الدفاعية، وقد تقدم للسعودية دعماً تقنياً أو عملياتياً إذا استمر التصعيد.

وتمنح مشاركة باكستان الرياض قدرة على توزيع عبء العمليات بين أكثر من حليف، بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن العودة إلى حملة عسكرية شاملة ضد الحوثيين، واكتفت بتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقديم دعم محدود للمملكة.

لكن الاعتماد على الطائرات

انتشارها ومصيرها بعد انتهاء القتال. وقد يؤدي إدخال مقاتلين سوريين إلى تحويل الجنوب إلى نقطة استقبال وتمركز لقوات أجنبية، في وقت يعاني فيه من تدهور أمني وعودة نشاط تنظيم القاعدة وتفكيك وحدات مكافحة الإرهاب المحلية.

كما أن نشر قوات أجنبية في عدن أو محافظات الجنوب من دون موافقة سياسية ومجتمعية محلية يمكن أن يخلق تهديدات طويلة الأمد تتجاوز الهدف المعلن المتمثل في قتال الحوثيين.

وتكشف المقارنة بين الحالتين أن السعودية تبحث عن تحالف عسكري متعدد المستويات: طائرات ووحدات دفاع جوي باكستانية، وقدرات عسكرية وتقنية تركية، وقوات برية سورية محتملة.

غير أن توسيع قائمة المشاركين لا يضمن نجاح الحملة، ما لم يُعالج غياب الاستراتيجية السياسية واستعادة القوات اليمنية المحلية وتناقض أهداف الأطراف التي تخوض الحرب.

ويمثل دخول المقاتلات الباكستانية تحولاً عملياً مهماً، لكنه يضع إسلام آباد أمام اختبار صعب بين حماية حليفها السعودي ومنع انزلاقها إلى مواجهة مفتوحة مع إيران وشبكة حلفائها.

كما يضع الرياض أمام سؤال يتعلق بالهدف النهائي للحملة: هل تقتصر على حماية أراضي المملكة ومنشآتها، أم تهدف إلى إعادة بناء قوة عسكرية قادرة على إضعاف الحوثيين واستعادة المواقع التي خسرتها القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية؟

وفي غياب إجابة واضحة، قد تنجح المقاتلات الباكستانية في تقليص بعض القدرات الحوثية، لكنها لن تحسم حرباً أصبحت أزمتها الأساسية سياسية واستراتيجية بقدر ما هي عسكرية.

قمة تنتهي وأزمة تبدأ..

الزمالك يخسر أمام الأهلي وسط جدل تحكيمى ويستعد لمعركة أفريقيا

خسر الزمالك القمة الدوري أمام الأهلي بهدفين نظيفين، لكن النتيجة فتحت مواجهة أخرى خارج الملعب، بعدما اتهم النادي طاقم التحكيم بحرمانه من ركلتي جزاء مؤثرتين. وبين انقسام خبراء التحكيم وتصعيد الإدارة، طوى الفريق الصفحة مؤقتاً استعداداً لمواجهة الجيش الرواندي مساء الجمعة.



فالمزمالك مطالب الآن بحماية حقه خارج الملعب، وتصحيح أخطائه داخله. وبين المسارين ستظهر قدرة النادي على تحويل غضب القمة إلى رد رياضي، بدلاً من ترك الخسارة تتحول إلى بداية أزمة أطول.

الحرب تضرب رؤية ٢٠٣٠..
الرياض

بعد سنوات من إنفاق مئات المليارات على التسليح والدفاعات الجوية، وجدت السعودية نفسها أمام حرب مختلفة عن تلك التي أعلنتها في اليمن عام ٢٠١٥. لم يعد الخطر محصوراً في الحدود الجنوبية أو المعسكرات البعيدة، بل وصل إلى مطار

الجزء، وتجنب منح منافسه مساحات في الهجمات المرتدة، خصوصاً أن مباريات الدور التمهيدي في أفريقيا لا تحتل الاستهانة بالمنافس أو التأخر في الدخول إلى أجواء اللقاء.

لقد خسر الزمالك القمة وسط قرارات تحكيمية أشارت اعتراضات جديدة، لكنه سيخسر أكثر إذا سمح للمباراة بأن تظل عالقة في أذهان لاعبيه. المعركة مع اتحاد الكرة يمكن أن تستمر بالشكوى والمطالبة بالتسجيلات والرد الرسمي، أما داخل الملعب، فلا يملك الفريق سوى استعادة نفسه سريعاً والعودة من رواندا بنتيجة تعيد الثقة إلى جماهيره.

وحسم محمد هاني الهدف الأول بتسديدة قوية من خارج منطقة الجزاء، قبل أن ينهي منصف بقرار المواجهة في الدقيقة ٨٠، بعدما استغل تمريرة أحمد سيد زيزو وتجاوز الرقابة وسدد كرة أرضية سكنت شبك مهدي سليمان. مصراوي

وبذلك جمع الأهلي بين الفاعلية والقدرة على استغلال لحظات ضعف منافسه، بينما دفع الزمالك ثمن عجزه عن تحويل ضغفه إلى أهداف. وقد تكون القرارات التحكيمية أثرت في مجرى المباراة، لكن ذلك لا يلغي مسؤولية الجهاز الفني واللاعبين عن الأخطاء التي سمحت للأهلي بحسم اللقاء. المشكلة الأكبر أن الأزمة تأتي في توقيت لا يسمح للزمالك بالفرق طويلاً في جدل القمة. فالفريق يحل ضيفاً، مساء الجمعة ١٦ أكتوبر/تشرين الأول، على الجيش الرواندي في ذهاب الدور التمهيدي الثاني لدوري أبطال أفريقيا، في مباراة تحتاج إلى تركيز مختلف تماماً عن أجواء البيانات والشكاوى.

وتتطلب المباراة في السادسة مساءً بتوقيت القاهرة ومكة المكرمة، وبحث الزمالك خلالها عن نتيجة إيجابية خارج ملعبه تمنحه أفضلية قبل لقاء العودة. وتضع المواجهة الأفريقية الجهاز الفني أمام مهمة مزدوجة: معالجة الأخطاء التي ظهرت أمام الأهلي، وعزل اللاعبين نفسياً عن الأزمة التحكيمية. فالاحتجاج الإداري حق للنادي، لكن تحويله إلى حالة دائمة داخل غرفة الملابس قد يجعل الزمالك يدفع ثمناً جديداً في بطولة أخرى. ويحتاج الفريق إلى استعادة توازنه الهجومي، وتحسين التحرك داخل منطقة

المسابقة.

فالحكم لم يصل إلى القاهرة من تلقاء نفسه، ولم يعين نفسه لإدارة القمة. الاتحاد المصري هو الذي اختار الطاقم وتحمل كلفة استقدامه، ولذلك لا يمكنه التوصل من مسؤوليته بحجة أن لجنة الحكام لا تملك سلطة مباشرة عليه.

وأظهرت تعليقات خبراء التحكيم العرب انقساماً حاداً بشأن الحالتين. فقد رأى ياسر عبدالرؤوف، الرئيس السابق للجنة الحكام، أن الزمالك خرم من قرارات مؤثرة، فيما اعتبر خبراء آخرون أن الاحتكاكات لا ترتقي إلى مستوى ركلات الجزاء، وأن قرار استمرار اللعب كان صحيحاً. كما رأى الحكم الدولي السابق جهاد جريشة أن الزمالك لم يستحق ركلة جزاء في الحالتين.

هذا الانقسام يمنع تقديم القرارات التحكيمية باعتبارها حقيقة محسومة، لكنه لا يلغي الخلل الأوضح: غياب الشفافية. فلو نشر اتحاد الكرة التسجيلات، وقدم تفسيراً فنياً واضحاً وفق مواد القانون، لأمكن إنهاء مساحة واسعة من الجدل. أما إبقاء النقاش رهينة التسريبات والآراء المتعارضة، فيضاعف الشكوك ويجعل كل طرف يقرأ الحالات وفق انتمائه.

ولا يمكن، في المقابل، اختزال خسارة الزمالك كاملة في صافرة الحكم. فالفريق الأبيض أهدر فرصاً، واقتصد الفاعلية الهجومية، وسمح للأهلي بالتسجيل مرتين من تسديدتين حاسمتين. كما فشل في استثمار الفترات التي ضغط فيها خلال الشوط الثاني، رغم النشاط الذي ظهر به ومحاولاته الوصول إلى مرمى مصطفى شوبير.

القاهرة

لم تنته مواجهة الزمالك والأهلي مع صافرة الحكم السلوفيني رادي أوبرينوفيتش، فقد انتقلت القمة من استاد القاهرة إلى مكاتب الاتحاد المصري لكرة القدم واستوديوهات التحليل الرياضي، وسط اتهامات ببيضاء بوجود أخطاء تحكيمية أثرت مباشرة في النتيجة، وردود مضادة ترى أن الأهلي استحق الفوز داخل الملعب.

وفاز الأهلي بهدفين نظيفين في القمة الـ١٣ ضمن الجولة السادسة من الدوري المصري الممتاز، سجلهما محمد هاني في الدقيقة ٣٩، والجزائري منصف بقرار في الدقيقة ٨٠، ليرفع الفريق الأحمر رصيده إلى ١٦ نقطة ويتصدر جدول المسابقة، بينما تجمد رصيد الزمالك عند ١٣ نقطة وتراجع إلى المركز الثالث.

لكن الزمالك رفض التعامل مع النتيجة باعتبارها انعكاساً طبيعياً لما حدث في الملعب، وحمل طاقم التحكيم مسؤولية حرمانه من فرصتين كان من شأن احتساب إحداها على الأقل تغيير مسار المباراة، ولا سيما خلال الفترة التي كان فيها الأهلي متقدماً بهدف واحد فقط.

وتركزت اعتراضات الزمالك على حالتين داخل منطقة جزاء الأهلي تعرض خلالها الأنجولي شيكو بانزا لاحتكاك مع مدافعي الفريق الأحمر. وطالب لاعبو الزمالك باحتساب ركلتي جزاء، لكن الحكم أمر باستمرار اللعب، من دون تدخل حاسم من تقنية حكم الفيديو المساعد لاستدعائه إلى شاشة المراجعة.

ورأى الزمالك أن التجاهل لم يكن مجرد اختلاف في التقدير، بل خطأ مؤثر أضاع فرصة العودة إلى المباراة. وتقدم النادي بشكوى رسمية ضد لجنة الحكام، معتبراً أن مستوى الطاقم الأجنبي لم يتناسب مع أهمية القمة، وأن عدداً من قراراته انعكس مباشرة على سير المواجهة ونتيجتها. e

كما أمهل مجلس إدارة الزمالك اتحاد الكرة ٤٨ ساعة للرد رسمياً على الشكوى، وطالب بالاستماع إلى التسجيلات التي دارت بين حكم الساحة وغرفة تقنية الفيديو أثناء الحالات محل الاعتراض، وعدم الاكتفاء بتفسيرات إعلامية أو تسريبات غير رسمية. وقال مسؤولون في النادي إن لديهم صوراً ومقاطع مصورة تدعم موقفهم بشأن إحدى حالات شيكو بانزا، ورفضوا الرواية التي تحدثت عن خروج الكرة من الملعب قبل وقوع الاحتكاك. وأكدوا أن الحكم المساعد لم يرفع رايته ولم يشر إلى احتساب ضربة مرمى، ما يجعل هذا التفسير، من وجهة نظر الزمالك، محاولة لاحقة لتبرير عدم مراجعة الحالة.

وازداد الجدل بعد تصريحات منسوبة إلى رئيس لجنة الحكام السابق عصام عبدالفتاح، تحدث فيها عن تعرض الحكم السلوفيني لإصابة بعد الدقائق العشر الأولى. واستند الزمالك إلى هذه التصريحات لطرح سؤال إضافي: إذا كان الحكم يعاني إصابة أثرت في حركته وتركيزه، فلماذا استمر في إدارة مباراة بهذه الحساسية طوال تسعين دقيقة؟

ولم يقدم اتحاد الكرة حتى الآن تفسيراً علنياً ومفصلاً لكل حالة. وذكرت تقارير مصرية أن لجنة الحكام اعتبرت نفسها غير مسؤولة عن المستوى الفني للحكم الأجنبي، باعتباره حكماً مصنفاً دولياً ولا يخضع إدارياً للجنة المصرية. لكن هذا الرد لا يعني الاتحاد من مسؤولية اختياره واستقدامه وتكليفه بإدارة أهم مباراة في

الاقتصاد السعودي في مرمى نيران يمنية.. خسائر متصاعدة واستنزاف عسكري

لم تعد الهجمات الحوثية تستهدف الحدود السعودية وحدها، بل انتقلت إلى المطارات ومنشآت النفط وخطوط التصدير والأسواق. وبين إلغاء مئات الرحلات، وتعطل منشآت حيوية، واستنزاف الدفاعات الجوية، تواجه الرياض حرباً تضرب صورتها الاستثمارية وتفرض عليها كلفة اقتصادية يصعب إخفاؤها.

داخل أراضيها. وإذا أخفقت الدفاعات، تضاف كلفة ثالثة تتمثل في إصلاح المنشآت وتعويض الخسائر وتعطيل النشاط الاقتصادي.

وقد تدخل كلفة الحرب من باب الموازنة العامة في توقيت حساس. فالتحول الاقتصادي السعودي يعتمد على إنفاق حكومي ضخم ومشروعات كبرى وتمويل بالعجز وجذب استثمارات أجنبية. وكل زيادة في الإنفاق الدفاعي تعني تقليص المساحة المالية المتاحة للمشروعات، أو زيادة الاقتراض، أو تأجيل بعض الخطط.

وأشارت «رويترز» إلى تعليق مشروع ملعب كأس العالم في مدينة «نيوم»، وإلغاء فعاليات ترفيهية، في سياق الضغوط الاقتصادية والأمنية التي تواجهها المملكة. ولا يمكن تحميل الهجمات الحوثية وحدها مسؤولية جميع هذه القرارات، لكنها تضيق عبئاً جديداً على مشروعات تعاني أصلاً ارتفاع التكاليف وتأخر التنفيذ.

وتضع الهجمات السعودية أمام تناقض يصعب حله بالقوة الجوية. فالمملكة تريد حماية صورتها الاقتصادية من خلال إظهار الحزم، لكن توسيع الحرب يمنح الحوثيين مبرراً لكثيف ضرباتهم. وكلما ازدادت الغارات على صنعاء وصعدة والحديدة، ارتفع احتمال استهداف مطار أو مصفاة أو ميناء سعودي جديد.

وفي المقابل، فإن العودة إلى التفاوض بعد سقوط قتلى داخل مطار الرياض قد تظهر كأنها خضوع لضغط عسكري. ولهذا تبدو القيادة السعودية عالقة بين رد واسع يفتح أبواب الاستنزاف، وتهدة تفرض عليها تنفيذ التزامات سياسية واقتصادية حاولت تأجيلها.

ولا يمكن إنكار أن الاقتصاد السعودي يمتلك احتياطات وأصولاً وقدرة على امتصاص ضربات كبيرة. كما أن هجوماً أو سلسلة هجمات لن تؤدي وحدها إلى انهيار اقتصاد بحجم الاقتصاد السعودي. لكن السؤال ليس عن الانهيار، بل عن تكلفة استمرار الحرب ومدى تعارضها مع النموذج الذي تريد الرياض بناءه.

فـ«رؤية ٢٠٣٠» لا تحتاج فقط إلى المال، بل إلى بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها. والمستثمر لا ينظر إلى حجم صندوق الاستثمارات العامة وحده، بل إلى أمن المطارات، واستقرار سلاسل التوريد، وكلفة التأمين، وقدرة الدولة على حماية المنشآت والوفاء بالتزاماتها.

وقد أثبت الحوثيون أنهم لا يحتاجون إلى تدمير الاقتصاد السعودي حتى يؤثروا فيه. يكفي أن يجعلوا تشغيله أكثر كلفة، وأن يفرضوا على الرياض إنفاق مليارات إضافية على الدفاع، وأن يرفعوا المخاطر المحيطة بكل رحلة وشحنة ومؤتمر ومشروع.

ولهذا لا يمكن اختزال الخسائر في عدد خزانات النفط المحترقة أو الطائرات المتضررة. الخسارة الأوسع تقع في السمعة الاقتصادية، وفي انتقال صورة السعودية من دولة تحاول الانفتاح وجذب العالم إلى دولة تعود إليها صافرات الإنذار وإغلاق المطارات وتحذيرات السفر.

وبينما ترفض الرياض إعلان قيمة الخسائر، تتحدث الوقائع بنفسها: خط نفطي توقف، وتحميل من ينبع تعطل، ومطار دولي أغلق، ومئات الرحلات ألغيت، وطائرة مدنية تضررت، وأسواق تراجعت، ودول طلبت من مواطنيها الحذر، ومخزون صواريخ الاعتراض يتناقص.

هذه ليست خسائر عابرة، بل بداية فاتورة مفتوحة. وإذا استمرت الحرب بالشكل الحالي، فقد تكتشف السعودية أن أخطر ما تخسره ليس منشأة يمكن إصلاحها، وإنما الثقة التي أنفقت سنوات ومليارات الدولارات لبنائها.



وبعد الهجمات الأخيرة على مطار الرياض، أغلقت معظم أسواق الخليج على انخفاض، مع اتجاه المستثمرين إلى تقليل المخاطر. وأشارت «رويترز» إلى أن التحذيرات الحوثية للطيران واستمرار الغارات السعودية أضافا حالة من عدم اليقين إلى السوق، فيما تعذر التحقق بصورة مستقلة من ادعاءات الطرفين بشأن حجم الأهداف التي تعرضت للقصف.

لكن الاستنزاف الأكبر قد لا يظهر في البورصة أو في خزانات النفط، بل في السماء. فقد اضطرت السعودية إلى استخدام منظومات دفاعية باهظة الثمن لاعتراض صواريخ وطائرات مسيرة أقل كلفة بكثير.

ولا تعلن الرياض عدد صواريخ الاعتراض التي تطلقها أو قيمتها، لكن الدفاع عن مساحة واسعة تضم مدناً ومطارات ومنشآت نفطية وموانئ وقواعد عسكرية يفرض استهلاكاً يومياً هائلاً. وكل صاروخ باليستي أو مسيرة يطلقها الحوثيون يجبر السعودية على تشغيل الرادارات والطائرات الاعتراضية ومنظومات الدفاع، وأحياناً إطلاق أكثر من صاروخ لاعتراض هدف واحد. وقالت «أسوشيتد برس» إن مخزونات السعودية من صواريخ الاعتراض بدأت تتراجع، ما دفع المملكة إلى طلب المساعدة من فرنسا وبريطانيا وباكستان ومصر ودول أخرى. ويعني ذلك أن الحرب لا تستنزف الموانئ فقط، بل بدأت تستنزف المخزون نفسه، في وقت تعاني فيه السوق العالمية ضغطاً على إنتاج الصواريخ نتيجة تعدد النزاعات.

ويمثل هذا النوع من الحرب معادلة مالية شديدة الاختلال: يستطيع الحوثيون تصنيع أو تجميع مسيرة بكلفة محدودة، بينما تحتاج السعودية إلى منظومة رصد واعتراض وتشغيل تساوي أضعاف ثمن الهدف المهاجم. وحتى عندما تنجح عملية الاعتراض، قد تسقط الشظايا على منشأة أو حي أو طريق، كما حدث في عدد من الهجمات الأخيرة.

كما تنفق الرياض على الحملة الجوية داخل اليمن. وتحدثت تقارير عن مشاركة نحو مئة مقاتلة وتنفيذ مئات الغارات خلال أيام. وتشمل كلفة الطلعة الواحدة الوقود والصيانة والذخائر وساعات تشغيل الطائرة والدعم الاستخباراتي والطواقم، من دون ضمان أن يؤدي القصف إلى تدمير المنصة المستهدفة.

والنتيجة أن السعودية تدفع مرتين: مرة لشن الغارات في اليمن، ومرة لاعتراض الردود

المطار. ويصيب هذا التطور قلب الاستراتيجية الاقتصادية السعودية. فالرياض أنفقت مبالغ ضخمة لتحويل المملكة إلى وجهة للسياحة والأعمال والمؤتمرات والرياضة والترفيه، وتراهن على شركات طيران جديدة ومطارات موسعة لجذب ملايين الزوار. لكن هذه الاستراتيجية تقوم على شرط واحد لا يمكن استبداله بالدعاية: أن يشعر المستثمر والمسافر بأن الوصول إلى السعودية والمغادرة منها آمنان.

وقالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن الهجمات الحوثية على المطارات تستهدف قطع الروابط الجوية بين السعودية والعالم، وتهدد حركة الأعمال والسياحة قسراً. فالحملات الجوية بينهما مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار». وأشارت إلى أن شركات أجنبية بدأت تعزيز إجراءاتها الأمنية وبحث خيارات لنقل موظفيها أو إجلائهم إذا استمر التصعيد.

ولا تحتاج السعودية إلى خروج جماعي للشركات حتى تتضرر. يكفي أن يؤجل المستثمر قراراً، أو يطلب عائداً أعلى مقابل المخاطر، أو تنقل شركة اجتماعاً إلى مدينة أخرى، حتى تبدأ الكلفة بالتراكم بعيداً عن البيانات الحكومية.

وتمكن المفارقة في أن الهجمات وقعت بينما كانت الرياض تستضيف مؤتمراً دولياً للطاقة وتحاول إظهار قدرتها على مواصلة النشاط الاقتصادي بصورة طبيعية. لكن انعقاد المؤتمر لا يلغي أن عدداً من المشاركين واجه صعوبة في الوصول، وأن المطار بقي مغلقاً، وأن المدارس تحولت إلى التعليم عن بعد، وأن شركات في المركز المالي طلبت من موظفيها العمل من منازلهم. تستطيع الدولة إجبار مؤسساتها على مواصلة العمل، لكنها لا تستطيع إجبار المستثمر الأجنبي على تجاهل الخطر. كما تستطيع تنظيم مؤتمر تحت إجراءات أمنية مشددة، لكنها لا تستطيع منع صور الدخان المتصاعد من المطار من الوصول إلى الأسواق العالمية.

وانعكس القلق على السوق المالية السعودية. فقد تراجع المؤشر العام في جلسات أعقبت الهجمات، وانخفض سهم «أرامكو» وأسهم شركات أخرى قبل أن تعوض جزءاً من خسائرها. ولا تمثل حركة السوق اليومية حكماً نهائياً على الاقتصاد، لكنها تعكس ارتفاع حساسية المستثمرين تجاه الحرب واحتمال امتدادها إلى منشآت إضافية.

الرياض ثلاث موجات من الهجمات، أسفرت عن مقتل ١٦ شخصاً على الأقل في حصيلة الهجمات المتعاقبة، وإصابة أكثر من ٣٠٠، وتضرر طائرة تابعة للخطوط السعودية وصلات ومعدات تشغيلية.

وأظهرت تسجيلات تحققت منها وكالة «رويترز» أعمدة من النار والدخان تتصاعد من المطار، فيما قالت مصادر للوكالة إن طائرة سعودية أصيبت بأضرار جسيمة بعد اشتعال حريق مرتبط بشظايا صاروخ جرى اعتراضه. وأدت الهجمات إلى تعليق رحلات «لوفتهانزا» و«إير إنديا» وشركات أخرى، وإرباك حركة الطيران في العاصمة.

وبعد الضربة الأكثر دموية يوم السبت، أعلنت السلطات إغلاق المطار وتمديد تعليق عملياته، بينما ألغت شركات خليجية ودولية رحلاتها إلى الرياض. وأظهرت بيانات تتبع الطيران إلغاء أكثر من ٦٠٠ رحلة، بينها ٣١٣ رحلة وصول و٢٩٣ رحلة مغادرة.

ولا تنتهي خسارة الرحلة الملقاة عند ثمن التذكرة. فهي تشمل إعادة الحجز، وتعويض المسافرين، وإيواء العالقين، وتغيير أطقم الطائرات، وتحويل الرحلات إلى مطارات أخرى، وزيادة استهلاك الوقود، وخسارة رسوم الهبوط والخدمات الأرضية، واضطراب الشحن الجوي وسلاسل التوريد.

كما أجبرت شركات الطيران على تعديل جداولها في وقت قصير، وهو ما ينقل جزءاً من الكلفة إلى المطارات وشركات المناولة والفنادق والموردين وشركات السياحة. وإذا استمر اعتبار المجال الجوي السعودي منطقة عمليات عسكرية، فإن الضرر سيتحول من خسارة مؤقتة إلى تغيير طويل المدى في مسارات الطيران.

وحذر الحوثيون شركات الطيران والمسافرين والعاملين من استخدام المطارات السعودية، وقالوا إن الأجواء أصبحت جزءاً من ميدان الحرب، مع استثناء مكة والمدينة. ورغم أن هذا الإعلان لا يمنح الجماعة سلطة قانونية على المجال الجوي السعودي، فإنه يرفع درجة المخاطر أمام شركات التأمين والطيران، لأن التهديد بات مصحوباً بضربات فعلية وصلت إلى صالات المسافرين.

وهنا تبدأ الكلفة الأكثر صعوبة في القياس: أقساط التأمين. فشركات التأمين لا تنتظر إعلان الحكومة أن المطار أصبح غير آمن؛ يكفي أن تتكرر الضربات وتتضرر طائرة وتُلغى مئات الرحلات حتى تعيد تسعير المخاطر. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كلفة تشغيل كل رحلة، حتى بعد إعادة فتح

العاصمة ومنشآت النفط وخطوط التصدير والأسواق المالية، مهدداً ركائز الاقتصاد الذي تحاول المملكة إعادة تقديمه للعالم من خلال «رؤية ٢٠٣٠».

وخلال سبتمبر/أيلول والأيام الأولى من أكتوبر/تشرين الأول، نقل الحوثيون المواجهة إلى البنية الاقتصادية السعودية، عبر حملة استهدفت المطارات ومنشآت «أرامكو» والقواعد العسكرية ومسارات تصدير النفط، بالتزامن مع توسع سيطرتهم قرب باب المندب. وبهذا أصبحت الرياض تواجه ضغطاً متزامناً على صادراتها عبر البحر الأحمر، وعلى منشآتها الحيوية في الداخل، وعلى قدرتها على الحفاظ على حركة طيران مستقرة وأمنة.

وترفض السعودية الانفصاح القيمة الإجمالية للخسائر. فقد امتنعت «أرامكو» والجهات الحكومية عن نشر تقييم تفصيلي للأضرار أو حجم الإنتاج والصادرات التي توقفت. غير أن البيانات المتفرقة وتقارير الوكالات وحركة الطيران والأسواق ترسم صورة واضحة: المملكة تدفع كلفة مباشرة من المنشآت والطائرات والرحلات، وكلفة غير مباشرة من التأمين والدفاع والاستثمار والسمعة الاقتصادية.

وكان خط أنابيب الشرق-الغرب أول مؤشرات الخطر. فقد قالت وكالة «أسوشيتد برس» إن السعودية أوقفت تشغيل الخط بعد هجوم بطائرات مسيرة، في وقت كانت فيه تعتمد عليه لنقل النفط من الحقول الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، بعيداً عن مخاطر مضيق هرمز.

لكن تقدم الحوثيين إلى المخا وجزيرة ميون والمناطق المطلة على باب المندب أفقد هذا البديل جزءاً كبيراً من قيمته الأمنية. فالنفط الذي تتجنب السعودية تمريره عبر هرمز يصبح معرضاً للخطر عند خروجه من البحر الأحمر، حيث بات الحوثيون أقرب إلى العمر البحري وأكثر قدرة على تهديد السفن المرتبطة بالمملكة.

وهكذا أصبحت السعودية أمام معادلة لم تواجهها بهذا الشكل من قبل: الخطر الإيراني في مضيق هرمز شرقاً، والخطر الحوثي في باب المندب غرباً. وإذا تعرض الممران للاضطراب في وقت واحد، فلن تكون المشكلة مجرد تأخر ناقله نفط، بل اختاراً لقدرة أكبر دولة مصدرة للنفط على الوصول إلى أسواقها.

وتحدثت صحيفة «الغارديان» عن توقف تحميل النفط من ينبع عقب هجمات حوثية، بالتزامن مع تجاوز سعر خام برنت ١٠٨ دولارات للبريل. ولا يعني ارتفاع السعر أن السعودية مستفيدة بالضرورة؛ فإذا تعذر تحميل الصادرات أو ارتفعت تكاليف النقل والحماية والتأمين، فقد تتحول الزيادة السعرية إلى عبء تشغيلي وسياسي بدلاً من أن تكون مكسباً مالياً صافياً.

كما أعلن الحوثيون استهداف منشآت تابعة لـ«أرامكو» في الرياض وخريص ورابع بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. وقالت الجماعة إن الهجمات أدت إلى حرائق واسعة، بينما أكدت تقارير مشاهدة دخان ولهب قرب بعض المواقع، من دون صدور بيان سعودي شامل يحدد حجم الأضرار أو فترة التوقف.

ولا يمكن اعتماد رواية الحوثيين وحدها لتقدير الخسائر، لكن غياب الأرقام السعودية لا يعني أن الكلفة غير موجودة. فمجرد رفع درجة الاستعداد في منشأة نفطية، وإيقاف وحدات احترازية، وتحريك فرق الطوارئ وإعادة جدولة الشحنات، يضيف نفقات تشغيلية كبيرة حتى عندما لا يصاب خط الإنتاج مباشرة.

أما الضربة الاقتصادية الأكثر ظهوراً، فقد وقعت في قطاع الطيران. فخلال أقل من أسبوع تعرض مطار الملك خالد الدولي في



حسين حنشي

باحث مقيم لدى مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام
والدراسات

يجب أن يكون الموقف الجنوبي قاطعاً: لا لدخول أي قوات سورية أو مقاتلين أجانب إلى أرض الجنوب، ولا لتحويل مطار عدن وموانئه إلى جسر عسكري لحرب مذهبية، ولا لاستخدام القوات الجنوبية غطاءً سياسياً لمشروع لا يعترف بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره.

كما ينبغي على القيادات الجنوبية ألا تنجر خلف عناوين «الدفاع عن السنة» أو «مواجهة المد الإيراني». قضية الجنوب ليست ملحاً بصراع المذاهب، وأي انتقال بها من السياسة إلى العقيدة سيبدد وضوحها ويقسم مجتمعا ويمنح خصومها فرصة لدفعها داخل حرب أكبر منها.

ينبغي أن تتمسك القوى الجنوبية بحدود معركتها: حماية أرض الجنوب، ومواجهة أي عدوان عليها، وتأمين باب المندب وخليج عدن وساحل حضرموت، ومكافحة القاعدة وداعش، واستعادة الدولة. أما تغيير النظام في صنعاء، فهو شأن أبناء الشمال قبل غيرهم، ولا يجوز أن يتحول إلى ذريعة لجلب آلاف المقاتلين الأجانب إلى عدن.

الجنوب ليس ممراً إلى صنعاء، ولا قاعدة للإيجار، ولا مخيماً جديداً لبقايا الحروب الإقليمية. وأي قيادة جنوبية تصمت عن هذه الخطأ أو تساعد على تنفيذها ستتحمل مسؤولية إدخال خطر قد يبقى عقوداً بعد رحيل السعوديين والسوريين معاً.

لقد دفعنا ثمناً قاسياً حين استُخدمت الجماعات الجهادية ضد الجنوب في الماضي. وليس من المقبول أن نسمح بإعادة التجربة تحت اسم الحرب على الحوثيين. فالقضية التي حافظت على وضوحها السياسي طوال عقود لا يجوز أن تسلم الآن إلى دعاة الحرب الدينية.

على الجنوبيين أن يتمسكوا بقضيتهم وحدها، وأن يرفضوا كل راية تحاول سحبهم بعيداً عنها. لا حرب مذهبية باسمهم، ولا مقاتلين أجانب على أرضهم، ولا تضحية جديدة لحماية مشروع سعودي يتغير بتغير مصالح الرياض.

الجنوبيون إلى جانب السعودية سنوات طويلة، ثم تعرضوا في يناير/كانون الثاني لحرب سعودية هدفت إلى تفكيك قواتهم وإقصاء مشروعهم السياسي. ومن استطاع أن يفعل ذلك مجدداً، خصوصاً إذا أصبحت تحت يده قوات أجنبية لا علاقة لها بالمجتمع المحلي ولا بقضيته.

الرياض تريد من الجنوب أن يكون حليفاً عندما تواجه الحوثيين، وخصماً عندما يطالب باستعادة دولته. تريد مقاتليه في الجبهات، لكنها ترفض الاعتراف بحقوقهم السياسية. وحين يتردد الجنوبيون في خوض حرب جديدة، تبحث عن بديل مستورد من سوريا.

تكمُن الكارثة الأخرى في تحويل المواجهة مع الحوثيين إلى حرب مذهبية مفتوحة. الحوثيون جماعة سياسية وعسكرية ذات مرجعية دينية ومشروع توسعي مرتبط بإيران، لكن مواجهتهم لا تكون باستيراد مشروع ديني مضاد. بناء جبهة سنية جهادية لن ينتج دولة مدنية في صنعاء، بل سيمنع الحوثيين أفضل هدية دعائية يمكن أن يحصلوا عليها.

سيقدم الحوثيون أنفسهم حينها باعتبارهم قوة يمنية تواجه غزواً أجنبياً تقوده جماعات سنية متطرفة، وسيستخدمون وجود المقاتلين السوريين لتعبئة القبائل والمجتمع الزيدى واستدعاء ذاكرة الصراع المذهبي. وهكذا لن تضعف سلطة الجماعة، بل قد تتسع قاعدتها تحت ضغط الخوف الطائفي.

أما الجنوب، فسيتحول إلى ساحة خلفية لهذه الحرب: معسكرات، ومخازن سلاح، وتجنيد ديني، وصراع بين الفصائل، وتفجيرات وانتقامات. وبعد سنوات، قد تنتهي السعودية إلى تسوية جديدة مع الحوثيين، بينما تترك المقاتلين المستقدمين داخل مدنها، كما تركت حروب سابقة وراءها جماعات لم تجد وظيفة خارج القتل.

لا توجد أي مصلحة جنوبية في هذا المسار. لا استعادة الدولة تمر عبر دمشق، ولا استقلال الجنوب يحتاج إلى كتائب أجنبية، ولا أمن عدن يُحمى بإدخال مقاتلين تربوا داخل حرب مذهبية.

المصلحة الوحيدة سعودية: تعويض فشل القوات التي بنتها الرياض، وتقليل خسائر الجيش السعودي، وإيجاد قوة برية تقاوم الحوثيين بالنيابة عنها. أما الكلفة الأمنية والسياسية، فسندفعها عدن وحضرموت وشبوة وأبين ولحج.

ودفع الجنوب الثمن في شكل تفجيرات واغتيالات وأحزمة ناسفة ومعسكرات سرية وخلايا تتحرك بين الجبال والمدن. وكان على أبناء الجنوب أن يخوضوا لاحقاً حرباً طويلة لطرد تنظيم القاعدة من المكلا ومدن ساحل حضرموت وملاحقة خلاياه في أبين وشبوة.

واليوم، بدلاً من حماية الجنوب من تكرار التجربة، يجري بحث استقدام آلاف المقاتلين من أكثر ساحات العالم تشبهاً بالحرب الدينية. ويراد إدخالهم إلى الجغرافيا الجنوبية بذريعة قتال الحوثيين، كما لو أن عدن أرض بلا سكان، أو معسكر مفتوح تملكه السعودية وتتصرف فيه وفق حاجتها.

إذا كانت الرياض عاجزة عن مواجهة الحوثيين بقواتها، فهذا شأن سعودي. وإذا كانت التشكيلات التي بنتها طوال سنوات عاجزة عن الصمود، فهذه نتيجة لسياساتها في إدارة الحرب. وإذا أرادت استقدام قوات أجنبية لحماية أراضيها، فعليها أن تستقبلها داخل حدودها، لا أن تنقلها إلى الجنوب وتحول مدنه إلى مخازن بشرية لمقاتلين يحملون عقائد وتجارب لا علاقة لها بقضيتنا.

لا يجوز أن يتحول مطار عدن إلى بوابة لدخول المقاتلين الأجانب. ولا يجوز أن تتحول أبين وشبوة وحضرموت إلى معسكرات لإعادة تدوير بقايا الحرب السورية. وأي موافقة على ذلك، تحت أي تسمية، ستضع الجنوب أمام خطر طويل المدى لن ينتهي بمجرد توقف المعارك مع الحوثيين.

قد تقول السعودية إن هذه القوات ستخضع لقيادة رسمية، لكن التجربة اليمنية نفسها تكشف هشاشة هذا الادعاء. فمجلس القيادة الرئاسي المؤقت لا يسيطر على القوات المحلية التابعة له، ولا يمتلك قرار الحرب أو السلام، ولا يستطيع توحيد التشكيلات الموزعة بين شبكات الولاء والتمويل. فكيف سيدير عشرة آلاف أو عشرين ألف مقاتل قادمين من سوريا؟

ومن يضمن ألا تدخل هذه القوات لاحقاً في صراعات مع الجنوبيين أنفسهم؟ فالخطاب السعودي المعلن يضع الحفاظ على الوحدة اليمنية ضمن أولوياته. وإذا رأت الرياض أن مشروع استقلال الجنوب يهدد هذه الأولوية، فما الذي يمنعها من إعادة توجيه المقاتلين المستقدمين ضد القوى الجنوبية بعد انتهاء حاجتها إليهم في مواجهة الحوثيين؟ هذا ليس احتمالاً بعيداً. لقد قاتل

والمشروعات السياسية بالتنظيمات الدينية، والحسابات الإقليمية بالأفكار الجهادية العابرة للحدود.

نقل جزء من هذه البيئة إلى اليمن لن يكون مجرد إضافة عددية إلى القوات التي تقاوم الحوثيين. إنه إدخال لعقائد الحرب السورية وفصائلها وتناقضاتها إلى بلد أنهكته أصلاً التنظيمات المسلحة والصراعات الطائفية والتدخلات الخارجية.

المشكلة بالنسبة إلينا في الجنوب واضحة ولا تحتاج إلى تزيين لغوي: الجنوب لا يخوض حرباً دينية ضد الزيدية، ولا يريد استبدال حكم مذهبي في صنعاء بحكم مذهبي مضاد. قضيتنا ليست إقامة إمارة سنية على أنقاض سلطة الحوثيين، وليست المشاركة في مواجهة بين مشروع إيراني ومقاتلين جرى تجميعهم من ساحات الصراع السورية.

للجنوب قضية سياسية محددة المعالم: استعادة دولته على حدود ما قبل ٢٢ مايو/أيار ١٩٩٠، وبناء نظام سياسي يعبر عن إرادة شعبه ويحمي أرضه وموانئه وثرواته. هذه القضية لا تحتاج إلى مقاتلين سوريين أو أفغان أو شيشان أو عرب جاؤوا من مخيمات الحرب. كما أنها لا تحتاج إلى تحويل عدن إلى محطة عبور لمشروع عسكري سعودي فشل في بناء قوة يمنية متماسكة طوال أكثر من عقد.

من حقنا أن نسأل: لماذا يأتي هؤلاء إلى عدن؟ ومن سيسيطر عليهم بعد وصولهم؟ وأين ستقام معسكراتهم؟ ومن يضمن انتقالهم إلى جبهات الشمال وعدم بقائهم في أبين وشبوة وحضرموت ولحج؟ ومن سيمنعهم من بناء شبكات عقائدية وأمنية داخل المجتمع الجنوبي؟

التجارب القريبة لا تسمح بالطمأنينة. المقاتل العراقي لا يتحول تلقائياً إلى جندي منضبط لمجرد ارتدائه زياً عسكرياً أو حصوله على راتب سعودي. وقد ينتهي دوره في الجبهة، لكن شبكاته وعلاقاته وأفكاره لا تنتهي بانتهاء المهمة التي استقدم من أجلها. لقد عرف الجنوب هذا النوع من الحروب من قبل. ففي حرب عام ١٩٩٤، استُخدم «الأفغان العرب» والجماعات الجهادية في اجتياح عدن وإسقاط الدولة الجنوبية. وبعد انتهاء الحرب، لم يعد هؤلاء إلى بيوتهم بهدوء، بل تحول بعضهم إلى أدوات اغتيال وإرهاب، وأسهموا في صناعة البيئة التي نشأ داخلها تنظيم القاعدة لاحقاً.

لم تعد المخاطر التي تهدد الجنوب تقتصر على تقدم الحوثيين أو عودة تنظيم القاعدة مستفيداً من انهيار المنظومة الأمنية. هناك خطر آخر يجري إعداده خارج الحدود: نقل آلاف المقاتلين السوريين إلى اليمن، وإدخالهم عبر مطار عدن ومدن الجنوب، قبل دفعهم إلى حرب يريدونها السعودية ضد الحوثيين، بينما سيتحمل الجنوب نتائجها الأمنية والسياسية والاجتماعية.

نشرت «أكسيوس»، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين أمريكيين، أن السعودية وسوريا تبحثان إرسال قوات سورية إلى اليمن للمشاركة في الهجوم على الحوثيين. وقالت إن الرئيس السوري أحمد الشرع يدرس الطلب بجدية، وإن واشنطن أبلغت بالمناقشات ولا تعارضها من حيث المبدأ. كما تحدث التقرير عن احتمال إرسال ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف مقاتل.

وأكدت «رويترز» وجود مناقشات بشأن تقديم دمشق دعماً عسكرياً للسعودية، ونقلت عن مسؤول أمريكي وآخر عسكري سوري أن الخيارات المطروحة تمتد من الدعم الدفاعي إلى إرسال قوات تقاوم إلى جانب التشكيلات اليمنية المدعومة من الرياض.

ورغم نفي مصادر سورية اتخاذ قرار بإرسال قوات، فإن خطورة الأمر لا تبدأ عند صعود المقاتلين إلى الطائرات، بل من مجرد وصول هذا الخيار إلى طاولة النقاش بين الرياض ودمشق وواشنطن. نحن أمام تصور إقليمي للحرب لا ينظر إلى الجنوب باعتباره وطنياً وشعبياً وقضية سياسية، بل ممراً عسكرياً وقاعدة خلفية يمكن إنزال المقاتلين فيها، وإعادة تصدير أزمات المشرق إليها.

وتزداد الخطورة مع الحديث عن وحدات سورية تضم آلاف المقاتلين الإسلاميين الأجانب الذين شاركوا في الحرب السورية تحت مظلة فصائل مرتبطة بهيئة تحرير الشام. وذكرت «أكسيوس» أن الوحدات المطروحة تشمل الفرقتين ٩٠ و٨٤، وأن الأخيرة تضم مقاتلين إسلاميين أجانب قدموا إلى سوريا خلال الحرب على نظام بشار الأسد.

هذه ليست قوات نظامية سورية بالمعنى التقليدي وحده، ولا جيشاً وطنياً نشأ داخل مؤسسات مستقرة وتحت رقابة دستورية واضحة. نحن نتحدث عن بيئة عسكرية تشكلت في حرب أهلية طويلة، واختلطت فيها الجماعات المحلية بالمقاتلين الأجانب،

مؤسسة
اليوم الحامن
للإعلام والدراسات

حضور إعلامي
يمنح إعلانك مساحة
أوسع للوصول والتأثير.

مساحتك الإعلانية تبدأ من هنا

تتيح مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات مساحات إعلانية مرنة عبر الصحيفة المطبوعة والمنصات الرقمية، بما يمنح العلامات التجارية والمؤسسات فرصة للوصول إلى جمهور متنوع. للحجز والاستفسار عن المساحات والباقات الإعلانية:

+967 777491124

Alyoum8th@gmail.com Alyoum8th